RAGIP PAŞA
689
833

تاب ململیب خدای معصیت کدرم هم

کلدی حنساد بکه بکر زمر حلال وملکه کدرم هم

بوز وعه بعجیبور افیاد باننده دردیکمش

نابلچی صودیمه ایلرمحمد هودیعه ایلرمحمد کدرم

ینتر لاتریل الله لری و وکست ملیلا لا

خلخالی قاضیر

تملکه الفقیر عبد الله ابن محمد
الیکیشهری
عفی عنه

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 689

RAĞIP P.
Ka. N.
825

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى علمه ١١٧٥

٨٤٤

٨٢٧

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اعلم ان الحكمة واعلم ان الواجب على الشارع ثلثة امور
الاول تصور ذلك العلم بوجه من الوجوه لئلا يكون الشارع في طلبه
طالبا للمجهول مطلقا الثاني التصديق بفائدته ما لذلك العلم لان
الشروع في العلم فعل اختياري وكل فعل اختياري لابد لفاعله
من التصديق بفائدته على ما بين في موضعه الثالث التصديق بموضوعه
الموضوع اى التصديق بان الشئ الفلاني موضوع لذلك
العلم وذلك لاجل ان يتميز المطلوب عنده عن غيره لان تمايز
العلوم بحسب تمايز الموضوعات فالشارح عرف الحكمة لتحصيل
تصورها بوجه ما وفي هذا التعريف اشارة ايضا الى موضوع
الحكمة وهو الموجودات العينية واشارة الى فائدتها ايضا
وهي العلم باحوال الموجودات العينية وذلك بناء على ما بين
في موضوعه ان غاية العلوم الغير الالية هي حصول انفسها
فكان هذا التعريف مشتمل على ما هو الواجب من الامور
الثلثة **قوله** علم باحوال العلم يطلق على معان كثيرة منها الادراك
مطلقا سواء كان تصورا او تصديقا ومنها المسائل نحو فلان
فلان يعلم النحو اى يعلم المسائل المذكورة في النحو ومنها التصديق

بالمسائل

بالمسائل ومنها الملكة الحاصلة من تكرر الادراكات مطلقا
سواء كانت تصورية او تصديقية فالمراد بالعلم في تعريف الحكمة
ليس هو الادراك مطلقا او الملكة الحاصلة من تكرر الادراك
مطلقا اذ لو كان المراد احد الامرين يلزم ان يكون كل
من تصور الموجودات العينية او حصل له الملكة من الادراكات
التصورية حكيما مع انه ليس بحكيم فينبغى ان يكون المراد من
العلم في تعريف الحكمة التصديق بالمسائل او نفس المسائل وعلى
كلا التقديرين يكون الباء في قوله باحوال الملابسة فيكون
التعريف هكذا الحكمة تصديق متلبس باحوال اعيان الموجودات
او الحكمة مسائل متلبسة باحوال الموجودات **قوله** اعيان الموجو
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اى الموجودات العينية
قوله على ما هي عليه اى على وجه يكون هي اى تلك الاعيان
على هذا الوجه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية اى
بقدر طاقة البشر الذي هو من اوساط الناس لا بقدر طاقة
نوع البشر والا لم يشمل التعريف الحكمة الحاصلة لمن هو اول
طاقة في فهم الاشياء من حكيم آخر بل يكاد لا يصدق على حكيم
اصلا **قوله** وتلك الاعيان اما الافعال المراد بالافعال الاثار
لا التاثيرات لان الاعيان الموجودة في الخارج ليست
هي التاثيرات بل هي اثار **قوله** يسمى حكمة عملية لانها متعلقة
بكيفية العمل **قوله** حكمة نظرية لان المقصود منها ما حصل بالنظر وهو
الادراكات التصورية والتصديقية المتعلقة بالامور التي
لا يدخل لقدرتنا واختيارنا فيها **قوله** ويسمى علم السياسة لعدم
تمشيتها في الاكثر بدون السياسة **قوله** ويسمى بالالهي لكون اشرف

دات

اجزاء موضوعه هو الاله قوله والفلسفة الاولى الفلسفة في لغة
اليونانيين التشبه بالبارى علما وعملا كما صرح به صاحب المحاكمات
ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة الاولى
ووجه كونه اولى تقدمه رتبة وقيل الفلسفة مأخوذة من
فيلاسوفا فيلا بمعنى المحب وسوفا بمعنى الحكمة فالفيلسوف بمعنى
محب الحكمة قوله العلم الكلى لتنزهه عن المادة التى هى سبب لكون
الشئ جزئيا عند المدرك قوله وما بعد الطبيعة لكون الاطلاع به
بعد الاطلاع بالامور الطبيعية قوله ما قبل الطبيعة وذلك لان
موضوعه وهو الاله علة للجسم الطبيعى الذى هو موضوع الحكمة
الطبيعية قوله كالكرة فان الكرة يمكن تعقلها من غير ان يكون
هناك مادة ما كما اذا فرضنا ان الكرة الموجودة فى الخارج
انعدمت فى الخارج فالفضاء الذى هو مكان الكرة كرة ايضا
فيمكن تعقل الكروية من ذلك الفضاء ايضا لكن وجود الفضاء
فى الخارج من غير شاغل محال عند الحكماء فيحتاج فى الخارج الى شاغل
مادى دون التعقل قوله وهو العلم الاوسط لتوسطه بين الالهى
والطبيعى باعتبار كونه محتاجا فى احد الوجودين قوله ويسمى بالرياضى
والتعليمى وذلك لان الحكماء كانوا يفتتحون به فى تعليم اطفالهم
فكان فيه رياضة النفوس قوله وهو العلم الادنى لاحتياج موضوعه
فى كلا الوجودين الى المادة والمحتاج يكون ادنى كالوحدة
والكثرة فانها توجد تارة مع المادة وتارة بدونها فلا يفتقر
الى المادة قوله وسائر الامور العامة الامور العامة هى ما لا يكون
مختصا بقسم من اقسام الموجود قوله فسرنا بخروج النفس
الى كمالها الممكن حصول كمالها الممكن لها بل الكمال الحاصل لها

قوله ص
فيه مسامحة والمراد ما به يخرج منها

فيفوت الا بخروج النفس

بحث

بحسب القوتين اعنى القوة العلمية والعملية فيدخل المنطق فى
الحكمة لان المنطق ايضا كمال فيصدق عليه انه كمال يخرج به النفس
الى تحصيله الممكن للنفس فى جانب العلم بل يدخل العمل فى الحكمة
ايضا لانه يصدق عليه انه كمال للنفس يخرج به النفس الى تحصيله
الممكن للنفس فى جانب العمل قوله الى كمالها الممكن فى جانب الخ
اعلم ان للنفس جهتين جهة الى عالم الغيب وهى باعتبار هذه
الجهة متأثرة مستفيضة عما فوقها من المبادى العالية وجهة
الى عالم الشهادة وهى باعتبار هذه الجهة مؤثرة ومتصرفة
فيما تحتها من الابدان ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة ينتظم
بها حالها هناك والقوة التى بها تتأثر وتستفيض من المبادى
العالية يسمى قوة نظرية والتى بها تؤثر وتتصرف يسمى قوة عملية
ولها بحسب كل قوة كمال كمالها بحسب القوة النظرية الادراكات
التصورية الحقة والتصديقية المطابقة وكمالها بحسب القوة
العملية هى الاخلاق والاعمال المتوسطة بين طرفى الافراط
والتفريط قوله فى جانبى العلم والعمل اما فى جانب العلم فبان
يكون متصورا للموجودات كما هى ومصدقا للقضايا كما هى
واما فى جانب العمل فبان يحصل له الملكة التامة على الافعال
المتوسطة بين الافراط والتفريط قوله اذ لا يبحث فيه الا عن
المعقولات الثانية اذ المعقولات الثانية ليست موجودة
فى الخارج حتى يكون لقدرتنا مدخل فى وجودها واما وجودها فى
الذهن فليس ايضا لقدرتنا مدخل فيه لما تقرر فى موضعه ان التصور
الذى هو الوجود الذهنى ليس باختيارنا قوله واما من فسرها بما
ذكرنا وهو العلم باحوال الموجودات العينية قوله وهو المعقولات

منه رح

منه رح

هذه الحاشية كتبت سهوا
لانها من بعد اشتن قاضى مير
رح

هي ما لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه
وقيل هي العوارض المخصوصة بالوجود الذهني ويصدق التفسير
الاول على الوجود والوجوب مثلا دون التفسير الثاني قوله
لانها غير موجودة في الخارج هذا اذا اريد بالامور العامة
مبادي الاشتقاق كالوجود والامكان والوحدة والكثرة
واما اذا اريد بها المشتقات كالموجود والممكن والواحد والكثير
فلا شك انها موجودة وقد ذهب جمع من المحققين الى انها
هي المشتقات لا مباديها قوله واجيب بان الامور العامة
انما نسب هذا الجواب الى الغير لانه مبني على تأويل عبارات
القوم ولانه لا يلايم ما ذكروا من ان مباحث الامور العامة
داخلة في العلم الاعلى قوله والثالث في الالهي الخ اي الشامل
للامور العامة ايضا قوله وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية قد
قيل وجه الاعراض عن الرياضي هو ان الاشتغال بالرياضي
وممارستها يورث ملكة التخيل المزاحم للتعقلات التي تحصل
من ممارسة الالهي والطبيعي ان مملكة التعقل اشرف من ملكة
التخيل من حواشي شرح حكمة العين قوله فيها نقطتان لا حركة
لهما اصلا وهما القطبان وسبب كونهما غير متحركين هو ان الفلك
لم ينتقل من مكانه حتى ينتقل جميع النقاط المفروضة عليه بل حركة
الفلك انما هي بتبدل الاوضاع اي صيرورة الجزء الفوقاني
تحتانيا والمشرقي مغربيا والقطبان لما لم يكن لهما اجزاء لم يتصور
فيهما ذلك قوله يكون الحركة عليها بطيئة وذلك لان جميع
النقاط المفروضة على سطح الفلك لما كانت يتم دورتها في
زمان واحد وكان مسافة ما في حاق الوسط اعظم من مسافة

منه رحمه الله

ماعداه

ماعداه فلا بد ان يكون حركته سريعة بالنسبة الى ما عداه ليمكن
له قطع المسافة العظيمة في زمان قطع المسافة القليلة قوله
كيف وينضبط اي كيف يصح الاعراض مع انه ينضبط قوله
ومعنى كون الشيء موجودا لما اخذ في تعريف الحكمة والبحث
المذكور الموجود في نفس الامر ناسب ان يذكر معناه قوله
بفرض الفارض هو الذي يمكنه امكانا وقوعيا ادراك الشيء
واعتباره لا على الوجه الذي هو عليه قوله الملازمة بين طلوع
الشمس انما مثل بهذا المثال الذي هو غير موجود في الخارج ليظهر
الفرق بينه وبين الموجود في الخارج قوله ونفس الامر اعم الظاهر
ان مراده بيان النسبة بين الظرفين وهما نفس الامر والخارج
لا بين المظروفين وهما الموجود في الخارج والموجود في نفس الامر
اعم من الموجود في الخارج قوله يسمى ذهنيا حقيقيا ولم يتعرض لمادة
افتراق نفس الامر عن الذهن لان المراد لما كان بيان النسبة
بين الظرفين لا المظروفين كان افتراق نفس الامر عن الذهن
ظاهرا باعتبار ان الخارج ظرف نفس امر وليس بذهن فتحقق نفس
الامر بدون الذهن قوله لما نسجت عناكب النسيان هذا عذر
لما فعله من ترك شرح القسم الاول وهو المنطق وحاصل
المعذرة هو ان كتاب المص وان كان مشتملا على المنطق ايضا
لكن لما اشتهر القسم الثاني والثالث وهما الطبيعي والالهي
فتوجهت الاذهان اليهما ونسوا القسم الاول فصار القسم الاول
كالشيء الغير المذكور ولذا اقتصرت على شرح القسمين الاخيرين
قوله من حيث يستعد للحركة والسكون فان قلت قد تقرر ان الموضوع
وقيوده مسلم الثبوت في العلم واذا كان قيد الموضوع في الطبيعي

استعداد الحركة يجب ان لا يكون محمول مسئلة منه مع ان استعداد
الحركة وقع محمولا في الفلكيات حيث ذكر فيها ان الفلك قابل
للحركة المستديرة والقابلية هي الاستعداد قلت ان قيد الموضوع
ههنا ليس هو استعداد الحركة مطلقا ولا شك انه لم يقع محمولا في
المسئلة المذكورة قوله على مباحث الحكمة الالهية اذ لا معنى لان
يقال القسم الثالث في مباحث الاشياء الالهية او يقال القسم
الثالث في مباحث الالهية بل الواجب ان يقال القسم الثالث في مباحث
الحكمة الالهية قوله في الجهات الثلث اي الطول والعرض والعمق
وقد صرحوا بذلك فان قلت صرحوا ايضا بان القابل للانفصال
هو الهيولى فكيف التوفيق قلت الانقسام يطلق على فرض شيء
دون شيء ويسمى وهميا وعلى الفصل والفك ويسمى فعليا والاول
خاصة الكم وعروضه للجسم وسائر الاعراض بواسطته والثاني
خاصة الهيولى نعم الكم معد لقبوله والمراد ههنا هو الاول اذ الفلك
لا يقبل الانقسام القطعي والمقص هناك القطعي ولذا خصصوه
ببعض الاجسام كما سياتي منه رح قوله على كل من الهيولى والصورة
يمكن ان يجاب عن هذا النظر بان هذا التعريف انما هو
للجسم في بادي النظر والجسم في بادي النظر انما هو الصورة الجسمية
فيكون حاصل التعريف ان الجسم في بادي الراي هو الجوهر القابل
للانقسام في الجهات الثلث في بادي الراي فلا يصدق التعريف
الا على الصورة الجسمية ولا يصدق التعريف على الهيولى لانها ليست
جوهرا يقبل الانقسام في بادي الراي قوله بالاشتراك اللفظي اي لفظ

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الجسم وضع تارة للجسم الطبيعي وتارة للجسم التعليمي قوله وهو جوهر
ذو وضع اي قابل للاشارة الحسية قوله لا قطعا لصلابته قوله

ولا

ولا كسرا لصغره قوله ولا وهما لعجز الواهمة عن فرض شيء فيه دون
شيء قوله ما هو بحسب التوهم جزئيا بان يفرض ويدرك خصوصية
الجزء ويحكم بان هذا الجزء غير ذلك الجزء واما القسمة العقلية فهي ان
يفرض ويدرك العقل الاجزاء على الوجه الكلي ويحكم مثلا بان يمين هذا
غير يساره وفوقه غير تحته او قدامه غير خلفه قوله ان يكون المفروض
محالا فان العقل يمكنه ان يفرض كون شريك الباري موجودا وكون
زيد كليا وكون النقطة مركبة بان يقال لو كانت النقطة مركبة من اجزاء
لكانت منقسمة فان قولنا لو كانت الخ فرض لتركب النقطة فما لا يمكن
للعقل فرضه فهو محال بالبداهة فلا حاجة الى اقامة الدليل على بطلانه
قوله لانه لا يقدر على تقدير تقسيمه حاصل الجواب ان الفرض
يطلق على معنيين احدهما التقدير وهو بهذا المعنى يوجد في القضايا
الشرطية يقال مثلا لو كان زيد كليا لكان صادقا على كثيرين والمفروض
بهذا الفرض لا يجب ان يجوز العقل صدقه كما مر في المثال المذكور وثانيهما
التجويز ففرض العقل بهذا المعنى للشيء تجويز وقوعه والفرض فيما
نحن فيه بهذا المعنى الثاني قوله ولا شك انه صالح للنزاع لجواز انه
لا يجوز العقل وقوعه ويكون هو واقعا في نفس الامر كما في نقيض
الجهل المركب قوله هذا اخلف لما كان المدعى ابطال تركب الجسم
من الاجزاء التي لا تتجزى يكون تقرير هذا الدليل هكذا لو تركب
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فلا بد لحصول الامتدادات الثلثة
في الجسم من وقوع الاجزاء المتعددة في امتداد واحد ليكون
طولا ووقوع بعض آخر في امتداد اخر ليكون عرضا وبعض
آخر في امتداد اخر ليكون عمقا فلا محالة يكون هناك وسط وطرف
فاذا كان التداخل موجبا لانتفاء الوسطية والطرفية كان مستلزما

لانتفاء الامتداد في الجسم فلا يكون الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى
قوله بحسب الاشارة بان يكون الاشارة الى محل احدهما عين
الاشارة الى محل الاخرى قوله الى احدهما اى احدى النهايتين قوله عين
الاشارة وذلك لان اتحاد المحلين في الاشارة يوجب اتحاد
الحالتين في الاشارة قوله لو وهما اذ لا يلزم بمجرد الامتياز في
الاشارة الانقسام في الخارج وذلك ظ قوله بل احد الاقسام
الآخر وذلك لان الشارح جوز احتمالا آخر وهو ان يلاقي
احد الجزئين ببعضه في الآخر فيكون الاقسام المحتملة ثلثة
فينبغي ان يقال احد الاقسام الاخر بلفظ الجمع قوله ما على الملتقى
وذلك على التقدير الاول وهو ان يكون ما على الملتقى ملاقيا لتمام
الجزئين قوله او الكل وذلك على التقدير الثاني قوله واما على الملتقى و
وذلك على التقدير الثالث وهو ان يكون ملاقيا لتمام احد الجزئين
وببعض من الآخر قوله على بطلان وجود الجزء بنفسه والذي يدل على بطلان
الجزء في نفسه هو ان كل ما هو متحيز بذاته وقابل للاشارة الحسية
فان بديهة العقل يحكم بان يمينه غير يساره وفوقه غير تحته فلا يوجد
جوهر ذو وضع لا يجوز العقل انقسامه وتجزيه على الوجه الكلي قوله
بان يفرض جزء بين جسمين قد يقال على تقدير جواز وقوعه بين
الجسمين يجوز ان لا يكون مانعا من تلاقي الجسمين قولكم يلزم
التداخل فنقول ان الجزء الذي لا يتجزى يتداخل نقطة عرضية في
سطح احد الجسمين ولا استحالة في تداخل الجوهر في العرض فان
قلتم انه يلزم ان لا يكون الوسط والطرف وسطا وطرفا قلنا
لا استحالة فيه ايضا لانا لم نفرض تركب الجسم من الاجزاء حتى يكون انتفاء
الوسط والطرف مستلزما لعدم حصول الامتداد فتدبر قوله وجود

٢ فصل في اثبات الهيولى

معلوم

معلوم بالضرورة فانا نجد بديهة وجود جوهر ممتد في الجهات
الثلث وهو الصورة الجسمية واما وجود امر آخر سوى ذلك
الجوهر الممتد فليس مما نجده فيحتاج الى الدليل كل جسم من حيث
هي لفظ الحيثية يستعمل في عبارة ثلثة الاطلاق التقييد والتعليل
والمراد ههنا الاطلاق نقل من لارى قوله لانها لا ايثار اليها لحلول
العلوم في العقول المجردة والنفوس المجردة قوله اشارة حسية لانه
المجردات لا تقبل الاشارة الحسية قوله والاشارة العقلية
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لا ندعي الاشارة الحسية
حتى لا يكون في المجردات بل المراد مطلق الاشارة سواء كانت
حسيا او عقليا والاشارة العقلية وهي توجه العقل والتفاته
يتحقق بالنسبة الى المجردات فاجاب بان لا اتحاد في الاشارة
العقلية قوله الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة
حالا اذ لاتلاقي خطوط متعددة في الطول في نقطة واحدة كان
طرف كل واحد من تلك الخطوط متداخلا لطرف الآخر فيكون
الاطراف متداخلة وكذا اذا تلاقى الجسمان كان سطح احدهما
متداخلا في سطح الآخر قوله على السطح من المشار اليه وذلك في
الاجسام الكثيفة الخارجية لما وراءها قوله في اقطار المشار اليه
وذلك في الاجسام الشفيفة في الجملة كالماء والزجاج فان
الاشارة الحسية تنفذ فيها قوله ظهر لك ان الاغلب في ذلك لانه اذا
نظرنا الى شيء ندير البصر الى اقطار ذلك الشيء حتى ينكشف علينا فلو كان
خروج الشعاع على وجه ينطبق طرفه على السطح المشار اليه لكان
سطح المشار اليه مرئيا دفعة فلا نحتاج الى تلك الادارة وذلك
ظ قوله او تقدير الحلول العلوم يعني ان المجردات واعراضها

الخطوط

لو كانتا مشارا اليهما باشارة واحدة قوله اما اذا كان المكان هو
البعد المجرد وذهب الاشراقيون الى ان المكان هو البعد المجرد عن المادة
والمراد بالبعد المجرد هو الامتداد المنقسم في الجهات الثلث الغير
الحال في المادة كالفضاء بين الجدارين فانه امتداد منقسم في الجهات
الثلث قد يشغله الهواء وقد يشغله اجسام آخر من الاموال وغيرها
واما المشائيون فذهبوا الى ان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والشارح اشار
الى ورود النقض بالمكان على كلا المذهبين قوله كاختصاص البياض
حاصله انا نجد بين البياض والجسم تعلقا خاصا ولا نجد مثل ذلك
التعلق بين الجسم المتمكن ومكانه فان التعلق بين البياض والجسم
يقتضي كون البياض بذاته نعتا للجسم بمعنى ان البياض اذا نظر العقل
اليه يجده متعلقا بالغير ولا يمكن تحققه الا على هذا الوجه بخلاف
التعلق بين المتمكن ومكانه فانه لا يقتضي كون المتمكن بذاته نعتا للمكان
وعدم تحقق المتمكن الا على هذا الوجه والفرق بين التعلقين
ضروري وان لم يكن ماهيتهما معلومة لنا وعلى هذا التقدير
اندفع ما اورده الشارح قوله على ما بيناه وهو ان لا يمكن تحقق هذا
الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه
قوله بمجرد التعلق اعم من ان يكون الحال ممكن التحقق بدون المحل او غير
ممكن التحقق بدونه قوله وذكر صاحب المحاكمات دفع لما يتوهم
من ان الآلهي هو ما لا يفتقر في الوجودين الى المادة فكيف يكون
الهيولى والصورة من الآلهي قوله وبرهانه ان بعض الاجسام
الجسم اما مركب وهو الذي يكون من اجسام مختلفة كالحيوان او غير
مختلفة كالسرير واما مفرد ولا شك انه قابل للانقسام فلا يخلو اما

ان

ان الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه اولا يكون وعلى التقدير
فاما ان يكون متناهية او غير متناهية فهنا احتمالات اربعة اولها
كون الجسم متألفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو ما ذهب اليه قوم
من القدماء واكثر المتكلمين من المحدثين وثانيها كونه متألفا من
اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو ما التزمه بعض القدماء والنظام
من متكلمي المعتزلة وثالثها كونه غير متألف من اجزاء بالفعل لكنه قابل
لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستاني في كتاب له
سماه بالمناهج والبيانات ورابعها كونه غير متألف من اجزاء بالفعل
لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء
شرح الاشارات قوله القابلة للانفكاك اي الانفصال في الخارج
وهو احتراز عن الافلاك قوله متصلا واحدا اي يكون جميع اجزائه
موجودة بوجود الكل ولا يكون للاجزاء وجودات على حدة سوى
وجود الكل قوله والا اي وان لم يكن متصلا فيكون ذا اجزاء فاجزاؤه
اما اجسام او غير اجسام فاذا كان اجزاؤه غير اجسام فيكون اما سطحا
جوهريا او خطا جوهريا او نقطة جوهرية والكل محال بدليل ابطال الجزء
على ما مر قوله من اجزاء غير متناهية وهو لغو ذهب اليه النظام وبعض
قدماء المعتزلة قوله غير متناهي المقدار بالضرورة لكون الاجزاء الغير
المتناهية مقدارية او ازدياد مقدار الكل بانضمام المقادير الغير المتناهية
عليها وايضا يلزم عدم لحوق السريع البطئ ضرورة توقف لحوق
السريع البطئ على قطع المسافة التي بينهما وقطع المسافة لا يمكن
الا بعد قطع نصفها وقطع نصفها لا يمكن الا بعد قطع ربعها وثمنها
وهكذا ولما كان لها اجزاء غير متناهية فلا يمكن قطع جميعها في
زمان متناه فلا يمكن لحوق السريع البطئ بل يلزم ان لا يقطع

سافة اصلا بمثل ما مر قوله مع ان وجود ما لا يتناهى فى الخارج محال
اى كانت مترتبة او غير مترتبة وعلى تقدير ترتبها سواء مجتمعة او متعاقبة
وسواء الترتب فى جانب العلل او فى جانب المعلول فان كل ذلك
محال عند المتكلمين واما الحكماء فيشترطون فى الاستحالة كون تلك
الامور الغير المتناهية مجتمعة فى الوجود معا ومترتبة فى جانب
العلل واما ما عدا ذلك فليس بمحال عندهم قوله الى مرتبة اخرى فوقها
وذلك لانه لو لم يتجاوز عن تلك المرتبة الى ما فوقها لكان قدرته
متناهية وانتهاء القدرة هو العجز فيلزم العجز عليه تعالى وانه محال على ما بين
فى موضعه قوله المناسب الاختصار على قوله بان يسقط قوله ويلزم
من هذا اثبات الهيولى فى الاجسام كلها من البين ويكتفى
بدل قوله لان ذلك يصح فى ذلك الجسم المتصل وجه الانسبية
انه لما ادعى المص تركب كل جسم من جزئين وشرع فى اقامة البرهان
على تلك الدعوى فالانسب ح ان لا يتعرض لمدعى فى اثناء مقدمات الدليل
بل الانسب اقامة الدليل فقط واتمام مقدماته قوله اى يطرء عليه
الانفصال الاحوال قسمان احدهما الاحوال الطارية وهى التى
لا تجتمع مع موصوفاتها بل اذا طرئ تلك الاحوال على موصوفاتها
انعدم موصوفاتها كالعدم والانفصال فانه بطريانهما على موصوفاتهما
ينعدم موصوفاتهما وثانيهما الاحوال الثابتة وهى التى تجتمع مع وجود
موصوفاتها مثل السواد والبياض والحركة وغير ذلك ولما كان
الانفصال من الاحوال الطارية للمتصل قال اى يطرء عليه الانفصال
قوله هويتها اى تشخصها والهوية انما تستعمل فى التشخص كما تستعمل
الماهية فى الكلى قوله ان كان المقبول وجوديا اما اذا كان المقبول
عدما محضا فلا يجب وجود القابل مع ذلك المقبول كما فى الممكن

المعدوم

المعدوم فانه قابل لعدمه ولا يوجد مع مقبوله الذى هو العدم
والا لكان موجودا ومعدوما معا وانه جمع للنقيضين قوله واعلم
ان ما ذكرناه من تركب الجسم من الهيولى والصورة قوله وقابل
لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه فى ذاته وذلك لان الاتصال
الخاص ليس لازما بعينه بل اللازم له هو اتصال ما فلا ينتفى بانتفاء
الاتصال الخاص بل انما ينتفى اذا انتفى جميع انحاء الاتصال ولم يبق
معه اتصال ما وههنا ليس كذلك بل بقى اتصال ما فى ضمن المستقلين
قوله واذا ثبت ان ذلك الجسم اى الجسم المتصل قوله لان الطبيعة
المقدارية اى الطبيعة التى لها مقدار وهى الصورة الجسمية قوله
والا لاستحال حلولها فى المحل الخ وانما كان الحلول مستلزما للافتقار
لان حقيقة الحلول هو القيام بالغير وظ ان قيام الشئ بغيره
وعدم قيامه بنفسه انما يكون اذا كان محتاجا الى ذلك الغير غير
متحقق بدونه قوله فالشرطية ممنوعة وهى قوله اذا لم يكن محتاجا
اليه لذاته لكان مستغنيا فى حد ذاته قوله لجواز ان لا يكون الشئ
علة للاحتياج كذات الممكن فانها ليست علة للاحتياج الى العلة
ولا لعدمه بل الاحتياج الى العلة انما عرض له من صفته التى هى الامكان
قوله وح يجوز اختلاف مقتضاها فان قلت الطبيعة الجنسية اذا
اقتضى شيئا فلا يجوز اختلاف مقتضاها ضرورة امتناع تخلف
المعلول عن العلة المستقلة ولا فرق فى ذلك بين الطبيعة النوعية
الجنسية فلا حاجة الى اثبات كون الصورة الجسمية طبيعة نوعية
بل على تقدير كونها طبيعة جنسية يثبت المط ايضا قلت سلمنا ان
الطبيعة الجنسية اذا اقتضى شيئا يجوز اختلاف مقتضاها لكن
فيما نحن فيه يتوقف حصول المط على كون الصورة الجسمية طبيعة

نوعية لان حصول المط وهو تركب جميع الاجسام من الهيولى والصورة
يتوقف على كون الصورة الجسمية مفتقرة في ذاتها الى الهيولى
فعلى تقدير كون الصورة الجسمية طبيعة جنسية يجوز ان يكون
ذلك الافتقار الذاتي ناشيا من فصوله ولما لم يكن تلك الفصول
مادة اخرى لا يكون الصورة الجسمية مفتقرة الى المادة في تلك
المادة فح لا يلزم من تركب ذلك الجسم المتصل من الهيولى والصورة
تركب جميع الاجسام منهما اما اذا كانت طبيعة نوعية يكون الاحتياج في
ستندا الى ذاتها فيلزم المط قوله والطبيعة الفلكية قد حقق في موضعه
ان الارتباط بين الجنس والفصل ليس بانضمام الفصل الى الجنس بان
يكون الجنس موجودا والفصل موجودا آخر قد انضم احد الموجودين الى
الآخر والا لم يكن احدهما محمولا على الآخر بل الارتباط الذي بينهما هو ان
الفصل نحو من انحاء ظهور الجنس والطبيعة الجنسية كالحيوان يمكن
ظهورها بانحاء مختلفة والانسان مثل نحو من انحاء ظهور للحيوان
في مادة الانسان ظهورا ووجودا وللناطق ظهورا ووجودا
آخر قد انضم الى الاول بل الحيوان ظهر في الانسان بنحو النطق
وفي ساير الحيوانات بانحاء اخر فلو كانت الصورة الجسمية
طبيعة جنسية لكان ربطها مع الطبيعة الفلكية كربط الحيوان مع
الناطق وليس كذلك بل الصورة الجسمية موجود والطبيعة الفلكية
موجود آخر قد انضم الطبيعة الفلكية في الخارج الى الطبيعة الجنسية
فلا يمكن حمل الطبيعة الفلكية على الجسمية فلا يكون فصلا قوله بخلاف
المقدار مثلا هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال لو صح
ما ذكرتم لزم ان لا يكون المقدار ايضا جنسا لما تحته من المقادير
وهو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان مع انهم صرحوا بكونه

جنسا لما تحته فاجاب عنه بقوله بخلاف المقدار الخ وحاصله ان المقدار
ليس مثل الصورة الجسمية فان المقدار ليس موجودا في الخارج بانفراده
حتى ينضم اليه موجود آخر في الخارج ويحصل من المجموع الخط او السطح بل
المقدار امر مبهم لا تحصل له في الخارج بانفراده ما لم يتنوع بفصول منوعة
مثل الحيوان فيكون جنسا مثل الحيوان قوله لم لا بد له من دليل وانت
خبير بان هذا المنع قريب من المكابرة فانا اذا لاحظنا جسمية
الماء والنار مثلا وتأملنا بدقيق النظر فيما يمتاز به كل منهما عن
الآخر لا نجده سوى كون احدهما حارا والآخر باردا او كون
احدهما ثقيلا والآخر خفيفا وامثال ذلك من الامور العارضة
لهما الخارجة عن حقيقتهما بخلاف الانسان والفرس فانا نجد
التفرقة والامتياز بينهما في ذاتهما من غير نظر الى ما يعرض لهما من
الامور الخارجة فيكون الامتياز بينهما بامور ذاتية دون الاولين
فتدبر قوله فلما لم يكن للهذية ويؤيده ما سبق من اثبات الهيولى
في الجسم المتصل في حد ذاته الذي يطرء عليه الانفصال فان اثبات
الهيولى لا يتوقف على شخص معين من تلك المتصلات بل كل متصل
يطرء عليه الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة سواء كان
ماء او هواء او غيرهما على ما مر فظهر ان الحاجة الى المادة ليس
٣ فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى
من جهة التشخص بل من جهة الماهية الكلية فيكون مهية الصورة
في ضمن اي شخص كانت فهي محتاجة الى الهيولى قوله اراد بها الابعاد
وذلك لانه لو حمل الاجسام على معناها الظ وهو المؤلف من
الهيولى والصورة لم يشمل الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى
لانها ليست مؤلفة من الهيولى والصورة مع ان الكلام مسوق
لامتناع كونها غير متناهية على تقدير تجردها فيجب حمل الاجسام على

غير معناها اللغوي وهو الابعاد وهو بعيد لانه حمل للفظ على غير معناه
المتبادر منه قوله وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد
يعني اذا كان الضلعان ذراعين كان بعد احدهما عن الآخر ايضا
ذراعين واذا كان امتداد الضلعين ثلث اذرع كان بعد
احدهما عن الآخر ايضا ثلث اذرع وهكذا فكلما امتد الضلعان
كان البعد بينهما ممتدا بهذا المقدار بعينه فلو كان امتداد الضلعين
الى غير النهاية كان البعد الممتد بينهما ايضا غير متناه مع كونه محصورا بين
حاصرين وانه محال بالضرورة قوله وفيه نظر انت خبير بانه لا يرد هذا
النظر بناء على ما قررنا كلام هذا القائل فان غرض هذا القائل
هو انه على تقدير عدم تناهي الابعاد يمكن ان يخرج امتدادان
على نحو لو وصل بينهما بخط كان الحاصل مثلثا متساوي الاضلاع وليس
غرضه ان يخرج الامتدادان قدر ذراع مثلا ويصل بينهما بخط ثم
يخرج ويصل بينهما وهكذا حتى يلزم عليه ما ذكره الشارح فتامل
قوله بتمهيد مقدمات هذه المقدمات اوردها الشيخ في الاشارات
وفصلها الشارح المحقق الطوسي قوله وقد يقال هذا ما ذكره
الشيخ في الاشارات وقرره المحقق الطوسي في شرحه واورده
المحقق الدواني رح في بعض تصانيفه وفصله بما حصله هو ان العقل
الصريح في الصورة المفروضة يحكم بان كل مجموع من الزيادات
فهو موجود في بعد وحين الحكم لا يلاحظ كون ذلك المجموع متناهيا
او غير متناه بل يحكم على كل جملة سواء كانت متناهية او غير متناهية
بانها توجد في بعد وهذا الحكم من العقل على هذا الوجه انما يمكن
اذا كانت جملة الزيادات الغير المتناهية مشاركة لجملة الزيادات
المتناهية في كون كل منهما في بعد لان كل ما يحكم به صريح العقل فهو حق

احدهما
نسخه

وصادق والغلط انما ينشأ من الوهم وسائر القوى الجسمانية
على ما بين في موضعه فلما حكم العقل بكون كل جملة سواء كانت متناهية
او غير متناهية في بعد وجب ان يكون لمجموع الزيادات الغير المتناهية
في بعد فيكون ذلك البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية
غير متناهية مع كونه محصورا بين حاصرين وعلى ما ذكرنا ظهر اندفاع
ما اورده الشارح قوله بل انقص منه وهو نصف الشبر لان المشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية في هذا الفرض هو نصف
الشبر لا الشبر قوله لكن خروج جميع الخ وما قالوا ان الجسم قابل للانقسام
في الجهات الثلث الى غير النهاية فليس معناه ان جميع تلك الانقسامات
الغير المتناهية يخرج من القوة الى الفعل بل معناه ان قبوله الانقسام
لا يصل الى حد لا يقبل الانقسام بعده بل كل حد يصل الانقسام اليه
يمكن ان يتجاوز عنه الى ما فوقه فيكون غير متناه بمعنى لا يقف على ما سبق
في مقدورات الله تعالى وكذا نقول في السطح والخط قوله لا حاطة
بها حد واحد كما في الكرة فانه احاط بها سطح واحد وكما في الحلقة
فانه احاط بها سطح واحد ايضا وكالدائرة فانه احاط بها خط واحد
قوله اي حدين او اكثر يعني ان الجمع هنا ما فوق الواحد وذلك
لان الشكل قد يحصل من احاطة حدين كما في الشكل الهلالي والاهليلجي
فان هذين الشكلين حصلا من احاطة خطين منحنيين بالسطح
فلا بد من حمل الحدود على ما فوق الحد الواحد ليشمل ما ذكرنا قوله فانه
اطراف الخطوط اعني النقطة لا يتصور احاطتها بها فان الخط وان
كان مقدارا لكنه ليس بمشكل لانه لا بد لحصول الشكل من احاطة الحد
وحد الخط هو النقطة ولا يتصور احاطتها بالخط فلا يكون الخط
مشكلا فلذا حصروا الشكل في الجسم والمسطح قوله فانهما على الاصح

هيئة هذا اشارة الى اختلاف القوم فى الزاوية فانه قال بعضهم
ان الزاوية المسطحة هى المحدب من السطح اى السطح الذى لو اخذ
حاصل من خطين متلاقيين فى نقطة واحدة وقال بعضهم ان الزاوية
المسطحة هى الهيئة الحاصلة من ملاقات الخطين فى نقطة واحدة
وهذا هو الاصح لان الزاوية لو كانت سطحا لوجب ان تنقسم
فى جهتين بانقسام السطح لكنها لا تنقسم لان السطح اذا قسم فى جهة
ونز الزاوية لا تنقسم الزاوية فلا يكون الزاوية سطحا فثبت كونها
هيئة ولذا قال على الاصح هيئة وكيفية الخ قوله حيث انها محاطة كما
فى الترس المخروط المستدير قوله وامثاله شكل كمحيط الحلقة فانه ايضا
سطح لم يحط به حد قوله وامثاله شكل لانه لم يحط بمحيط الكرة حدا وحدود
قوله سواء كان احاطة الخ كاحاطة الخط المستدير بالسطح فان
السطح مشكل لاحاطة الخط به والخط مشكل ايضا لاحاطته بالسطح
قوله ضرورة توقف امكان انفراجهما لان انفراجهما هو بعد
احدهما عن الآخر فلو لم يكن البعد غير متناه فى جهة العرض ايضا
لم يمكن بعد احدهما عن الاخر الى غير النهاية قوله اقول لا حاجة بهذا
جواب بتغيير الدليل لان المص اخذ تشكل الصورة فى دليله فلو اخذ
بدل الشكل الهيئة لكان مغايرا الدليله قوله كلها مشكلة بشكل واحد
وذلك لان تخلف المعلول عن علته التامة او المستقلة مح فاذا
كان مهية الصورة الجسمية علة لشكل معين فكلما تحقق الصورة
الجسمية كان معلولها وهو ذلك الشكل المعين متحققة هناك
فلما تحقق الصورة الجسمية فى ضمن جميع افرادها كان جميع افرادها
متشكلة بذلك الشكل قوله وهو ايضا مح كما مر من كون جميع الاجسام
متشكلة بشكل واحد لانه كلما تحقق الصورة الجسمية تحقق لازمها

وكلما

منه رح

وكلما تحقق لازمها تحقق معلول لازمها وهو ذلك الشكل المعين
فكلما تحقق الصورة الجسمية تحقق ذلك الشكل المعين فيكون الاجسام
ح مشكلة بشكل واحد قوله اى العارض او الشكل لان المراد بالعارض
ما يكون ممكن الزوال اذ لو لم يكن ممكن الزوال لكان لازما والمقدر
خلافه قوله او الشكل وذلك لان العارض لما فرض علة للشكل فبزوال
العلة يزول المعلول ايضا قوله بشكل آخر اذ لا يجوز بقاؤه بدونه
كونه مشكلا فيكون قابلة للانفصال لان تبدل الشكل لا يكون الا بالانفصال
قوله واجيب هذا ايضا جواب بتغيير الدليل قوله فلجواز ان يكون
الفاعل وما قرره هو ان الامر الواحد لا يجوز ان يكون
فاعلا ومنفعلا من جهة واحدة قوله المناسب ان يقال وذلك
لان الهيولى تقبل الانفصال وليس بمركب من الهيولى والصورة
والصورة الجسمية ايضا تقبل الانفصال بتبعية الصورة الهيولى
وليست مركبة من الهيولى والصورة فالمناسب ان يقال
كل ما يقبل الانفصال فهو مقارن للهيولى حتى يشمل الهيولى والصورة
الجسمية ايضا اذ الهيولى يصدق عليها انها مقارنة للهيولى بمعنى
انها ليست مفارقة عن نفسها اذ المراد بالمقارن ان لا يكون
مفارقا فيشمل الهيولى والصورة ايضا قوله فاقول لو حملت المنفصلة
التى ذكرنا على مانعة الخلو لاندفع النقض بما سوى المباين قوله لو كان
الاول اى ان يكون الجسمية مع لازمها قوله لكانت الاجسام
كلها لامتناع تخلف المعلول عن العلة المستقلة على ما مر فى الحواشى
السابقة قوله ولو كان لاحد من الثلثة وهى الجسمية مع عارضها
ولازم الجسمية مع عارضها والجسمية مع لازمها وعارضها قوله
لا يمكن ان يتشكل وذلك لان العلة لما كانت مشتملة على العارض الجائز

منه رح

قوله

الزوال فامكن زوال معلولها ايضا فمعلوم بالضرورة وذلك لانه
نسبته المباين الى جميع الاشكال على السوية فلا يكون هو بنفسه مفيدا للشكل
معين دون آخر والا لزم الترجيح بلا مرجح فلا بد من رابطة ليكون
مرجحا لاعطاء هذا الشكل دون الاشكال الأخر قوله وعلى الاول هو
ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل قوله ان كان ممتنع
الزوال اي كان ذلك المباين ممتنع الزوال قوله الى الرابطة فنقول الرابطة
اما الجسمية او لازمها او عارضها فاذا كانت الرابطة الجسمية او
لازمها لزم تشكل جميع الاجسام بشكل واحد واذا كانت الرابطة
عارضها لزم التبدل على ما مر قوله والا اي وان لم يكن المباين ممتنع
الزوال قوله فيلزم المحذور الثاني وهو امكان تشكل الصورة بشكل
اخر قوله وعلى الثاني وهو ان لا يكون المباين مع الرابطة كافيا بل لابد
من امر اخر قوله والمقارن المراد بالمقارن هو الامر الذي كان المباين
والرابطة معه كافيا في تحقق ذلك الشكل قوله ردد الواسطة فيقال
ايضا الرابطة اما الجسمية او لازمها او عارضها وعلى تقدير يلزم المحذور
قوله فيلزم المحذور الثاني وهو تبدل الشكل قوله بادنى تامل اذ يلزم من
كل منهما اما كون جميع الاجسام متشكلة بشكل واحد واما تبدل الشكل
قوله ولا يبقى متشكلة حتى يلزم تبدل الشكل المستلزم للانفصال قوله
قلت المباين لما تقرر في موضعه ان المجردات هي العقول
القديمة يمتنع عدمها لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه قوله والا استحال
اي وان لم يكن المباين مجردا بل يكون ماديا كالاجسام امتنع
ان يكون ذلك المادي علة للصورة مع تشكلها قوله التشكل علة
للتشخص فلا يجوز ان يكون التشخص علة للتشكل والا يلزم الدور
قوله لابد له من مخصص فيها لان الفاعل وهو العقل الفعال لما كان

فصل ٤ في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

نسبته الى جميع الاشكال على السوية فلا بد من مخصص لذلك الشكل
حتى لا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله فذلك المخصص اما هو الجسمية فعلى
الاول والثاني يلزم كون جميع الاجسام متشكلة بشكل واحد وعلى
الثالث يلزم التبدل قوله على القاعدة المذكورة وهي كون جميع
تلك الامور فائضة من العقل الفعال قوله لا سبيل الى الاول
اي كونها ذات وضع قوله لا سبيل الى الثاني اي كونها غير منقسمة
قوله اذ لا امتناع في تداخل اي لو اجري الدليل المذكور في نفي
الجزء في النقاط العرضية بان يقال نفرض النقطة العرضية بين
نقطتين اخريين عرضيتين فاما ان يكون الوسط مانعا عن تلاقي
الطرفين اولا فان لم يكن مانعا يلزم التداخل قلنا نختار هذا
الشق ونمنع استحالة التداخل في النقاط العرضية انما المحال تداخل
الجواهر بعضها في بعض قوله الا اذ ثبت اذ لو كانت الهيولى
عرضا فنقول انها يجوز ان يكون مجردة عن الصورة ويكون
ذا وضع وغير منقسم اصلا كالنقطة العرضية ولا استحالة
في ذلك قوله وقد يستدل عليه اي على كون الهيولى جوهرا قوله
محل للصورة فان محل الجوهر لا يكون الا جوهرا قوله وقد اشرنا
اليه مع ما عليه اي قد اشرنا الى كونها محلا للصورة بان اقمنا
الدليل عليه واشرنا الى ما يرد على ذلك الدليل قوله هو جوهر وجزء
الجوهر لا يكون الا جوهرا قوله لان الهيئة المخصوصة ينبغي ان
يعلم كليا ان المركب من جوهر وعرض قائم بذلك الجوهر جوهر
البتة ضرورة ان هذا المركب مستغن عن المحل ولا يحتاج الى
موضوع حتى يقوم به فان المركب من الجسم والبياض القائم
به لا يحتاج الى محل يقوم به كالقرطاس قوله ولا سبيل الى الاول

اى كونها منقسمة قوله هو عديم الوضع مطلقا اى ما لا يكون له
وضع اصلا وذلك لانه لو لم يرد ذلك لم يلزم منه الاستحالة
التى رتبها عليه على ما يتكلم عليه هناك قوله ذات الوضع بالجملة
اى اعم من ان يكون ذات وضع بالذات بان يتعلق الاحساس
اولا وبالذات به وبواسطته بالاشياء الآخر كالجسم او يكون
ذات وضع بالعرض بان يتعلق الاحساس بشئ اخر اولا ثم بواسطة
ذلك الشئ يتعلق به الاحساس كالحركة قوله منحصر فى الجسم لجواز ان
يكون عرض ذات وضع بتبعية شئ اخر ويكون منقسما فى الجهات
الثلث ويكون الجوهر الغير الجسمانى قابلة للاشارة الحسية
بتبعية جوهر آخر ويكون قابلة للانقسام فى الجهات الثلث
فمع عدم مساعدة اللفظ لان معنى اللفظ هو مطلق الوضع لا
الوضع بالذات قوله ووجب ايضا فى عبارة المص مفسدتان
احديهما الاضطراب والثانية حمل الجسم على المعنى الذى لف لما
سيجئ اما حمل الجسم منهما وذلك لان الهيولى المجردة عن الصورة
الجسمية على تقدير كونها ذات وضع وقابل للانقسام فى
الجهات الثلث لا يكون جسما بمعنى المركب من الهيولى والصورة
بل اللازم كونها جسما بمعنى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث
وذلك هو الصورة الجسمية فان الصورة الجسمية هى عين الجسم
فى بادى النظر فيصح اطلاق الجسم عليها ايضا قوله بالمستقيم الاضلاع
اى يكون جميع الخطوط التى اطرافها مستقيمة قوله فهذا المخصوص بالطائر
الخ لان الهيولى المجردة لو كانت خطا مستديرا او معوجا لم يعد
فرضه بين خطين مستقيمين لعدم لزوم الاستحالة فانه اذا فرض
بين خطين مستقيمين وقيل انه اما ان يكون مانعا عن تلاقى الطرفين

اولا

اولا فنقول انا نختار انه مانع من تلاقى الطرفين فلو قيل انه يلزم
الانقسام قلنا لا نم لزوم الانقسام لجواز ان يكون منعه تلاقى
الطرفين اما فى المستدير فبان يكون بطرفيه ملاقيا لاحد الطرفين
وبنقطة من وسطه ملاقيا للطرف الآخر واما فى المعوج فبجواز الملاقات
مع الطرفين بطرفيه وبالنقطة التى حدثت عندها الزوايا فلا يلزم
انقسام الخط فى العرض على كل من التقديرين قوله ولا حاجة الى
استقامة جميع فانا نفرض ذلك الخط الجوهرى بين ضلع مستقيم
من احد السطحين وبين ضلع مستقيم من السطح الاخر ويتم الدليل
ولا حاجة لنا الى الاضلاع الاخر فضلا الى كونها مستقيمة قوله مردود
لانه حصر امتناع التداخل فيما له مقدار مع ان تداخل الجواهر الغير المقدارية
ايضا مح على ما حقق فى محله قوله لان تداخل تلك الاجزاء اه قال المحقق
الطوسى فى شرح الاشارات كونه الوسط غير مانع من تلاقى الطرفين
مقتضى التداخل وهو مح فى نفسه قوله البداهة تحكم بان تداخل الجواهر
مح مطلقا سواء تركب الجسم منها او لا يتركب قوله فعلى ما فصله
المعترض من انه ان لم يكن له مقدار فلا يمتنع فيه التداخل اصلا
وان كان له مقدار فى جهة واحدة فقط فيمتنع التداخل فيه
من تلك الجهة فقط وان كان له مقدار فى جهتين فقط فيمتنع
التداخل فيه من تينك الجهتين فقط وان كان له مقدار فى
الجهات الثلث فيمتنع التداخل فيه مطلقا قوله انما هو فى المقادير
وذلك لان كلمة انما تفيد الحصر على قاعدة اهل العربية فيكون معنى
الكلام ح ان التداخل يمتنع فى المقادير ولا يمتنع فى غير المقادير فيلزم
منه ان لا يكون تداخل الاجزاء الجوهرية التى لا مقدار لها محالا مع
انك قد عرفت ان التداخل فى الجواهر التى لها وضع مح مطلقا قوله

من حيث هو مقادير اي اذا كان المقادير غير جواهر كالخط العرضي
والجسم التعليمي والسطح العرضيين فامتناع التداخل فيهما انما هو
من جهة كونها مقادير فقط قوله وقد يجاب عن اصل هذا التقرير
المرام الخ وجه تضمنه الشق الثاني من الترديد المفروض ويبقى
المناقشة في لفظ الاعظم فنقول المراد ان مجموع الخطين عظما ليس
لاحدهما قوله فلو تداخل الخط المستقل اه مثلا لو فرضنا ان كلا من
الخط الجوهري والخطين العرضيين ذراع كان المجموع ثلثة اذرع
فلو فرضنا توسط الخط الجوهري بين الخطين العرضيين بحيث
يتحاذى اطراف الجميع فلو لم يكن الوسط مانعا من تلاقي الطرفين
لزم تداخل الخط الجوهري في الخطين العرضيين فيكون طول المجموع
الخطوط الثلثة ذراعا واحدا اذ لو كان ازيد من ذراع واحد لم
يكن الخط الجوهري متوسطا بل يكون خارجا من احد الطرفين
مع انا فرضناه متوسطا بحيث يتحاذى اطراف جميع تلك
الخطوط الثلثة هف قوله لما مر في مبحث اثبات الهيولى من ان
كل جسم فهو مركب من الهيولى والصورة قوله لا سبيل الى الثاني
اي الشق الثاني من الترديد الاول وهو ان لا يكون ذات وضع
قوله وصارت ح ذات وضع بالضرورة وذلك لان الصورة
الجسمية جوهر ذو وضع بالذات فلو اقترن الهيولى بها صارت
الهيولى ذات وضع بتبعيتها بالضرورة وكل ما له وضع اي قابل للاشارة
الحسية فلابد ان يكون حاصلا في حيز ما فنقول ح اما ان لا يحصل
في حيز قوله يجوز ان لا يقترن بها فلا يكون ح للهيولى وضع حتى يجب
كونها في حيز فيبطل شقوق الترديد باسرها قوله بل من المفارقات
اذ الشئ الذي يأبى بالنظر الى ذاته قبول الصورة لا يكون هيولى بل جوهرا

مفارقا عن المادة كالعقول قوله وان قبلتها اي قبلتها بالنظر الى
ذاتها وان لم يتحقق في احد الازمنة قوله وان لم تقبل الصورة اذ
المراد بالهيولى هو الجوهر الذي يصح ان يكون محلا للصورة
قوله لا يلزم منه مح اذ لو لزم منه مح لم يكن ممكنا بل محالا قوله لكن عروض
الصورة الخ اي اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة الجسمية
ثم اقترنت بها يلزم منه المح فثبت منه انه لا يجوز كونها مجردة عن
الصورة في وقت من الاوقات قوله لا يقال الممتنع الخ واعلم انه
قد تقرر في موضعه ان المعلول ما لم يجب بعلته التامة لم يوجد وما لم
يمتنع بسبب عدم علته التامة لم ينعدم فوجود المعلول بالنظر الى
وجود العلة التامة واجب وعدمه بالنظر الى وجود العلة التامة
ممتنع ولما تقرر في موضعه ان الواجب تعالى شانه علة تامة لوجود
العقل الاول فيكون وجود العقل الاول واجبا بالنظر الى الواجب
وعدمه ممتنعا بالنظر اليه تعالى شانه ولما تقرر في موضعه ايضا انه
عدم المعلول مستلزم لعدم علته التامة فيكون عدم العقل الاول
مستلزما لعدم الواجب تعالى شانه مع ان عدم العقل الاول
ممكن بالذات وعدم الواجب ممتنع بالذات فعدم العقل الاول
الذي هو ممتنع بالغير مستلزم للممتنع بالذات وهو عدم الواجب تعالى
شانه قوله لانا نقول حاصل الجواب ان الممتنع بالغير انما هو الممكن بالذات
فيكون للممتنع بالغير جهتان احديهما الامكان الذاتي وثانيهما الامتناع بالغير
فالممتنع بالغير لا يستلزم المح من حيث انه ممكن بل من حيث انه ممتنع
فالمستلزم للمح لا يكون الا محالا فعدم العقل الاول من حيث انه ممكن
بالذات لا يكون مستلزما للممتنع بالذات بل من حيث انه ممتنع بالغير
يكون مستلزما له وما نحن فيه ليس من هذا القبيل بل المستلزم للمح

وهو تجرد الهيولى منها

فيما نحن فيه ما هو ممكن بالعرض من حيث انه ممكن فلا يكون ممكنا
وانما فرضناه ممكنا هف قوله والا لم يكن ممكنا بالذات لان الممكن
بالذات ما لا يلزم من وقوعه محال قوله يلزم منه محال فلا يكون ذلك التجرد
المستلزم للمحال ممكنا بل محالا فثبت ان تجرد الهيولى عن الصورة
محال وذلك ما اوردناه قوله بل كانت مقترنة فاندفع الاعتراض
المذكور اذ بناء الاعتراض على جواز عدم الاقتران الهيولى للصورة
مطلقا فلو كان الكلام في هيولى الاجسام التي هي مقارنة للصورة
الان لم يرد ذلك قوله والاول وهو ان لا يحصل في حيز اصلا قوله والثاني
وهو ان يكون في جميع الاحياز قوله والثالث وهو ان يكون في بعض
الاحياز دون بعض قوله وقيل يجوز ان تقتضيه يمكن ان يقال ان
الهيولى على تقدير كونها مجردة عن الصورة الجسمية يكون نسبتها الى
جميع الصورة النوعية على السوية فلو اقترن ببعض الصورة النوعية
دون بعض آخر يلزم الترجيح بلا مرجح ايض فكلام المص يبطل بهذا ايض
تدبر قوله وعلى ما سنذكرها اي الصورة النوعية قوله فلا يلزم الترجيح اذ
الصورة النوعية مرجحة قوله مكانا كليا وهو لا يوجد الا في ضمن الجزئي
قوله بجزء معين منها اي من الاجزاء قوله وذلك ان تقول هذا ما ذكره
شارح المواقف وقد نقله الشارح بعبارته قوله هيولى عنصر كلي بان
يقال للعنصر الكلي كمجموع كرة النار فانه ليس لها الا حيز واحد فتقتضي بسبب
صورتها النوعية تحصل في هذا الحيز وليس لها حيز آخر حتى يحتاج في
حصوله في هذا الحيز دون الحيز الآخر الى مرجح قوله وقد يجاب اي عن
قوله قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية تخصيص الاجزاء اي تخصيص
اجزاء الهيولى باجزاء المكان مع تساوي نسبة اجزاء الهيولى
الى اجزاء ذلك المكان يكون ترجيحا بلا مرجح قوله ولا يبعد رد لقوله وقد

يجاب قوله للصورة المتصلة متصلة اي جميع اجزائها موجودة
بوجود الكل وليس لها اجزاء موجودة في الخارج بانفراد حتى يجب
كونها في مكان قوله وقد جاز ان يكون هذا اشارة الى رد آخر
لقوله وقد يجاب وهو ان الهيولى وان كانت نسبة اجزائها
الى اجزاء المكان على السوية لكن يجوز ان يقترن للهيولى حالة تقتضي
تلك الحالة اختصاص كل من اجزاء الهيولى باجزاء مكانها قوله للهيولى
بوضع معين بان يكون بعض معين من اجزائها في جهة الفوق وبعضها
في جهة التحت وبعضها في جهة اليمين وبعضها في الشمال وهذا هو
المراد بالوضع المعين قوله ولا يلزم الاعتراض اشارة الى جواب
اعتراض يورد ههنا وهو ان في صورة انقلاب العناصر بعضها
الى البعض كانقلاب الماء هواء يصير المنقلب وهو الماء اولى
بموضع من اجزاء الحيز الطبيعي للهواء مع ان نسبة الماء الذي يصير
هواء الى جميع اجزاء الحيز الطبيعي للهواء على السواء يعني ان مادة
الماء خلع صورتها المائية ولبست صورة هوائية وتمكنت في حيز
معين من حيز الهواء مع تساوي نسبة تلك المادة المائية الى
جميع تلك الاحياز اذ يجوز للهواء لبسها للصورة الهوائية في موضع
آخر فليكن الهيولى ايض كذلك قوله لما انقلبت اليه اي انقلب
ذلك المنقلب وهو الماء اليه اي الى الهواء قوله لان الوضع الذي كان
اشارة الى جواب ذلك الاعتراض قوله استقر فيه طبعا اي استقر فيه
بعد الانقلاب طبعا لان ذلك المكان كان قريبا للماء لا للهواء
قوله لا وضع لها اصلا اذ لا حصول لها بعد في حيز ما ليكون مرجحا
فصل في اثبات الصورة النوعية
للحصول في الحيز اللاحق قوله اي باقتضائه السكون هذا تفسير وبيان
لاختصاص الجسم بالحيز الطبيعي بل سائر آثاره كالبرودة والحرارة

والثقل والخفة والرطوبة واليبوسة قوله ليس لامر خارج عن الجسم
بالضرورة فانا نعلم بديهة ان كون الارض ثقيلا وكون النار خفيفا
ليس لامر خارج عنهما بل الثقل والخفة عرض لهما لذاتهما وقد استدل
على كون الماء باردا في طبعه بان الماء اذا سخن ثم ترك يعود بالطبع باردا
فلابد ان يكون في حقيقة الماء امر يقتضي البرودة عند ارتفاع القواسر
وهو المعنى بالصورة النوعية قوله فلا يكون فاعله كما يجي من ان الشي الواحد
لا يكون فاعلا وقابلا معا قوله وايضا هيولى العناصر وقد استدل الحكماء
على كون هيولى جميع العناصر واحدة بالشخص بان كلا من العناصر ينقلب
الى الآخر اما بلا واسطة كانقلاب الماء نارا فانه يصير هواء ثم
يصير نارا وجه الاستدلال هو ان الماء مثلا اذا انقلب هواء
فالعقل يحكم بديهة ان ذلك الانقلاب ليس بان ينعدم الماء بالكلية
ولم يبق منه شي اصلا ثم وجد جميع اجزاء الهواء من كتم العدم
حتى يكون لذلك الهواء الحادث ربط بالماء السابق اصلا كما في
الاهوية الحادثة من كتم العدم بل بديهة العقل يحكم بارتباط ذلك
الهواء بذلك الماء فلابد هناك من امر يرتبط ذلك الهواء بالماء
ولما انعدم الصورة النوعية والصورة الجسمية بسبب الانقلاب
فلابد ان يكون هيولى الماء باقية ليكون رابطا بين الهواء وذلك
الماء فظهر ان الانقلاب انما يكون بان يخلع هيولى الماء صورته
النوعية ويلبس الصورة النوعية الهوائية فيكون هيولى الماء والهواء
واحدا وكذا نقول في ساير العناصر فيكون هيولى جميع العناصر الاربع
والبسائط واحدة قوله المتشابهة في جميع الاجسام وذلك بناء على
ما مر من ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية وقد اقام الشيخ على ذلك
دليلا كما مر قوله لا لاشتركت الاجسام كلها لان الاشتراك في العلة

يوجب

يوجب الاشتراك في المعلول قوله قبل حدوث كل صورة هذا بناء
على قدم هيولى العناصر وكونها متصفة بالصور الغير المتناهية على
سبيل التعاقب بان ينعدم صورة ويحدث عقيبه صورة اخرى
وترتب الامور الغير المتناهية على سبيل التعاقب ليس بمحال عند الحكماء
وانما المحال امور غير متناهية مجتمعة في الوجود واما عند المتكلمين
فكلاهما محال قوله فلان لكل فلك مادة ذهب الحكماء الى ان لكل هيولى
الافلاك الاخر قوله وقيل لم لا يجوز قائله الامام فخر الرازي فانه اعترض
على دليل اثبات الصورة النوعية وقال يجوز ان يكون اختلاف الآثار
مستندة الى الامور الخارجة بان يكون المادة العنصرية قبل الاتصاف
بهذه الكيفية متصفة بكيفية اخرى لا الى نهاية لاجل كل كيفية سابقة
تستعد تلك المادة للكيفية اللاحقة كما يقولون في الصورة النوعية
قوله بالآثار الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وامثالها
قوله فلا دلالة عليه لجواز ان يكون لكل من الآثار المختصة كالرطوبة
والبرودة والثقل في الماء مبدا فيه فعلى هذا التجويز يكون
في الماء وراء الهيولى والصورة الجسمية ثلث صور اخر قوله
بآخر جوهري مختص اي ذاتي داخل فيهما لا عرضي خارج عنهما قوله
لعدم احتياجهم الى الزايد فان الصورة النوعية الواحدة كافية
في صدور الآثار المختلفة ولا حاجة في ذلك الى امر آخر قوله
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فان الواحد الذي لا تكثير فيه بوجه من الحكماء القائل
الوجوه اي لا جزء له ولا شرط لتاثيره ولا مانع عن تاثيره حتى يجب
ارتفاع ذلك المانع من ارتفاع ذلك المانع لا يصدر عن ذلك
الواحد الا امر واحد وبهذا تمسكوا في كون العقل الاول صادرا
اول والمعلولات الاخر فهي صادرة بعد العقل الاول بواسطة

قوله قبل وجود الصورة فلو كانت علة للصورة لكانت موجودة
قبل الصورة لوجوب تقدم وجود العلة على وجود المعلول قوله لما مر
في الفصل المتقدم من ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة قوله تقدما ذاتيا
التقدم الذاتي هو ما يكون علة ومصححا لدخول الفاء كتقدم تحرك اليد على
المفتاح قوله لا يحصل المط وهو ان الهيولى ليست علة للصورة قوله
من المتقدمتين احديهما عدم كون الهيولى متقدما على الصورة
تقدما زمانيا وثانيتهما وجوب كون العلة الفاعلية متقدما بالذات
وذلك لانه يجوز ان يكون الهيولى علة للصورة ومتقدمة عليها بالذات
ولا يكون متقدمة على الصورة بالزمان قوله متساويان في الزمان
مع ان العقل الاول معلول للواجب قوله يجب وجودها مع الشكل المعية
بين الشيئين هو ان لا يكون احدهما علة للاخر وهذه هي المعية
الذاتية واما المعية الزمانية بين الشيئين فهي كونهما في زمان واحد
قوله او بالشكل اي بسبب الشكل بان يكون الشكل علة للصورة قوله
قيل انها ليست في اشارة الى ان الاحتمالات وان كانت
ثلثة وهي ان يكون الصورة بسبب الشكل او يكون الشكل بسبب
الصورة او لا يكون شيء منهما بسبب الاخر لكن القسم الثاني وهو
ان يكون الشكل بسبب الصورة ليست بمحتملة ههنا لان الصورة ليست
علة فاعلية ولا قابلية للشكل فيتعين احد الاحتمالين الاخرين ولذا
تعرض لهما المص ولم يتعرض للثاني قوله على ما بيناه لان الاشتراك
في العلة يوجب الاشتراك في المعلول قوله فلا يتقدم لوجوب وجودها
هذا مبني على ما تقرر في موضعه ان المعلول ما لم يجب عن علته التامة
لا يوجد وايضا مبني على ان الصورة الجسمية فايضة عن العقل
الفعال فمعنى الكلام ان الصورة الجسمية لما لم يكن علة للشكل لا يكون

وجودها

والفايض الواجب عن العقل الفعال متقدما على الشكل قوله عن العلة
المفارقة العلة المفارقة وهي العقل قوله على الشكل متعلق بقوله فلا يتقدم
قوله فلا يلزم نفي تقدمها لجواز ان يكون شرطا متقدما على الشكل فيما
سبق في فصل عدم تجرد الصورة عن الهيولى من انها لو تجردت
عن الهيولى وكانت متناهية لكانت متشكلة من قولنا فذلك الشكل
اما للجسمية قوله بل هو خلاف الواقع اذ الاشتراك في العلة الفاعلية
لا يوجب الاشتراك في المعلول لجواز ان يكون الفاعل علة ناقصة
للشكل ويفيد في كل جسم شكلا مغايرا لشكل الجسم الاخر بسبب اختلاف
الاستعدادات وشرايط اخر قوله وقد يقال هذا اعتراض
على المص قوله وهو متأخر عن وجود لان العارض متأخر عن المعروض
قوله وتلك الهيئة متأخرة لان الحد او الحدود سبب لتلك الهيئة
قوله وهو متأخر عن الجسم لان المقدار عرض حال في الجسم فيكون
متأخرا عن الجسم قوله لا عن الصورة المتشخصة لان حصول الشكل يتوقف
على ان يحيط بمقدار ما حد او حدود ما وكذا حصول المقدار المحدود
يتوقف على جسم ما لا على التعيين وظ ان تحقق جسم من الاجسام
يتوقف على صورة ما لا على الصورة المتشخصة بخصوصها فيكون
الموقوف عليه للشكل ماهية الصورة المتشخصة في ضمن جميع الافراد
لا الصورة المتشخصة قوله لاحتياجها اي لاحتياج الصورة المتشخصة
في كونها متشخصة الى التناهي والتشكل قوله كالجسم المحتاج هذا هو
المذكور في شرح الاشارات بانه ان الجسم لا يتشخص الا اذا كان
ذا اين ووضع وذلك لان الجسم هو الجوهر المادي الممتد في الجهات
الثلث فلا يمكن ان يتعين ويتشخص بدون ان يكون في حيز وبدون
كونه مشارا اليه اذ لو لم يكن في حيز ولا مشارا اليه بالاشارة

الحيثية لم يكن جوهرا ممتدا ماديا بل يكون جوهرا مجردا كالعقول فلا
يكون جسما فثبت ان وجود الجسم وتشخصه يتوقفان على كونه في الحيز
وكونه قابلا للاشارة الحسية ولما كان الكون في الحيز والكون
مشارا اليه صفتين للجسم كانا محتاجين الى الجسم على الاين
المراد بالاين هو كون الشيء في الحيز والمراد بالوضع هو كونه
قابلا للاشارة الحسية قوله المتاخرين عنه لانهما صفتان للجسم
وصفة الشيء يجب ان تتاخر عنه قوله متاخرة عن الشكل قطعا فعلى توجيه
المحقق الطوسي لايكون لقول المص مع الشكل معنى اذ لا احتمال لمعيته
اصلا قوله ولقائل ان يقول هذا رد لكلام المحقق الطوسي قوله لانه اذا
كان الى الجزئي يمكن ان يقال ان الصورة المشخصة تحتاج في تشخصها
الى تشكل جزئي وتناه جزئي لكن لا لخصوصهما بل الى جزئي من جزئياتهما
اي جزئي كان فالمفيد لتشخص الصورة هو الفرد المنتشر من التشكل
والتناهي لا الفرد المعين ولا الطبيعة الكلية منهما فلا يلزم شيء من
المحذورين قوله قبل الهيولى لان الشكل لايكون الا لامر مادي فلا يمكن
ان يتحقق بدون المادة قوله بحكم المقدمة الثانية وهي قوله والشكل
لايوجد قبل الهيولى قوله بحكم المقدمة الاولى وهي قوله لان الصورة
انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فان ذلك يقتضي ان لايكون
الصورة متقدمة على الشكل قوله في التقدم والمعية الذاتيين فان
زيدا وعمرا اذا لم يتوقف احدهما الى الآخر في الوجود كانا معا
بالذات اذ لا معنى للمعية بالذات الا هذا مع ان ما يتوقف عليه
وجود زيد كابويه لا يتقدم على عمرو بالذات قوله الى المقدمة المهمة
وهي ان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله او جزءا اخيرا
منها فانه عند تحقق الجزء الاخير من العلة التامة يتحقق العلة التامة

فلا

فلا بد ان يتحقق المعلول ايضا قوله وبالعكس اي المعلول ايضا مستلزم لها
قوله مستلزم لها لامتناع تحقق المعلول بدون العلة التامة قوله وهو
ظ لجواز ان يكون احد المتلازمين علة مستلزمة للآخر ولا يكون علة
فاعلية له بل يكون جزءا اخيرا من العلة التامة قوله لكونها موجبة
لجواز ان يكون جزءا اخيرا من العلة التامة قوله وليست الهيولى
غنية فلو كانت غنية منها لما كان كذلك بل يكون متحققة بدونها
ايضا قوله بدون الصورة ذكر الشيخ في الهيات الشفاء سؤالا
وجوابا ينفع في هذا المقام محصل السؤال ان الصورة المشخصة
للمادة واحدة بالعموم لا واحدة بالعدد وقد تقرر ان الواحد
بالعموم لايكون علة للواحد بالعدد والمادة واحدة بالعدد
ومحصول الجواب ان العلة هو المفارق وهو واحد بالعدد والصورة
وان كانت واحدة لكنها ليست علة موجبة بل الموجب هو المفارق
ولا يتم ايجابه الا باحدى الصور فالواحد بالعموم بالحقيقة شرط
ايجاب الواحد بالعدد ولا استحالة في ان يكون الواحد بالعموم
متمما لايجاب الواحد بالعدد فتدبر قوله اي بدون ماهيتها اي وان
كانت الهيولى متقومة بدون كل واحد من الصور بخصوصه لكنها
ليست متقومة بدون ماهية الصورة قوله بدون التشكل فلو كانت
الصورة غنية عن الهيولى لكانت جائز التحقق بدون الهيولى
وبدون الشكل مع انا بينا ان الصورة لا تتحقق بدونهما قوله المفتقر
الى الهيولى افتقار الشكل الى الهيولى بناء على ما سبق من الشرح
من ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى قوله فالهيولى تفتقر الى
اذ ثبت ان شيئا منها لا يستغني عن الآخر فكان كل منهما محتاجا
الى الآخر فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها والصورة

تفتقر الى الهيولى في تشخصها وتشكلها قوله اذ لو كان ماذكره وهو عدم
كون الهيولى غنية عن الصورة قوله لكانت علة لها اذ العلة اعم من ان يكون
فاعلا او شرطا او غير ذلك قوله قيل ولما تغاير جهات التوقف لم يلزم الدور كما توقف
احدهما على الاخر في الوجود والاخر توقف عليه في التشكل لم يلزم دورا
اذا توقف كل منهما على الاخر في الوجود او في التشكل يلزم الدور
دور وعليه حاصل الايراد وهو ان الدور انما يلزم اذا كان الموقوف
والموقوف عليه امرا واحدا اما اذا كان متعددا فلا يلزم الدور وان
كانت جهة التوقف واحدة وههنا يجوز ان يكون الموقوف والموقوف
عليه امرين متغايرين بان يكون الموقوف الهيولى والصورة
المتشكلين والموقوف عليه هو ماهيتهما قوله قد يجاب حاصل الجواب
ان الموقوف والموقوف عليه ههنا لا بد ان يكون امرا واحدا لان
المفيد للتشكل لا بد ان يكون امرا متشخصا فلا يصلح الماهية الكلية لافادة
التشكل فالصورة ما لم تتشخص لم تكن مفيدة لتشخص الهيولى وكذا الهيولى
ما لم تتشخص لم تكن مفيدة لتشخص الصورة والتشخص لا يحصل الا بعد
التشكل فلو توقف تشكل كل منهما على تشخص الاخر يلزم ان يتوقف تشكل
كل منهما على تشكل الاخر ايضا فيلزم الدور فثبت انه لا يجوز ان يكون
جهة التوقف فيهما واحدا فاندفع الايراد قوله من حيث انه متشخص
اي كل شخص من اشخاص الجسم فهو متشكل ولا يجوز ان لا يكون كذلك
والا يلزم ان لا يكون متناهية مع انه سبق ان كل بعد فهو متناه
قوله وتقدم العلة الخ جواب عن سؤال مقدر كان قائلا يقول اذا كان
الشكل لازما للتشخص لوجب ان يتقدم على كل ما يتقدم عليه التشخص لان
تقدم الملزوم يوجب تقدم اللازم فاجاب بان تقدم الملزوم
على شئ لا يوجب تقدم لازمه على ذلك الشئ اذ لو وجب من تقدم الملزوم

فصل في المكان

على شئ تقدم لازمه على ذلك الشئ لكان المعلول متقدما على نفسه
فان المعلول لازم للعلة التامة لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة
فلو كان تقدم العلة على المعلول مستلزما لتقدم لازمه عليه لكان
المعلول متقدما على نفسه وانه محال قوله البعد المجرد هو الفضاء الممتد
في الجهات الثلث قوله المكان الخالي وهو ليس بمراد ههنا بل المراد
هنا هو البعد المجرد لانه المتنازع فيه قوله لان الجسم الخ هذا دليل
على انحصار المكان في القسمين لان ما هو صفة المكان لا يوجد
الا في ذينك القسمين لان من جملة صفات المكان ان يكون
المتمكن مالئا له بكليته ولا يتصور ذلك الا بان يكون المكان امرا
منقسما بحيث يسع تمام المتمكن فلا يجوز ان يكون نقطة او خطا
فلا بد ان يكون منقسما اما في جهتين او في ثلث جهات فهو اما
سطح او بعد منقسم في الجهات الثلث قوله لا ينتقل بانتقاله يعني انه
من خواص المكان ان لا ينتقل بانتقال المتمكن قوله والا لم يكن
مالئا له مع ان المكان من صفاته ان يكون مالئا له قوله وهذا
مذهب المشائين وسيجئ مذهب الاشراقيين والمتكلمين
قوله ساريا فيه اي لا يوجد لاحدهما جزء الا ويوجد للاخر جزء يحاذيه
قوله اما ان يكون امرا موهوما فانهم يقولون ان الفضاء الذي
بين اطراف الاناء مثلا ليس امرا موجودا بل هو موهوم محض
انما الموجود بين اطراف الاناء وهو البعد القائم بالماء
او البعد القائم بالهواء او غيرهما ومكان الماء الذي في الاناء
عندهم هو هذا الفضاء الموهوم قوله تداخل الاجسام اذ
البعد المادي لا يكون الا للاجسام فلو كان بعدا ماديا لكان
قائما بجسم اخر ولما كان البعد المكاني متداخلا في الجسم المتمكن

فلو كان جسمانيا لزم تداخل الاجسام وانه محال بالضرورة قوله
وهذا مذهب الاشراقيين فيكون المكان عند الاشراقيين
بعدا مجردا موجودا ويا للبعد الذي للمتمكن قوله بعد انقطاع
القطر الابتداء والاختراع قوله مع بقاء تشخصه فانا نعلم بالضرورة
ان الفضاء الذي بين اطراف الاناء باق بحاله سواء كان
الاناء مملوا بالماء او بالهواء او بجسم اخر غيرهما قوله للجواهر ستة
الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل والبعد المجرد قوله والاول
بط وهو كون المكان خلاء قوله فتعين الثاني وهو كونه سطحا قوله اما
هو على فرض وجوده اي لو وجد بين الجدارين وكذا بين المدينتين
خلاء بان لايكون بين الجدارين ولا بين المدينتين شاغل
اذ خلوهما عن الشاغل بحسب نفس الامر مع ما بين في موضعه
لكان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين فظهر ان
اتصافه بالزيادة والنقصان انما هو بحسب الفرض لا انه الآن
متصف بالزيادة والنقصان بحسب نفس الامر والاتصاف
الفرضي لا يقتضي الا الوجود الفرضي للموصوف فلم يلزم من الدليل
ان لايكون الخلاء لاشيئا محضا في نفس الامر فتدبر قوله ان التفاوت
اي نعلم بالضرورة ان الفضاء الذي بين الجدارين اقل بالفعل
من الفضاء الذي بين المدينتين سواء كان بين الجدارين
مثلا شاغل اخر او لايكون قوله بينهما اي بين الخلائين قوله والاشهر
مذهب الاشراقيين ان المكان موجود في الخارج ومذهب
المتكلمين انه لاشيء بمعنى انه معدوم في الخارج لا بمعنى انه معدوم
في نفس الامر فان قلت الظاهر من كلامه ان لا ثبوت للمكان
الا بمجرد التوهم فيكون معدوما في نفس الامر فمن اين علم ان مرادهم

باللاشيء ههنا هو اللاشيء في الخارج دون نفس الامر قلت من انهم
لا يطلقون الموجود والمعدوم الا على ما نسميه موجودا خارجيا
ومعدوما خارجيا قوله شق الترديد الاول اي مذهب المتكلمين قوله
بالاول اي بالوجه الاول فان الوجه الاول وهو كونه قابلا للزيادة
والنقصان يبطل مذهب المتكلمين وهو كون المكان لاشيئا محضا
والثاني مذهب الاشراقيين قوله بالثاني اي بالوجه الثاني وهو كونه
موجودا في الخارج قوله على انه ليس لاشيئا في نفس الامر وذلك
لانه اذا كان الترديد بين اللاشيء في الخارج والموجود فيه يكون
الشق الاول هكذا الخلاء ليس لاشيئا في الخارج لانه يقبل الزيادة
والنقصان فيرد عليه ان هذا لا يدل على عدم كونه لاشيئا
في الخارج لجواز ان يكون لاشيئا في الخارج ويكون شيئا في نفس
الامر فباعتبار كونه شيئا في نفس الامر يكون قابلا للزيادة والنقصان
نعم لو كان لاشيئا في نفس الامر لم يكن قابلا للزيادة والنقصان
فقبوله الزيادة والنقصان ينفي كونه لاشيئا في نفس الامر ولا ينفي
كونه لاشيئا في الخارج مع انه المدعى قوله في الشق الثاني سيجيء بيانه
الشق الثاني ونتكلم عليه هناك ونبين اتساع الدائرة المناقشة
قوله والا لكان لذاته اي لو لم يكن غنيا لذاته قوله مفتقرا اليه اذ لا واسطة
والا بين الحاجة والغنى الذاتيين قوله وهذا مناف لتجرده لان
الافتقار الى المادة ينافي التجرد قوله لانه مفتقر اليه في الاجسام اذ
البعد الجسماني وهو الجسم التعليمي لا يتحقق بدون الجسم المفتقر
الى المادة فيكون مفتقرا الى المادة قوله على تماثل الابعاد وهو كون
الشيئين بحيث يكون ماهيتهما النوعية واحدة ويقال لذلك الشيئين
المثلان كزيد وعمرو فان ماهيتهما النوعية واحدة وهي الانسان

قوله ان المادية اعراض لان البعد المادي هو الجسم التعليمي وهو عرض
قوله والمجردة جواهر فكيف يكونان مثلين مع اختلافهما في الجنس العالي
قوله جواهر لقيامها بذاتها وتوارد المتمكنات عليه كما مر في الشرح
قوله وكلاهما ممنوعان اي عدم الواسطة والتماثل اما الثاني فلما ذكرنا
من اختلافهما في الجنس العالي واما الاول فلما مر سابقا في قول
الشارح انه يجوز ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا يكون
محتاجا لذاته اليه ايضا بل يعرض له كل منهما عن علة قوله حيز طبيعي
اي حيز يقتضيه طبيعته عند ارتفاع القواسر والمراد بالطبيعة هي الصورة
النوعية قوله بالجسم المحيط وهو الفلك الاعظم قوله اذ ليس وراءه
جسم اخر حتى يكون السطح الباطن لذلك الاخر مكانا للفلك الاعظم
قوله الى ما هو في جوفه فان بعض اجزائه يحاذي لخط الاستواء وبعضها
الاخر محاذ لعرض تسعين وعلى هذا القياس قوله يمتاز به المحدد
اي الفلك الاعظم يقال له المحدد لانه يحدد ويعين الجهات على ما سيجيء
قوله ولا بعد ان يكون جواب سؤال كان قائلا يقول اذا كان المراد
بالحيز ما يشمل الوضع والحالة المميزة للشيء في الاشارة الحسية
عن غيره لم يكن لتوصيف الحيز بالطبيعي معنى لان تلك الحالة امر
يعرض للشيء بالقياس الى الامور الخارجة عن حقيقة ذلك
الشيء فلا تكون طبيعية فاجاب عنه بقوله ولا بعد ان يكون تلك
الحالة قوله امرا طبيعيا له فان عدم كون تلك الامور طبيعية لا يوجب
عدم كون تلك الحالة طبيعية قوله هذا مناف اي كون الحيز اعم
من المكان مناف لما صرح به المحقق قوله عند القائلين وهم المتكلمون
القائلون بالاجزاء التي لا تتجزى وتركب الاجسام منها قوله بالجزء غير
الحيز اي بالجزء الذي لا يتجزى فالحيز عند المتكلمين مباين للمكان وعند الشيخ

واما عند الشيخ والجمهور

وايضا اذا كان المراد من كون البعد موجودا كونه موجودا
في نفس الامر على ما سبق يكون مماثلة البعد المجرد
للبعد المادي البعد لان البعد المادي عرض موجود
في الخارج والبعد المجرد الموجود في نفس الامر يجوز ان
لا يكون جوهرا ولا عرضا هذا ما وعدناك في بيان
الشائع دائرة المناقشة منه

٧ فصل في الحيز

وجمهور

وجمهور الحكماء متحد مع المكان فكيف يجاب بان الحيز اعم من المكان
قوله اما مكان اي ذلك الحيز اما مكان واما وضع وترتيب فالوضع
والترتيب ايضا من افراد الحيز عند الشيخ فيكون الحيز اعم من المكان
قوله فان كان والمكان كان حيزه مكانا والشق الاخير من الترديد
مطوي اي وان لم يكن ذا مكان كان حيزه وضعا وترتيبا فيكون
الحيز ايضا اعم من المكان قوله بالضرورة اذ لا يتصور ان لا يكون الجسم
في الحيز قوله لم يكن الترديد حاصرا لجواز ان يكون كونه في الحيز لامر لا
يكون تاثيره محالا لمقتضى الطبع قوله لا سبيل الى الثاني وهو ان يكون
مستحقه لذلك الحيز القاسر قوله فاذن انما يستحقه فلا يكون ذلك
الحيز لاجل القواسر قوله الطبيعة اي صورته النوعية قوله ولا يمكن استناده
دفع لما يمكن ان يقال من ان عدم كون الحيز لاجل القواسر لا يستلزم
ان يكون لاجل الطبيعة لجواز ان يكون لاجل الصورة الجسمية
او للهيولى قوله على السوية اذ لو اقتضى حيزا معينا لكان جميع الاجسام
في ذلك الحيز وهو محال قوله لانها تابعة للجسمية لان الهيولى لما كانت
غير ذات وضع بالذات وانما يصير ذات وضع بسبب الصورة
الجسمية فلا يكون تحيزه ايضا الا تبعية تحيز الجسم قوله لفرض خلوه
لقوله لانا اذا فرضنا عدم تاثير القواسر يكون موجودا لانه اذا
فرض عدم تاثير الفاعل في الجسم فلا يكون الجسم موجودا ضرورة
امتناع وجود المعلول بدون وجود علته قوله بان المكان هو البعد
فان المكان بمعنى البعد لازم لوجود جميع الاجسام فيكون الاين
وهو الكون في المكان ايضا لازما لوجود جميع الاجسام قوله كما في
المحدد فانه الاين للمحدد لانه ليس في مكان قوله وارد عليهما اي
على المكان والحيز الطبيعيين قوله بحث نفس اذ لا يوجد الجسم

بیاض صحیح

فی الخارج الا وهو مقارن لبعض العوارض فخلوه عن جمیع العوارض
لایکون ممکنا بحسب نفس الامر بل یمکن فرض الجسم خالیا عن جمیع العوارض
فی الذهن فقط قو علی ان للجسم مکانا طبیعیا لجواز ان یکون ذلک
المکان لاجل عارض لایمکن خلو الجسم فی نفس الامر عن ذلک العارض
قو علی ذلک التقدیر وهو فرض تخلیته فی الذهن عن جمیع العوارض
قو لایطابق الواقع لان تخلیته عن جمیع العوارض لایتحقق فی الواقع
بل یتحقق فی الذهن فقط قو حیزان طبیعیان بان یکون الجسم اذا
خلی وطبعه یکون مقتضیا لحصوله فی کل منهما قو لانه ما رب عنه لان
طلب الثانی لایکون الا بالهرب عن الاول قو طالب لغیره والطبیعی
لایکون کذلک قو اورد علیه هذا الایراد للمحقق علی القوشجی اورده
فی شرحه للتجرید وانا اقول فی دفعه ان الشیء اذا کان فی ذاته طالبا
لشیء آخر فما دام ذات ذلک الشیء باقیة وجب ان یکون معها
ذلک الطلب ولایمکن ان لایکون طالبا بسبب امر من الامور
الخارجة والا فکونه طالبا یکون مشروطا بارتفاع ذلک الامر الخارج
فلا یکون فی ذاته طالبا وقد فرضنا کذلک هف نعم یمکن تخلف المط
عن ذلک الطالب وبینهما بون بعید قو اما الاول فظ ضرورة
بطلان کونه جسم واحد فی زمان واحد فی مکانین قو فی ای حیز
لایکون علی سمت الحیزین قو فعلی الاولین وهما ان لایکون فی سمت
الحیزین وان یتوسطهما قو الی جهتین مختلفتین اذ الحیزان وقعا
من الجسم فی جهتیه قو وهو محال اذ لایمکن توجه شیء واحد فی ان
واحد الی جهتین بالضرورة قو عاد الی القسم الثانی وهو ان
یکون حاصلا فی احدهما دون الاخر قو لکل جسم فله شکل طبیعی ای شکل
مستند الی طبیعته بان یکون الطبیعة مقتضیة له والمراد بالطبیعة

فصل فی الشکل

هي الصورة النوعية قوله فلما فرغ من تناهي الابعاد قوله فلانه يحيط
به حد واحد كما في الكرة والدائرة وامثالهما قوله او حدود كما في المضلعات
قوله وقد مر ما فيه اشارة الى ما سبق في مبحث عدم تجرد الصورة
الجسمية عن الهيولى من ان كون كل متناه مشكلا انما يصح اذا كان
متناهيا في جميع الجهات ولم يثبت بالدليل المذكور تناهي الابعاد
في جميع الجهات بل يحتمل ان يكون بعد غير متناه في جهة الطول
فقط والبرهان المذكور لا يبطله فح نقول يجوز ان يكون جسم غير متناه
في جهة الطول فقط فلا يكون ذلك الجسم مشكلا لان الشكل انما يحصل
من احاطة الحد الواحد او الحدود احاطة تامة والجسم المفروض غير
محاط في جهة الطول فلا يكون مشكلا فبطل ما ادعيتم من ان كل جسم
فله شكل طبيعي قوله والمكان على شكل معين ضرورة فان بديهة العقل حاكمة
بان الجسم المتناهي له هيئة حاصلة من جهة احاطة الحد او الحدود به
فيكون مشكلا قطعا اذ لا نعني بالشكل الا تلك الهيئة قوله اورد عليه
اي على قوله كل جسم فله شكل طبيعي قوله لا يقتضي تناهي ابعاده اذ ذات
الجسم لا يأبى عن ان يكون غير متناهي المقدار نعم الدليل الخارجي دل
على بطلان عدم تناهي الابعاد قوله ولا يستلزمه من حيث هي والمراد
بالاستلزام من حيث هي هو ان يكون للجسم لازم يقتضيه الجسم و يقتضي؟
ذلك اللازم ذلك الشكل فذلك الشكل وان لم يكن مستندا الى
الذات بلا واسطة لكنه مستند اليه بالواسطة فيكون طبيعيا ايضا
قوله عارضا له لذاته لان عروضه ح يكون مستندا الى امر غريب فلا يكون
مستندا الى الذات قوله وهو امر غريب قطعا وما يكون حصوله للشيء
بواسطة امر غريب لا يكون طبيعيا فبطل ما ادعوه من ان كل جسم
فله مكان طبيعي قد يقال انهم لم يدعوا ان كل جسم فله مكان طبيعي بل

قالوا ان كل جسم متمكن فله مكان طبيعي الا ان يقال ان الاجسام
المتمكنة لما توقف كونها متمكنة على وجود الجسم الحاوي فلا يكون امكنتها
طبيعية لها قوله الى ذات الجسم لان ذات الجسم ليس علة للبعد المجرد فلا
يكون حصول البعد المجرد مستندا الى ذات الجسم قوله لكنه لازم له فانه
لا يمكن حصول الجسم ووجوده الا في فضاء يسع ذلك الجسم فيه فذلك
الفضاء وان لم يكن معلولا للجسم لكنه لازم للجسم فيكون منسوبا
الى ذات الجسم وطبيعته فهو طبيعي بهذا الاعتبار بخلاف المكان
بمعنى السطح فانه ليس معلولا للجسم ولا لازما له من حيث هو جسم
اذ المحدد لا مكان له بمعنى السطح فلا يكون منسوبا الى ذات الجسم
بل يكون منسوبا الى امر غريب هو علته فلا يكون المكان بمعنى السطح
طبيعيا قوله فهو الخروج من القوة هذا التعريف للقدماء وارد

فصل في الحركة والسكون

عليه المعلم الاول بان فيه دورا لان معرفة التدريج يتوقف على
الزمان اذ التدريج هو الحصول لا دفعة والدفعة هي الآن والآن
عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيتوقف معرفة
الحركة بهذه المراتب على معرفة الحركة وانه دور واجيب عنه بمنع توقف
معرفة التدريج على الزمان بل معرفة التدريج بديهي فلا يلزم دور
قوله بالقوة من جميع الوجوه بان لا يكون لها صفة من الصفات
وحال من الاحوال بالفعل قوله والا كان وجوده بالقوة ولكان كونه
بالقوة ايضا بالقوة فيكون القوة حاصلة له وغير حاصلة على ما ذكره
الكاتبي في حكمة العين لان كونه بالقوة عبارة عن الاستعداد
الموجود فيه فاذا كان هذا الاستعداد بالقوة لم يكن حاصلا
فيكون حاصلا وغير حاصل وانه محال قوله وقد فرضناه موجودا لان
الكلام كان في الشيء الموجود قوله والعقول رأي الحكماء ان جميع

كمالات العقول العشرة حاصلة لها بالفعل وليس لها كمال منتظر بانه
لايكون ذلك الكمال حاصلا لها في الازل بل صار حاصلا بعده فيكون
ذلك الكمال حادثا بل جميع كمالاتها قديمة وذلك بناء على ما تقرر عندهم
من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة ومدة فلو كان شئ من كمالات
العقول حادثة لكان مسبوقا بالمادة ايضا فيلزم ان يكون العقول
مادية مع انها مجردات وتمسكوا بهذا الدليل ايضا بانه ليس للواجب تعالى
كمال منتظر قوله فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة ولا يجوز ان يكون انقلاب
الماء هواء تدريجيا وذلك لانه لو كان تدريجيا لوجب ان يزول
الصورة المائية دفعة او جزء فجزءا وحصل الصورة الهوائية ايضا
جزء فجزءا فنقول اذا زال جزء من الصور المائية لوجب ان ينعدم
الصورة المائية ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء فلما كان حصول
الصورة الهوائية ايضا جزءا فجزءا فحين حصول الجزء الاول من الصورة
الهوائية لايكون الصورة الهوائية حاصلة ضرورة توقف حصولها
على حصول جميع اجزائها فاذن قد زالت الصورة المائية ولم
يحصل الصورة الهوائية فيلزم ان يكون الجسم متحققا بدون ان يكون
معه صورة نوعية وانه محال لان الجسم بدون الصورة النوعية امر
مبهم والمبهم من حيث انه مبهم يمتنع ان يتحقق ويمكن بهذا الدليل
الاستدلال على انه لايمكن للهيولى الحركة في الصورة الجسمية بان تحصل
الصورة لها تدريجيا قوله صفات كالعلوم والادراكات قوله حركة
ولا كون الكون في غرضهم حدوث صورة نوعية والفساد زوالها
وقد اتفقوا على انهما لايكونان الا دفعة فكل كون وفساد دفعي واما
ان كل دفعي كون وفساد فمحل النزاع وانما لم يذكر الاضافة لانهم متفقون
في وقوع الانتقال التدريجي فيها بالتبع كما سنبينه قوله في الجدة

يقال

يقال لها الملك ايضا كما سيجيء في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى قوله
في المقولات التسعة التي للعرض وعرفوه بانه حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط
به وينتقل ذلك الشئ المحيط بانتقال ذلك الشئ المحاط كالهيئة الحاصلة للانسان
عند كونه متعمما او متقمصا قوله والفعل والانفعال هما ايضا مقولتان من المقولات
التسعة التي للعرض وعرفوا الفعل بانه حالة تحصل للشئ بسبب تاثيره
في غيره كالقاطع ما دام يقطع وعرفوا الانفعال بانه حال تحصل للشئ
بسبب تاثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن قوله بمعنى التوسط
لكون المتحرك بسببه متوسطا بين المبداء والمنتهى قوله تشخصية اي
متشخص موجود في الخارج قوله دفعة اي ليس حصولها تدريجيا الى المنتهى
اي لا ينعدم تلك الصفة ما لم يحصل المتحرك الى المنتهى واما بعد الوصول
فينعدم قوله يستلزم اختلاف فان المتحرك بسببها يختلف نسبته الى
حدود المسافة بان يكون في كل آن في حد آخر من حدود المسافة
غير قار اي غير مجتمع اجزاؤه معا قوله فانه لما ارتسم علة لكونها في علة
في الخيال للامر الممتد قوله تخيل امر ممتد فان الخيال لا يقدر ان يميز الصور
المرتسمة فيه بعضها عن بعض فيتخيل بعض الصور متصلة بالبعض الآخر
وذلك للطافة الازمنة المتخللة بين ارتسام تلك الصور فلا
يقدر المتخيلة ان تميز في تلك الازمنة بعضا من تلك الصور عن بعضها
ويجعل كلا منها موجودا آخر بل يجعل جميع تلك الصور موجودة بوجود
واحد كما هو شان المتصل الواحد منطبق على المسافة بمعنى ان اي
جزء يفرض للمسافة فبازائه جزء من الحركة وكذا اي جزء يفرض للحركة
فبازائه جزء من المسافة وانطباق الزمان على الحركة ايضا بهذا المعنى
قوله فيرى ذلك خطا اي يرى القطرة النازلة خطا ويرى الشعلة
الجوالة دائرة قوله بهذا المعنى اي الامر الممتد في الخيال الغير القار قوله

قوله الا في التوهم وليس بموجود في الخارج قوله بتمامها اذ بقي منها بعض الاجزاء
والكل لا يوجد بدون شئ من الاجزاء قوله فقد انقطعت الحركة لان اجزاء
الحركة لا تجتمع في الوجود بل اذا تحقق جزء منها فما لم ينعدم ذلك الجزء
لا يوجد جزء اخر بعده فحين وصول المتحرك الى المنتهى كانت الاجزاء
منعدمة باسرها فكانت الحركة منقطعة اذ لم يبق منها جزء من الاجزاء
فلا يكون الحركة موجودة في الخارج في شئ من الازمنة بل هي موجودة
في الخيال فقط قوله بينهما اي بين الحركة والسكون قوله تقابل العدم والملكة
المتقابلان تقابل العدم والملكة هما اللذان يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا لذلك الوجودي ويكون محل ذلك العدم قابلا لذلك الوجودي
كالعمى والبصر فان البصر وجودي والعمى عدم البصر عن شئ يكون من
شانه البصر ولذا لا يقال للجدار الاعمى اذ ليس من شان الجدار البصر
قوله وقيل السكون هو ضد اذ السكون على هذا المعنى يكون وجوديا
كالحركة قوله تقابل التضاد والمتقابلان تقابل التضاد هما اللذان
يكونان وجوديين ولا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة كالسواد
والبياض قوله بما هو جسم بان يكون جسميته علة مستلزمة لحركته
متحركا على الدوام اذ لا يمكن تخلف المعلول عن العلة المستقلة باعتبار
مقولة المقولة هي التي يقع فيها الحركة كالكم والكيف والاين والوضع
على ما سيجئ قوله هو ان الموضوع وهو الجسم المتحرك قوله من نوع تلك
المقولة كالحركة من السواد الى البياض قوله او من صنف اه كالحركة
من شدة السواد الى ضعفه قوله او من فرد الى فرد كالحركة في الكم
قوله بنسبة طبيعية اي يكون ذلك الازدياد على هذا الوجه كالازدياد
الذي في الشجر فان طبيعة الشجر يقتضي كون ازدياد طوله عشرة اذرع
وكون ازدياد عرضه وعمقه ذراعا واحدا مثلا قوله هما اي في كون

النمو والذبول حركة بحث اصل هذا الاعتراض مذكور في شرح الاشارات
للامام الرازي واورده الشيخ المقتول في المطارحات واجاب عنه الكاتبي
في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو
على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها
وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه قبل ذلك وقال السيد
المحققين في حاشية شرح حكمة العين وفي شرح المواقف ان كان
اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا
في نفسه فالامر كما قاله الكاتبي والا فالامر ما قاله الامام ورد العلامة
القوشجي قول السيد المحقق في شرحه للتجريد بان اتصال الاجزاء الزائدة
بعد المداخلة بالاجزاء الاصلية لا فائدة في دفع الاعتراض بل لا بد في
الحركة من امر واحد بعينه يتوارد عليه افراد المقولة على ما نقل عنه (ح)
فقول الشارح سواء صار متصلا واحدا او لا اشارة الى كلام
العلامة القوشجي وجواب السيد المحقق قوله وهذا المجموع اي ماله
المقدار الصغير مع الامر الاخر المنضم اليه قوله غير ما كان له اه اذ ماله
المقدار المتصل الحاصل بعد الانضمام مغاير لما له المقدار الذي كان
حاصلا قبل الانضمام قوله صار متصلا اي سواء صار ذلك المجموع متصلا
واحدا بان يكون وجود كل من المنضم والاجزاء الاصلية واحدا ولا
يكون لكل منهما وجود على حدة قوله او لا بان يكون لكل من الامر المنضم
والاجزاء الاصلية وجود على حدة متميز عن وجود الاخر قوله فليسا
من الحركة انما يكونان من الحركة لو كان محل الصغير والكبير فيهما امرا واحدا
قوله فينحصر اي فينحصر الحركة الكمية قوله على تحققهما اي تحقق التخلخل والتكاثف
قوله الخلاء وحدث بان يبقى موضع الهواء الخارج بالمص خاليا فهو
غير شاغل لامتناعه اي لامتناع الخلاء على ما بين في موضعه

ثف

قوله مكان الخارج اى الهواء الذى خرج من القارورة بسبب المص قوله
لئلا يلزم الخلاء فصغر حجمه اى حجم الهواء الباقى قوله ليس ببرد الماء بل
السبب فيه هو ان تخلخل الهواء وشغله مكان الهواء الخارج لما
كان قسرا لامتناع الخلاء فاذا وجد ما يمكن ان يشغل موضع الهواء
الخارج يعود الهواء المتخلخل طبعا الى مقداره الاصلى ويشغل ذلك الشئ
كالماء مثلا موضع الخارج فعود الهواء وتكاثفه ليس ببرد الماء
ولا لامر اخر خارج عنه بل لطبعه قوله وتبرده مع بقاء قال الامام لا اعتماد
على ذلك لجواز ان يكون هناك كيفيات متجددة فى آنات بينها
ازمنة قصيرة فلا يشعر الحس بتفاصيل تلك الكيفيات بل يدركها
على انها متواصلة فلا يكون هناك تغيير تدريجى بل تغييرات دفعية
متعاقبة فلا يكون حركة وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالضوء الحادث
على سطوح الاجسام التى تقع مقابلا للشمس فانه يقع شعاع الشمس
عليها تدريجا قوله مع بقاء الصورة اذ لو لم يبق الصورة النوعية
لم يكن حركة بل كونا وفسادا بان ينقلب الماء هواء قوله الى مكان
بل من اين وذلك لان الحركة فى الاين هى ان ينتقل المتحرك من اين
الى اين اخر لا ان ينتقل من مكان الى مكان آخر وان كان تبدل الاين
مستلزما لتبدل المكان قوله الى اين اخر الاين هو كون الشئ فى المكان
قوله لو كان له مكان انما قال ذلك لان الفلك الاعظم لا مكان له اذ
لا جسم فوقه حتى يكون السطح الباطن لذلك الجسم مكانا للفلك
الاعظم قوله اذ قد علم مما سبق اى من قول الشارح وهو قوله معنى وقوع
الحركة فى مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع
آخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد اذ قد علم منه
ان الحركة فى مقولة الوضع انما يكون بان ينتقل الموضوع من وضع

الى وضع اخر تدريجا قوله منحصر فيما ذكره وهو الحركة على سبيل الاستدارة
بل يوجد لذلك الانتقال قسم آخر وهو ان القائم اذا قعد يح قوله
على الاستدارة لانه قد خرج المتحرك عن مكانه فان السطح المحيط بالقائم
حين هو قائم غير السطح المحيط به حين هو قاعد فلا يكون الحركة م
ستديرة قوله وثبوت الحركة جواب سؤال كان قائلا يقول انه
القائم اذا قعد كان انتقاله من اين الى اين لا من وضع الى وضع
فيكون حركة اينية لا حركة وضعية فاجاب بان هناك حركتين
اينية ووضعية وثبوت الحركة الاينية لا ينافى ثبوت الحركة الوضعية
قوله فى بواقى مقولات العرض ايضا ولا ينحصر فى المقولات الاربع
التى ذكرها المص وهى الكم والكيف والاين والوضع قوله من ماء
اخر فيكون للسخونة الشديدة نسبة الى السخونة الضعيفة فليكن
عشر امثالها فاذا تحرك الشديد ومال الى جانب البرودة حتى صار
اضعف حرارة من الاخر فلا شك ان ذلك لم يكن بزوال الحرارة
الشديدة دفعة وحدوث تلك البرودة فيها ايضا كذلك بل
كان ذلك بزوال النوع الشديد من الحرارة وحدوث نوع
اخر منها بعد ذلك النوع فح لا يكون تلك النسبة باقية بل تتجدد
نسبة اخرى وهو كونها مثلا تسعة امثالها فاذا تنزل الحرارة
من المرتبة الثانية الى المرتبة الثالثة يكون لها نسبة اخرى وهكذا
فى سائر المراتب فقد تبدلت النسب على هذا الوجه تدريجا فيكون
للموضوع حركة فى تلك النسب والمراد بالاضافة هى تلك النسبة
فقد تحقق الحركة فى الاضافة قوله انتقل من نوع وانما قال انتقل من نوع
الى نوع ولم يقل من فرد الى فرد اشارة الى ما تقرر عندهم من ان افراد
الكيفيات كلها انواع متخالفة قوله انتقالا تدريجا فيكون حركة قطعا

اذ الانتقال التدريجي لايكون الا حركة قوله واما الملك قد مر في الخاتمة
بمعنى الملك قوله اذا تحرك بالحركة الاينية قوله تتغير هيئة احاطتها تلك
الهيئة هي الملك قوله واذا تحرك الجسم بالحركة الكيفية تشبه من عادة
الشيخ ان يصدر معتقداته بلفظة يشبه وكان واشباه ذلك قوله
متصل بعضها ببعض اي ليس مركبة من آنات موجودة فيه بالفعل اذ لو
تركب الزمان من آنات بالفعل يلزم تركب المسافة من اجزاء لاتتجزى
لانطباق الزمان والحركة والمسافة كل منها على الآخر قوله والفصل المشترك
هو ما يكون نسبته الى الجزئين على السوية كالنقطة بالقياس الى جزئي
الخط فانها كما تكون بداية لاحدهما كذلك تكون بداية للآخر وليس
لها اختصاص باحدهما وكذا الآن المفروض في الزمان والخط
الواقع بين السطحين والسطح الواقع بين الجسمين قوله اي الزمان
الاول اذ لا معنى لمتاه بالقياس الى الزمان الاول الا كونه فيه مادام
الزمان الاول باقيا ولم ينقض يصدق على ذلك الشئ انه كائن فيه
فيكون الكون في ذلك الزمان باقيا مستمرا الى ان ينقضي ذلك
الزمان بتمامه قوله ويرد عليه هذا الايراد للسيد الشريف قدس
سره اورده في شرح المواقف ونقله بعبارته وانا اقول في دفعه
ان اي قطعة من الزمان اذا فرض كان الكون فيها شخصا واحدا
من اول ذلك الزمان الى منتهاه اذ لا معنى لمتاه الا الكون في مجموع
ذلك الزمان فلذلك يصح ان يقال متاه مستمر وكذلك الكون في
الزمان الذي يتلوه متاه وهو ايضا شخص واحد من المتى والانتقال
من الكون الاول الى الثاني يكون في ان هو الفصل المشترك بين
ذينك الزمانين فيكون دفعيا بخلاف الاين فان الكون في قطعة
من المسافة ليس اينا واحدا بل ايون متعددة اذ في كل ان يفرض

يمكن

يمكن ان يكون للشئ اينا لايكون ذلك الاين في الآن السابق
او اللاحق ولا يمكن ان يكون في كل ان متى اذ لا معنى للمتى الا الكون في
الزمان فلا يمكن حصوله الا في الزمان هذا ما قصده الشيخ الرئيس
فتدبر قوله دفعيا ايضا فلا يكون حركة قوله تدريجيا وهذا هو الحركة الاينية
قوله تدريجيا لا دفعيا فليكن هذا ايضا حركة قوله تسمى ذاتية لثبوتها
للشئ بالذات قوله عرضية لثبوتها للشئ بالعرض كحركة اعراض
الجسم فان المتحرك حقيقة هو الجسم وتنسب حركته الى اعراضه
ويقال ان الاعراض ايضا متحركة مع انها ليست بمتحركة حقيقة والسر
في ذلك هو ان لابد لكون الشئ متحركا من قيام الحركة بذلك الشئ
والحركة الواحدة لايجوز ان تقوم بمحلين لان الحركة عرض والعرض
الواحد لايجوز قيامه بمحلين على ما هو المقرر عندهم والمشاهد من حركة
الجسم مع اعراضه لما كان حركة واحدة فلا يجوز ان يقوم تلك
الحركة بالجسم وباعراضه ايضا لما مر فيكون قيامه بالجسم فقط فيكون
المتحرك بالحقيقة هو الجسم فقط دون اعراضه واما الاعراض
فهي متحركة بالعرض وبالمجاز لا بالحقيقة وكذا القول في حركة جالس السفينة
فان المتحرك بالحقيقة هو السفينة وانما يوصف جالسها بالحركة
بالعرض بتبعيته لا بالحقيقة لما مر في الدليل مبدا الميل اذ مبدا الميل
لايكون مستفادا من خارج لان معنى الاستفادة هو الاخذ عن
الغير وظاهر ان المتحرك في الحركات القسرية لم ياخذ مبدا الحركة
عن الغير بل مبدا الحركة هو طبيعته نعم تحريك تلك الطبيعة للجسم
مستفاد من الخارج وهو القاسر قوله من خارج اي امر متميز انما خصص
الخارج لان النفس الناطقة مبدا الميل في بعض الحركات الارادية
وهو خارج عن المتحرك لكنه ليس بمتميز عنه في الاشارة الحسية فلولا

لان المتحرك هو البدن والنفس الناطقة ليست جزءا من البدن بل خارج عنه ٣ منه

لان النفس لايشار اليها اشارة حسية فكيف تتميز في الاشارة الحسية منه

وهو ما يكون القوة المحركة مستفادة من خارج فيلزم ان يكون الحركة الارادية قسرية فتأمل

هذا التخصيص لدخل بعض الحركات الارادية في الشق الاول في المزيد كذا قال الشارح في حواشيه قوله على الاول وهو مبداء الميل فالمراد بتحريكها
اي المراد بقول المص القوة المحركة اما ان يكون مستفادة من خارج هو ان
الحركة اما ان يكون تحريكها مستفادة من خارج على الثاني وهو الميل
قوله فالمراد اي فالمراد بقول المص قا ما ان يكون لها شعور وهو ان
يكون لمبداء ما شعور قوله اولى بالعبارة لان المتبادر من القوة المحركة
انما هو مبداء الميل لا الميل هو الطبيعة اي الطبيعة الجسمية التي لها
ثقل فان الـ قط انما يسقط بسبب الثقل قوله ولا شعور لها بل الشعور
انما هو للنفس الناطقة او القوى المدركة وهي ليست مبداء للمقسور
قوله فيه اشارة اي في قوله مستفادة من خارج لان تحريك القوة اذا
كان مستفادا من خارج لم يكن ذلك الخارج متحركا بل يكون المتحرك
ما قام به الحركة وهو المراد بالفاعل طبيعة المقسور قوله طبيعة المقسور
واعلم انهم اختلفوا في ان فاعل الحركة في الحركة القسرية هو القاسر
او هو طبيعة المقسور فذهب بعضهم الى ان الفاعل هو القاسر وذلك
لما يشاهدون من ظاهر الحال ان القاسر حرك الجسم المقسور فيكون
القاسر فاعلا للحركة الجسم المقسور وذهب بعض آخر الى ان الفاعل
للحركة هي طبيعة الجسم المقسور اذ الحركة انما هي قائمة بها نعم القاسر سخر
طبيعة الجسم المقسور اذ الحركة على وجه صدر عن تلك الطبيعة بسبب
ذلك التسخير الحركة ومتمسكهم في ذلك ما تقرر في موضعه من ان المعلول
يجب انعدامه عند انعدام فاعله فلو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية
لوجب ان ينعدم الحركة القسرية بانعدام القاسر مع انها لا تنعدم
الا ترى ان زيدا اذا رمى حجرا ومات في الحال كانت الحركة باقية
بعد موته وبذلك تمسكوا في ان البناء ليس فاعل البناء ضرورة بقاء

البناء بعد انعدام البناء بل القاسر والبناء باوضاعهما علتان معدتان لها
والعلة المعدة لا يجب وجودها عند وجود المعلول من انعدامه انعدامه
مع انه لا يلزم من انعدام القاسر انعدام الحركة القسرية قوله واتفقتا
اي الحركتان قوله في الاخذ والترك بان يشرع كلاهما في الحركة عند وصول
مركز الشمس الى افق المشرق وترك كلاهما الحركة عند وصول مركز الشمس
الى دائرة نصف النهار لتكرره فان المعية في الابتداء اي الاتفاق
في الاخذ بعينه غير المعية في الحركتين لان المتفقتين اثنتان
وكذا الحركتين وذلك الامر واحد فيكون مغايرا لهما قوله فيلزم الدور
لان اثبات الزمان يكون موقوفا على اثبات تلك المعية واثبات
تلك المعية موقوف على اثبات الزمان فيكون توقف الشيء على
ما يتوقف عليه ولا معنى للدور الا ذلك قوله فيلزم دور لان اثبات
الزمان يكون موقوفا على اثبات السرعة والبطوء واثباتهما
موقوف على اثبات الزمان فيكون دورا قوله ظاهر الوجود فلا
حاجة الى اثبات وجوده فهم لا يقصدون بذلك الدليل اثبات
وجوده بل مقصودهم بذلك الدليل بيان حقيقته وبيان كونه كما
ومقدارا للحركة قوله فلا دور لان اثبات السرعة والبطوء يتوقف
على العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان لا يتوقف على اثبات
السرعة والبطوء لان العلم بوجوده بديهي فلا يكون محتاجا الى الشيء
فلا يلزم الدور قوله بذلك اي بثبوت المعية والسرعة والبطوء قوله
بهذا اي بثبوت الزمان قوله في الاخذ بان يشرع احدهما في الحركة عند
وصول مركز الشمس الى افق المشرق والاخر يشرع بعد ارتفاع الشمس
من الافق درجة مثلا قوله والترك بان يترك احدهما الحركة بعد ترك
الاخر قوله وغير ثابت اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود معا بل ما لم ينعدم

جزء لا يمكن ان يوجد جزء آخر فيسمى بهذا الاعتبار غير قار الذات
قوله من اجتماعها اى اجتماع اجزاء الزمان قوله الواقعة فيها اى فى اجزاء
الزمان قوله الواقعة فيها اى فى اجزاء الزمان مقدار الحركة ليكون اجتماع
اجزاء الزمان مستلزما لاجتماع اجزاء الحركة نعم لو ثبت ان الزمان
مقدار الحركة يكون اجتماع اجزائه مستلزما لاجتماع اجزائها اذ لو تحقق
اجزاء المقدار معا ولم يتحقق اجزاء المتقدر بذلك المقدار لزم تحقق
المقدار بدون المتقدر وانه محال لان المقدار عرض فلا يمكن تحققه بدون
حلوله فى شىء قوله وهى كما انها واقعة جواب سؤال كان قائلا يقول
ان هذا القائل جعل اجزاء الزمان مستلزما لاجتماع اجزاء الحركة
لاجل ان الحركة تقع فى الزمان لا لان الزمان مقدار للحركة حتى يرد عليه
النظر المذكور فاجاب بان وقوع الحركة فى الزمان لا يستلزم ان
يكون اجتماع اجزائه مستلزما لاجتماع اجزائها فان الحركة كما تقع
فى الزمان تقع فى المسافة مع انه لا يلزم منه اجتماع اجزاء المسافة
اجتماع اجزائها قوله حاصلا فى الآخر الا يرى ان اجزاء المسافة مجتمعة فى الوجود
مع انه لا يلزم من حصول المتمكن فى احدها حصوله فى الآخر منها
اى امر ممتد هو مقدار غير قار الذات قوله ان الزمان كالحركة فان الحركة
كما تقدم له معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط والآخر الحركة بمعنى
القطع قوله بالان السيال لسيلانه وعدم استقراره قوله والثانى امر موهوم
وهو الذى يعبر عنه بالليل والنهار والاسبوع وغير ذلك قوله لتفعل الحركة اى
فى الخيال هو مطابق لها اى للحركة بمعنى التوسط لتفعل سيلانه اى
يفعل فى الخيال فانه يرتسم من سيلانه وعدم استقراره امر ممتد فى الخيال
وذلك هو معنى فعله قوله مطابقا للحركة بمعنى ان كل جزء يفرض من احدهما فبازائه
جزء من الآخر فيكون كل منهما مطابقا للآخر بهذا المعنى قوله لانه كم علة لكونه

مقدارا

مقدارا من آنات متتالية كون الآنات متتالية ان لا يوجد بينهما زمان
بل يكون بعد كل آن آن آخر بلا فاصلة بينهما قوله لانه اى الزمان مطابق
للحركة المطابقة للمسافة هى ما يقع فيه الحركة فيكون الزمان مطابقا للمسافة
لان المطابق للمطابق للشىء مطابق لذلك الشىء والسر فى كون الزمان
والحركة والمسافة مطابقة هو انا اذا فرضنا حركة فى زمان فى مسافة
فلا بد فى كل جزء يفرض من احد هذه الامور ان يكون بازائه جزء
من كل من الاخيرين اذ لو وجد مثلا جزء من الزمان ولم يكن بازائه
جزء من الحركة والمسافة يلزم ان يكون المتحرك ساكنا لانه ح يكون مستقرا
فى ذلك الجزء من الزمان فى جزء من المسافة الذى كان فيه سابقا ولو وجد
جزء من المسافة ولم يكن بازائه جزء من الزمان والحركة يلزم ان يكون
قطع المتحرك لذلك الجزء بطريق الطفرة مع ان الطفرة وهى ان
يكون المتحرك قاطعا لمسافة ممتدة دفعة بحيث لا يتحقق محاذاة
ذلك المتحرك مع اجزاء المسافة بديهية البطلان واما ان يكون
للحركة جزء ولا يكون بازائه جزء من الزمان والمسافة فضرورى البطلان
لامتناع تحقق الحركة بدون الزمان والمسافة قوله من اجزاء لا تتجزى لانه
اجزاء الزمان لو كانت امورا غير منقسمة فلا بد ان يكون اجزاء المسافة
ايضا غير منقسمة اذ لو انقسم اجزاء المسافة لكان الجزء الواقع من
المسافة بازاء جزء من الزمان امرا منقسما فلا يكون الزمان والحركة
متطابقين مع انا فرضناهما كذلك هف قوله مقداريته يتوقف اذ
المقدار قسم من اقسام الكم قوله وهو موهم لجواز ان يكون قبوله الزيادة
والنقصان بتبعية امر آخر لا بالذات فلا يكون كما كالالوان الحالة
فى الاجسام فانها تقبل الزيادة والنقصان بتبعية الاجسام مع انها
كيفيات قوله ليتم الحصر اذ لو لم يقل مقدارا لامر قار لم يتم الحصر لبقاء احتمال

احتمالين اخرين هما ان يكون مقدار الجوهر قار الذات او يكون مقدار
الجوهر غير قار الذات قوله باعتبار الحصول في الهيئة اي الهيئة والعرض
متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فان البياض الحال في الجسم مثلا
يقال له الهيئة باعتبار انه حاصل في الجسم ويقال له العرض باعتبار انه
عارض للجسم فاذا كانت الهيئة هي العرض بعينه فلم يكن شاملا للجواهر
فلا يتم الحصر فلا بد ان يقال بدل الهيئة الامر ليشمل الجواهر والاعراض
كلها ولا يبقى احتمال اخر قوله لان الزمان غير قار اي الزمان غير مجتمع الاجزاء
في الوجود وما لا يجتمع اجزاؤه في الوجود لا يجوز ان يكون مقدار شيء
يجتمع اجزاؤه في الوجود قوله بدون مقداره لان المقدار الذي لا يجتمع اجزاؤه
في الوجود الخارجي لا يمكن ان يوجد في الخارج ضرورة امتناع وجود
الكل في الخارج بدون وجود اجزائه فيه معا فاذا كان المتقدر بذلك
المقدار الغير القار امرا قار الذات فاذا وجد ذلك المتقدر في
الخارج كان موجودا متقدرا مع انه لا مقدار له هف قوله في الحكمة
هذه المقدمة استقرائية لا دليل عليه سوى الاستقراء قوله لا بداية له
اي قديم ازلي لا ابتداء لوجوده قوله ولا نهاية له اي ابدي لا ينتهي وجوده
الى العدم قوله لانه لو كان هذا احد ادلة قدم العالم قوله لا يوجد مع
البعدية ضرورة ان الوجود لا يوجد مع العدم واللازم كون الشيء موجودا
ومعدوما معا وانه بديهي البطلان قوله وكل قبلية لا يوجد قال المتكلمون
القائلون بحدوث العالم التقدم بين اجزاء الزمان ليس تقدما زمانيا
بل هو تقدم بالذات ولهذا يقولون ان الزمان حادث مسبوق وجوده
بالعدم لكن سبق عدمه على وجوده ليس سبقا زمانيا ليلزم ان يكون
قبل الزمان زمان بل هو سبق ذاتي كالسبق الذي بين اجزاء الزمان
قوله في زمان سابق والمتكلمون يمنعون تلك المقدمة قوله ذلك التقدم

زمانيا

زمانيا اي تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض قوله الى ذينك الزمانين
الزمان الذي حصل الامس فيه والزمان الذي حصل اليوم فيه فنقول
ان الزمان الذي حصل الامس فيه له تقدم اليوم فيه تقدما لا يوجد به القبل
على الزمان الذي حصل
مع البعد وكل تقدم لا يوجد به القبل مع البعد فهو زماني فيلزم ان
يكون للزمان الذي حصل فيه الامس زمان اخر وللزمان الذي حصل فيه
اليوم ايضا زمان آخر وهكذا الى غير النهاية قوله وينطبق بان يكون
بعضها ظرفا لبعض قوله وانه مح بالضرورة اذ نعلم بديهة ان الزمان
واحد وليس وراءه زمان اخر قوله ومح تجوز اي حين لم يكن تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض زمانيا يجوز ان يكون للزمان بداية ويكون
عدمه متقدما على وجوده تقدما غير زماني كما نقلنا من مذهب المتكلمين
قوله زمان مغاير له حتى يلزم ان يكون للزمان زمان آخر قوله اجتمع فيهما الى
الزمان كتقدم بعض من الحوادث اليومية على بعض اخر منها تقدما زمانيا
فان ذلك انما هو بسبب ان الحادثة المتقدمة حدثت في زمان
متقدم والحادثة المتأخرة حدثت في زمان متاخر قوله لاحدهما اي
المتقدم والمتاخر قوله ولا اخر ليس بزمان كتقدم الصباح على الحادثة
الواقعة في المساء فان تاخر هذه الحادثة عن الصباح بسبب انها
وقعت في المساء والمساء متاخر عن الصباح في مفهوم لفظ امس
اي وضع لفظ امس ليوم المتقدم على هذا اليوم فيكون التقدم جزء
لما وضع له لفظ امس ومدلولا تضمنيا قوله ان الزمان المتقدم متقدم
اعترض عليه اه مح
اجاب المحقق الدواني رح عن هذا الاعتراض بان هذه اضافة
لفظية لانا اذا تخيلنا قطعة من الزمان كيومين مثلا نجزم بتقدم بعضها
على بعض حتى لو قيل كانت الحادثة في ذلك اليوم والاخرى في ذلك
الاخرى انقطع السؤال والعلم بان ذلك امس بالنسبة الى الاخر والاخر

عدله لايتاتى الجزم بالتقدم اذ لاحظه العقل بوجه اخر ولم يرد تقدم اليوم حكما
الامس على اليوم استناد التقدم الى وصف الامسية بل الى ذات الامس
المتصور بخصوصه بالنسبة الى الغد المتصور كذلك مع قطع النظر عن
وصف الامسية والغدية **قوله** عند ما ذكرتم من ان الامس متقدم على
اليوم **قوله** لايدل عليه اى على ان التقدم عرض اولى للزمان **قوله** لو سلم اى
ولو سلم ان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم يدل على
ان التقدم عرض اولى للزمان لكن هذا لايفيد المط **قوله** بمعنى عدم الواسطة
في الاثبات لانه اذا انقطع سؤال السائل عند قولك امس متقدم
على اليوم دل ذلك على ان ذلك السائل علم ان الامس متقدم على اليوم
ولاحاجة له الى دليل ولايدل على ان التقدم عرض اولا وبالذات للامس
من دون مدخلية واسطة اخرى يكون سببا لعروض التقدم للامس
لجواز ان يكون هناك سبب للعروض ولانعلم **قوله** هذا خلف
اذ المفروض عدم حدوث نهاية الزمان قبل ذلك **قوله** فيكون بعد الزمان
زمان هف اذ المفروض انعدام الزمان وانقطاعه بالكلية

الواسطة في الاثبات هو الدليل والواسطة في الثبوت هو السبب
والعلة في نفس الامر منه

الفن الثاني في الفلكيات

فصل في اثبات كون الفلك مستديرا

اى الاجسام المنسوبة الى الفلك بان يكون جزء منه
او جزئيا له فيشمل الكواكب المركوزة فيها والمتممات والتداوير والفلك
جسم كرى ذو نفس متحرك بالذات على الاستدارة **قوله** بل صار رأسه
من تحت قال السيد الشريف قدس سره في شرح المواقف قد يقال
اذا فسر الفوق والتحت بمايلى السماء والارض لم يتصور فيهما تبدل
بخلاف ما اذا فسرا بمايلى رأس الانسان وقدمه بالطبع فانهما يتبدلان
ح كما اذا قام شخصان في طرفي خط واحد فان رأس كل منهما وقدمه
على النحو الطبيعي مع ان الجانب الذى يلى رأس احدهما يلى قدم الاخر فيكون
ذلك الجانب فوقا بالقياس الى الاول وتحتا بالقياس الى الثاني ويجاب

اصل هذا الاعتراض للامام الرازى في شرحه للاشارات والجواب
للمحقق الطوسى في شرحه للاشارات منه

على طرفى قطر واحد من الارض لحج

بان قولنا بالطبع ليس صفة للقدم والرأس بل هو متعلق بالفعل
المذكور ومعناه ان لرأس كل شخص وقدمه نسبة طبيعية مع الجهة في الحالي
والقرب ولاشك انا اذا فرضنا قدم احد هذين الشخصين حيث
رأس الاخر لم يكن على المجرى الطبيعي بل كان ذلك انتكاسا له **قوله** والشمال
شماله والشمال بكسر الشين مقابل اليمين وبالفتح مقابل الجنوب **قوله**
منتهى الاشارات وذلك لان العقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات
ويقولون تحرك كذا الى جهة كذا **قوله** وعلى منتهى الحركات لانا اذا قلنا
تحرك الجسم كذا الى جهة كذا كان صادقا **قوله** لانه منتهى الاشارة اذ لاتتجاوز
الاشارة الحسية الى ماوراءه **قوله** منتهى الحركة المستقيمة لان الحركة المستقيمة
انما يكون للعناصر والعناصر لاتتحرك الا الى احيازها فحيث كان احيازها
في جوف فلك القمر فلا يمكن لها التجاوز عن مقعر فلك القمر وايضا الافلاك
لما لم يقبل الخرق والالتيام امتنع الحركة الاينية فيها **قوله** والاول هو الصحيح
اى المعنى الاول وهو كون الجهة منتهى الاشارة الحسية هو الصحيح دون المعنى
الثاني وهو كون الجهة منتهى الحركات المستقيمة **قوله** الى جهة الفوق فلا يكون
الفوق مقعر فلك القمر فلا يصح تفسير الجهة بمنتهى الحركات المستقيمة بل يجب
تفسير الجهة بمنتهى الاشارة الحسية **قوله** عامى وخاصى اى منسوب الى
العامة لان العامة اخذوا كون الجهات ستا لذلك السبب **قوله**
ومقابله تحتا هذا اذا لم يتجاوز المركز يلزم ان يكون جهة التحت هى
المركز اذ لو لم يقيد به لم يلزم كون المركز تحتا بل يلزم ان يكون التحت نقطة
من محدب فلك الافلاك يكون سمت القدم اذ هو المقابل لما يلى الرأس
يعنى سمت الرأس **قوله** على الاعتبار العام لان العامة اخذوا كون الجهات
ستة من جهات الانسان واطرافه التى هى القدام والخلف واليمين
والشمال والفوق والتحت والخواص ايضا لاحظوا جهات الانسان

واطرافه لكن لم ياخذوا الجهات من جهات الانسان واطرافه بل اخذوه
من اطراف الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة ولاشك ان العامة
غافلون عن هذه الزيادة اذ لو لم يكونوا غافلين عنها لكان الاحسن
ان ياخذوا الجهات من تلك الزيادة ليكون الاجسام كلها مشتركة
في ثبوت تلك الجهات لها من غير توسط الانسان ويكون الاحتياج
الى اطراف الانسان لتعيين الجهات فقط لا لاخذ الجهات منها
فلما لم يفعلوا كذلك بل اخذوا الجهات من اطراف الانسان وجهاته
ثم قاسوا سائر الاجسام عليه علم انهم غافلون عن اطراف الابعاد
المتقاطعة على الزوايا القائمة قوله اعتبارهم عليها وذلك بان يقال غرضهم
من اعتبار جهات الانسان واطرافه ليس ان الجهات لا يكون
لغير الانسان الا بواسطته بل غرضهم ان تقاطع الابعاد على الزوايا
القائمة على وجه يظهر امتياز بعض الجهات عن بعض انما هو فيها
فالعامة ايضا اخذوا الجهات من اطراف تلك الابعاد لا من جهات
الانسان واطرافه قوله وانت تعلم ان قيام معنى قيام بعض الامتداد
على بعض ان يكون الزوايا الحادثة مع تقاطعها كلها قائمة قال المحقق
الطوسي في شرح الاشارات كون الجهات ستا باعتبار ما هو غير
واجب وهو قيام بعض الامتدادات على بعض فاما ان لم يعتبر ذلك
كانت الجهات التي هي اطراف الامتدادات غير متناهية بحسب
امكان فرضها في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة قوله في
اعتبار الجهات لان مدار الجهات على اطراف الخطوط المتقاطعة
في الجسم وتقاطع الامتدادات يجوز ان يكون على زوايا حادة
ومنفرجة قوله فلا يكون موجودة قال المحقق الدواني يعني ان الجهة
اما موجودة او في موجود ونقطة التحت في موجود قوله الموجود في

نفس الامر فيكون جهة التحت موجودة ايضا لانها موجودة في نفس الامر
لان لها منشاء انتزاع في نفس الامر فلا يكون اختراعيا صرفا واعتباريا
محضا والمراد بالموجود في نفس الامر اعم من ان يكون هو موجودا او يكون
في الخارج شئ يصح منه انتزاع ذلك الموجود في امتداد ماخذ الحركة اي ليس
لها اجزاء في الامتداد الذي يتحرك المتحرك في ذلك الامتداد حتى يمكن
وصول المتحرك الى جزء منه وفراغه من ذلك الجزء ووصوله الى جزء اخر بعده
وان كان لها اجزاء في ساير الامتدادات وهذا القيد لادخال جهة
الفوق فان لها انقساما في سائر الامتدادات بل هي متصلة فلا
يكون اجزائها موجودة بالفعل مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى تلك
الاجزاء قوله ولما امكن اتجاه المتحرك يعني ان المتحرك يتوجه الى الجهة ليقرب
الى الجهة او يصل اليها فيجب ان يكون الجهة موجودة ضرورة امتناع التوجه
من المعدوم والوصول اليه هو السطح مع ان السطح حين توجه المتحرك اليه
معدوم فظهر ان التوجه الى الشئ للحصول فيه لا يقتضي الوجود قوله لانها ما منه
او اليه الحركة لا ما فيه الحركة لان ما فيه الحركة هو المسافة والجهة ليست بمسافة
قوله حركة الى الجهة مع انا فرضنا ان الحركة من الجهة لا اليها قوله من الجهة لانه لو كان
مع اقرب الجزئين من الجهة كانت الحركة منه حركة من الجهة لا الى الجهة مع انا
فرضنا ان الحركة الى الجهة قوله فلا حاجة الى هذا الترديد بل الاصوب مع
ان يقال لو كانت الجهة منقسمة في امتداد ماخذ الحركة لكان الحركة فيها
ممكنة فيكون مسافة لا جهة قوله واذا ثبت ذلك اي كون الجهة موجودة
ذا وضع وغير منقسم في امتداد ماخذ الحركة قوله في جميع الجهات مع انا
بينا انه لا يقبل الانقسام في امتداد ماخذ الحركة قوله كما مر من ابطال
الجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه من الخط الجوهري والسطح الجوهري
قوله وح لا بد لها اي حين عدم كون وصفها بالذات قوله وتعين وضعها

لانه الفوق عندهم عبارة عن سطح المحدب الظاهر منقسم
في العرض والطول نخ

بل الوصول اليه صح

قوله صح

لانه اذا لم يكن بالذات فلابد ان يكون هناك امر يحدد ويعين وضعها
اذ لو يكن هناك امر اخر تعين وضعها اذ لو لم يكن هناك امر اخر تعين
وضعها والمفروض انه لا وضع لها بالذات فلا يكون ذات وضع
اصلا مع انا اثبتنا انها ذات وضع هف قوله بالمحدد ايض فان التحديد
وتعيين الوضع لا يقتضى قيام ذا الوضع بالمحدد قوله ليس فى خلاء اراد
بالخلاء البعد الخالى عن الشاغل سواء كان البعد موجودا كما هو مذهب
الاشراقيين او موهوما كما هو مذهب المتكلمين قوله لاستحالته فانهم استدلوا
على امتناع تحقق بعد بعد خالى عن الشاغل فالجهة لا يكون موجودة فيه
حتى يمكن ان يتحدد فيه قوله متشابه اراد بالملاء المتشابه ما لا يوجد
فيه امور مختلفة الحقايق قوله والا لما كان اى لو كان تحدد الجهات
فى ملاء متشابه فلا يكون اى اذا لم يكن الجهتان مختلفتين بالطبع
قوله هذا خلف اى عدم كون احدهما مطلوبا والاخر متروكا بط لان
قوله بالطبع فلو لو لم يكن الجهتان مختلفتين بالطبع لم يكن لبعض العناصر
طالبا لاحدهما وهاربا عن الاخر بالطبع قوله والماء بالعكس اى هارب
عن الفوق وطالبا للتحت بالطبع قوله فاذا تحدد اى حين لم يكن تحدد
الجهات فى الخلاء ولا فى الملاء المتشابه قوله ما لا يوجد فيه امور حاصل
الاول ان تحدد الجهات ليس فى سنخ الملاء المتشابه فهو نهايات
الملاء المتشابه والمتشابه فيه غير محمول على غير المتناهى ويرد عليه انه
لم لا يجوز ان يكون تحدد الجهات فى سنخ الملاء الغير المتشابه او نهاياته
وحاصل الثانى ان التحدد ليس بملاء غير متناه فهو نهايات قائمة بملاء
متناه فان الجهة منتهى الاشارات وقول المص خارجة عن الملاء المتشابه
لا يلايمه والانسب حمل كلام المص على الثانى فان التمحل فيه لفظى وفى
الاول معنوى منه قوله وهو الجسم الذى الملاء المتشابه قوله

لم ص

والملاء المتشابه كالهواء فانها ملاء متشابه الاجزاء
لان كل جزء منها يطلق عليه بانه هواء وكذا الماء فانه ملاء
متشابه متصل الاجزاء مطلق على كل جزء منه ماء مع

حدود

حدود مختلفة المناسب ان يقال امور والا لانتقض بالكرة المتصمتة
اللهم الا ان يقال كنقطة المركز منه مع الامور المختلفة فى الكرة المتصمتة السطح
والجسم التعليمى والجسم الطبيعى وفى الملاء المتشابه لا يوجد الامران
الجسم الطبيعى والتعليمى وانما تعرض الملاء كان قائلا يقول اذا كان
المراد بالملاء المتشابه الجسم الذى لا يكون متناهيا فكان الانسب للقوم
ان يقولوا ليس تحدد الجهات فى الخلاء ولا فى الجسم الغير المتناهى مع انهم
لم يقولوا ذلك بل قالوا تحدد الجهات ليس فى الخلاء ولا فى الملاء المتشابه
فاجاب عنه بقوله وانما تعرضوا له قوله على اثبات تحدد الجهات حاصله
انهم لو قالوا بدل المتشابه غير المتناهى يصار كلامهم هكذا تحدد الجهات
ليس فى خلاء ولا فى ملاء غير متناه فيتبادر منه انه لابد لتحدد الجهات
من الابعاد اذ لو لم يمكن التحدد فى الملاء الغير المتناهى لوجب ان يكون
فى ملاء متناه فيكون التحدد موقوفا على تناهى الابعاد مع انه ليس كذلك
لانه يمكن تحدد الجهات فى الملاء الغير المتشابه الغير المتناهى لان
المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة فلذا قالوا ولا فى ملاء
متشابه قوله لا يخ عن تمحل لانه يلزم على التوجيه الاول حذف مضاف
بل مضاف فيه اعنى داخل تخن وعلى الثانى يلزم التعقيد المعنوى لان
الانتقال من المتشابه الى عدم التناهى بعيد جدا وقد اشرنا الى ما يشعر
التوجيه وهو النقض بالكرة المتصمتة وايض يرد على التوجيه الاول
ان عدم كونه فى داخل تخن المتشابه لا يستلزم كونه فى اطراف الملاء
المتشابه لجواز كونه فى داخل الملاء الغير المتشابه او فى اطراف الملاء
الغير المتشابه وعلى الثانى انه لما عنى بالمتشابه غير المتناهى فكيف يحكم
بانه فى اطرافه لان غير المتناهى لا يكون له طرف منه قوله وجب ان
يكون كريا ليكون جهة الفوق سطحه المحدب وجهة التحت مركزه قوله

ايض نعم يمكن تحدد الجهات فى الملاء المتشابه الغير المتناهى

وهو ان يكون الانتقال من المعنى الموضوع له الى اللازم
متعسرا لا ينتقل الذهن بسهولة منه

لايتحد د به جهة السفل ينبغى ان بغير الكرى وان امكن ان يتحدد جهة الفوق
بان يكون سطحه المحدب جهة الفوق لكن لايتحدد به جهة التحت لانه لامركز
له حتى يقال انه جهة التحت وكل نقطة سوى المركز تتبدل فلا يصلح ان يكون
جهة اذ جهة التحت لاتتبدل على ما سبق بيانه قوله والا لتبدلت اى لو امكن
ان تتصور ماهو ابعد منه قوله فصارت فوقا وذلك لانه اذا امكن
ان يتصور ماهو ابعد من جهة السفل فاذا فرضنا ان متحركا تحرك من جهة
الفوق ووصل الى جهة السفل ثم اذا تجاوز عن السفل الى ذلك الابعد
كان حركته الى جهة السفل ايضا لان المفروض ان ذلك الابعد ليس
فوقا بل هو فى غاية البعد عن الفوق فيصير جهة السفل التى وصل اليه
المتحرك اولا فوقا بالقياس الى ذلك الابعد فيتبدل التحت فوقا مع
انا بينا انهما لايتبدلان هف قوله الى ذلك الابعد مع انا بينا ان جهة الفوق
والتحت لايتبدل احدهما بالاخرى قوله غاية البعد اى غاية البعد الذى
لجهة السفل عن الفوق قوله سواء كان البعد داخلا بان يكون جهة
السفل فى جوف ذلك الجسم الغير الكرى قوله او خارجا بان يكون جهة
السفل خارجا عن جوفه قوله من ذلك الابعد لان البعد الخارج عن الشئ
غير متناه بحسب التوهم فلا يصل الغرض الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه
قوله البعد الداخلى اى وان لم يمكن ان يتحدد بالكرة غاية البعد الخارجى
لكنه يتحدد بها غاية البعد الداخلى فيجب ان يكون المحدد كرة لانها يتحدد
بها غاية البعد فى الجملة بخلاف غير الكرة فانه لايتحدد به غاية البعد اصلا
قوله وهو كون احدهما وهو جهة السفل فانها ابعد الابعاد المفروضة
عن الفوق قوله فلا يمكن قطعا اذ لا يمكن كون الفوق ابعد الابعاد المفروضة
عن التحت اذ كل ما يفرض ان يكون غاية البعد عن التحت يمكن ان
يفرض ماهو ابعد منه مسه يع قوله وان كان باجسام عطف على قوله

فانه

فان كان بجسم واحد اى ان كان تحدد الجهات باجسام متعددة
قوله غاية البعد اى البعد الداخلى وهو جهة التحت قوله بينهما اى فيما بين
ماهو الابعد وذلك البعض فهو اقرب لان الابعدية عن احد
المتقابلين انما يكون بالاقربية بالمقابل الآخر قوله غاية البعد عن بعضها
والسبب فى ذلك هو انه اذا كان تحدد الجهتين باجسام المتعددة
الغير المحيطة بعضها ببعض فجهة الفوق وان جاز ان تكون قائمة
بتلك الاجسام لكن جهة التحت لاتكون فى جوف تلك الاجسام
بل يكون خارجة عنها فاذا لابد ان يكون الاجسام فى اوضاعها
واقعة بحيث يكون بعد كل منهما عن جهة التحت مثل بعد الاخر عنها
ولا يتصور ذلك الا بان يكون نسبة مجموع تلك الاجسام الى جهة
التحت كنسبة محيط الكرة الى مركزها فلابد ان يكون بعض تلك الاجسام
منضمة الى البعض بحيث يتوهم من مجموعها شكل مستدير كشكل محيط
الدائرة ويكون جهة التحت واقعة فى وسط المجموع فنقول لما كان
جهة التحت خارجة عن كل واحد من تلك الاجسام فغاية بعدها
عن بعض تلك الاجسام يكون غاية القرب بالنسبة الى جسم
اخر مقابل لذلك البعض لانها كلما بعدت عن احد المتقابلين فقد
قربت بالمقابل الاخر فغاية بعدها عن احدهما يكون غاية القرب بالاخر
بل يتجاوز البعد عن ذلك الاخر ولا ينتهى الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه
بل نفرض غاية البعد يمكن ان يتجاوز البعد عنها ولذلك قال الشارح
والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد
عنه الى اين هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام والمناسب ان
يقال على ما قال السيد المحقق الشريف قدس سره فى شرح المواقف
فالبعد عنه الى اين لانه اذا كان تحدد الجهات باجسام متعددة غير

محيطة بعضها ببعض كان جهة التحت خارجة عنها لانه جوفها فيلزم
ان لايتحدد جهة التحت بها لان بعد جهة التحت عن تلك الاجسام
بعدا خارجيا لا داخليا والبعد الخارجي لايمكن تحدده وتعينه كما مر
على ما مر لم يتحدد به جهة السفل لانه اذا كان مضلعا لم يتحدد به جهة السفل
على ما بين في كون المحدد جسما واحدا غير كري قوله فهو كاف اي المحيط
قوله باعتبار مركزه بان يكون مركزه جهة التحت ومحيطه وهو سطحه المحدب
جهة الفوق قوله ومحيطه اي سطحه المحدب قوله منتهى الاشارة بل الاشارة
حسية وزعنه الى ذلك الجسم الذي في ورائه فلا يكون سطحه المحدب
جهة الفوق لانه لايكون منتهى الاشارة هف قوله لو تم لدل اشارة الى منع
تمامه لما ذكره في الحواشي السابقة قوله على كروية جميع الافلاك اذ يجوز
ان يكون الافلاك الباقية غير كرية اذ لا يلزم من عدم كرويتها عدم
تحدد الجهتين بل الجهتان تتحددان بالفلك الاعظم سواء كانت الافلاك
الباقية كروية او لا قوله وكذا الاحوال مثل كون الفلك بسيطا وكونه
غير قابل للخرق والالتيام وغير ذلك قوله شامل للعناصر ايضا اي للعناصر
المفردة فانها ايضا لم تتركب من اجسام مختلفة الطبايع وان كانت
مركبة من الهيولى والصورة قوله والاعضاء المتشابهة هي التي يكون
اجزاؤها المقدارية متساوية لكلها في الاسم والحد قوله كالعظم فانها لا
يحس فيه اجسام مختلفة الطبايع قوله كل جزء مقداري اي قيد الجزء بالمقداري
لانه لو لم يقيد به لم يصدق البسيط بهذا المعنى على جسم من الاجسام
العنصرية ايضا لان الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة و
لايشارك شيء منهما الجسم في الاسم والحد فلما قيد بالمقداري خرج
الهيولى والصورة لانهما ليسا جزئين مقداريين في الاسم والحد
الماهية والحقيقة قوله فيندرج فيه العناصر فان جزء الماء يطلق عليه اسم

فصل في ان الفلك بسيط

الماء

الماء ويوجد حد الماء فيه قوله دون الافلاك لان الجزء المقداري للفلك
كربعه ونصفه لا يقال له الفلك ولا يوجد حد الفلك فيه ايضا لان الفلك
جسم كري شامل للارض والربع والنصف ليسا كذلك قوله دون الافلاك
لان نصف الفلك مثلا لايطلق عليه اسم الفلك وليس بفلك بحسب
الحس ايضا قوله اي الاينية مطلقا اي ليس المراد بالمستقيمة ما يكون على
خط مستقيم بل المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا سواء كانت على خط
مستقيم او مستدير فيشمل حركة الجوالة ايضا لانها اينية ايضا قوله ومتى
كان كذلك اي لايقبل الحركة المستقيمة قوله لايكون متحددة به لان ما ينتقل
من جهة الى جهة لو كان محددا للجهات لزم ان ينتقل مع الجهات لا عنها
ولا اليها قوله اي بسائطه انما فسر الاجزاء بالبسائط ليلايم قوله فيما بعد لان
الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة لا سبيل الى الاول وهو كون كل واحد
على شكل طبيعي قوله ففيه ابحاث هذا انما هو بحسب الاغلب وليس كليا
لان الشكل العدسي والبيضي غير كريين مع انه ليس فيهما ابحاث المختلفة بالمعنى
الذي ذكر في المضلع فان المضلع فلا يصح ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط
مضلعا فيجب ان يكون كريا قوله متصل الاجزاء فان تماس الكرة مع كرة
اخرى لايكون الا في نقطة واحدة فبالضرورة يقع بين الكرات المتماسة
خلل وفرج فلا يحصل منها سطح كري متصل الاجزاء مع انا اثبتنا ان سطح
الفلك كري هف قوله ولا سبيل الى الثاني وهو ان يكون كل واحد من اجزائه
على شكل قسري قوله والثالث وهو ان يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها
على شكل قسري قوله للشكل الطبيعي ضرورة ان الطبيعة تطلب مطلوبة دائما
وان لم يحصل المط قوله هذا خلف لانا بينا ان الفلك لايقبل الحركة المستقيمة
لانه محدد الجهات قوله قابلة لها مع ان استحالة كون اجزائه قابلة للحركة
المستقيمة لم يثبت قوله متقدمة عليه لان المتقدم على المتقدم على الشيء

فصل ٣ في ان الفلك قابل للحركة المستديرة

متقدم على ذلك الشيء **قوله** هف اى كون الجهات متقدمة على الفلك
خلاف المفروض لان تحدد الجهات انما هو به **قوله** وفيه بحث اى في هذا
الاستدلال **قوله** لو لم يتحرك الى احدى اصل هذا البحث للمحقق القوشجي اورد
في الشرح التجريد واقول في دفعه ان عدم كون كل واحد من اجزاء الفلك
او بعضها على شكل طبيعي انما هو لاجل ان يحصل في مجموع تلك الاجزاء شكل
كرى متصل الاجزاء ليمكن تحدد الجهات فلا بد ان يكون اتصال بعض
تلك الاجزاء ببعض او منها بحيث لا يبقى بينها خلل وفرج وفي البين
ان زوال ذلك الاتصال وعود كل واحد من الاجزاء الى شكله الطبيعي
لا يمكن ولا يتصور الا بحركة بعض الاجزاء الى احدى جهتي الفوق والتحت
على ما يظهر بادني التفات **قوله** والمحدد جواب سؤال كان قائلا يقول ان
الحركة على هذا النحو لما كانت اينية فيكون ايضا من جهة الى جهة فاجاب
بانا نسلم ان تلك الحركة من جهة الى جهة لكن لا يلزم محذور لان الفلك
ليس محددا لجميع الجهات بل الفلك انما هو محدد لجهتي الفوق والتحت
فقط دون ساير الجهات **قوله** على حركتها اى على حركة الاجزاء لا على الاجزاء
قوله ان الفلك قابل للحركة المطلوبة من هذا الفصل اثبات احكام ثلثة
احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء
ميل مستدير يتحرك على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم
قوله هذا مبني اى كون اجزائه مفروضة **قوله** في الطبيعة لكون الفلك بسيطا
غير مركب من اجسام مختلفة الطبايع **قوله** وهو محال لامتناع توجه امر واحد
الى جهات متباينة **قوله** ترجيح بلا مرجح لان تحركه الى كل واحد من الجهات
ممكن فلو تحرك الى بعضها دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح **قوله** كون
المتحرك بسيطا فلا يصدر عنه امور مختلفة فلا بد ان يكون تلك الامور
من جهة الفاعل المحرك **قوله** ان هذا مناف اى كون هذه الامور

عائدا

عائدا الى المحرك **قوله** عليه مبني اى على كونه نسبة الفاعل الى الجميع على
السوية مبنى كثير من القواعد **قوله** فتعين امكان اذ امكان زوال الحركة
عن وضعه لا يكون الا بالحركة **قوله** الا امكان اى وان لم يكن فيه مبداء
ميل مستدير **قوله** لو لم يكن طبعه اذ المبداء هو الطبع لا امر اخر هو في الطبع
قوله مع العائق الطبيعي لان العائق الطبيعي هو الذي لا يكون له شعور فتخصص
هذا بما لا شعور له فتعميم الاول لا يلايمه **قوله** وان كان بمعنى الطبيعة
اى الصورة النوعية التي لا شعور لها فهو وان كان ملايما لقوله فيما
بعد الا انه لا يصح ح قوله لما قيل الميل المستدير اذ لا يلزم من عدم الميل
الطبيعي عدم الميل مطلقا لجواز ان يكون فيه ميل مستدير طباعي فلا يصح
قوله اصلا **قوله** على الطباع ليشمل ما له شعور وارادة ايضا **قوله** والعائق
الطبيعي اى ويحمل العائق الطبيعي على المتناول **قوله** لما له شعور وارادة
فيلايم القولان **قوله** لا ينافي امتناع حركته لان الامكان الذاتي لا ينافي
الامتناع الحاصل بسبب الغير بل كل ممكن معدوم فهو ممتنع بالغير
وهو عدم علته التامة ضرورة انه ما لم يتحقق علته التامة لوجوده لا يوجد
قوله جميع الشرايط ومن جملة شرايطه مبداء الميل فيجب ان يتحقق الميل ايضا
عند تحقق جميع الشرايط **قوله** غير معلوم مما مر انما المعلوم مما سبق هو
ان الفلك قابل بمعنى الامكان الذاتي للحركة **قوله** وايضا ما ذكره ههنا جار
بان يقال الماء قابل للحركة المستديرة فلا بد ان يكون فيه مبداء ميل مستدير
اذ لو لم يكن فيه مبداء ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه
مبداء ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل
للحركة المستديرة هف **قوله** وقد ذهبوا الى ان وذلك لما شاهدوا
من حركة ذوات الاذناب والنيازك والاعمدة ونحوها بالحركة اليومية
وطلوعها وغروبها **قوله** امكان الحركة اى اختيار الشق الاول في الترديد

الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة يقتضي طبيعته لو لم يسقطها الحركة
لو لم يعقه عائق وتعلم مقايرته لها بوجودها تروفيها بالحجر المدفوع عليه
منه

الذي اورده المعترض قوله كان ذلك المبداء وذلك لايجري في العناصر
لانه لايصح ان يقال لما امتنع الميل المستقيم فيها كان ذلك المبداء مبداء
ميل مستدير لان الميل المستقيم لايمتنع في العناصر فمبداء الميل فيها يكون
مبداء ميل مستقيم لامستدير قوله في الان لان الحركة امر تدريجي لادفعي
فلا تقع في الآن قوله اقصر من زمان والا لكان الشئ مع المانع كهولا معه
قوله والا لكان الشئ اي لو لم يكن زمان حركة عديم العائق اقصر من زمان
حركة ذي العائق بل كان مساويا له لزم ان يكون الحركة مع العائق كهو لا
الحركة لامع العائق وذلك بط لانه يستلزم ان لايكون العائق عائقا
مع انا فرضناه عائقا قوله فيمكن ان يكون اي المتحرك خاليا من الميل
وهو العائق الطبيعي قوله لعائق آخر يلحقه من خارج كقوام المسافة وغلظها
فان غلظ المسافة ايضا المانع يقاوم ذلك العائق اي الخارجي قوله
فلا يلزم ان يكون بل يجوز ان يكون زمان عديم الميل مساويا لزمان ذي
الميل بسبب ذلك العائق الاخر غاية ما في الباب ان يكون العائق
في احدهما داخليا وفي الاخر خارجيا ولا محذور فيه قوله ذي الميل ايضا لان
ذلك العائق لما كان خارجيا فيجوز ان يفرض اشتراك تلك الثلثة
فيه قوله نسبته الى الميل اي نسبة ذلك الميل الاضعف قوله فيكون اي الميل
الاضعف نسبته قوله لضعفه اي نصف الميل الاول في مثل زمان وهو ساعة
واحدة قوله زداد سرعتها وازديا د السرعة انما يكون بقصر الزمان
قوله وهو محال لانه يستلزم ان لا يكون المعاوق معاوقا لا يتصور الا
في زمان يعني ان ماهية الحركة من حيث انها حركة يقتضي زمانا معينا
مع قطع النظر عن الامور الخارجة عن الحركة قوله فيكون زمانه ساعة
ونصفا فلم يلزم تساوي عديم الميل وذي الميل لان زمان عديم الميل
ساعة وزمان ذي الميل الثاني ساعة ونصف ساعة وزمان ذي الميل

الاول

الاول ساعتان قوله واجيب عنه حاصل الجواب منع قوله ان الحركة من
حيث هي يقتضي زمانا معينا بل الحركة لا يقتضي زمانا معينا اصلا قوله
لا انقسام فيه بالفعل اي ليس الزمان مركبا من آنات متتالية بالفعل
بل الزمان متصل واحد قابل للانقسام الى غير النهاية ولا ينتهي في انقسامه
الى الانات بل كلما جزء كان اجزاؤه زمانا وذلك لان كونه مركبا من
انات متتالية وعدم قبوله القسمة الى غير النهاية يستلزم وجود الجزء
الذي لا يتجزى في المسافة لانطباق كل من الزمان والمسافة على الاخر فلو
كان اجزاء احدهما غير منقسمة كان اجزاء الاخر ايضا كذلك والا لم يكونا
مطابقين هف قوله الى اجزاء هي حركات اذ لو لم يكن اجزاء الحركة
حركات بل كانت امورا دفعية غير منقسمة كان اجزاء المسافة
ايضا امورا غير منقسمة لانطباق الحركة على المسافة فيلزم وجود الجزء
الذي لا يتجزى وتركب المسافة منها وقد بينا بطلانه فوجب ان يكون
الحركة ايضا قابلة للانقسام الى غير النهاية ويكون اجزاؤها حركات ايضا
قوله قدرا معينا اذ لو كان مقتضيا لقدر معين من الزمان لوجب
ان لا يتحقق بدون ذلك القدر المعين لامتناع تخلف المعلول عن
العلة المستقلة مع ان كل زمان معين فرض انه مقتضى الحركة فان
الحركة يتحقق بدون ذلك القدر المعين لان الحركة الواقعة في ذلك
القدر المعين لها نصف وهو حركة ايضا وواقعة في نصف ذلك
الزمان المعين وربعها في ربعه وهكذا الى غير النهاية وكذا نقول
في المسافة فان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من المسافة اذ لو اقتضى
لما تحقق بدون القدر ذلك القدر مع انها تتحقق فان نصف
المسافة مسافة لنصف الحركة وربعها لربعها وهكذا فمطلقهما اذ
لا يمكن تحقق الحركة بدون زمان من الازمنة ولا بدون مسافة

من المسافات قوله باعتبار القوة المحركة اى ان الحركة المخصوصة وان
لم تكن من حيث هى مقتضية للزمان الا انها مقتضية له باعتبار الامور
الخارجة عنها مثل القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة
فنقول ان الاجسام الثلثة كلها مشتركة فى ذلك الزمان الذى هو مقتضى
الحركة باعتبار تلك الامور وبسبب المعاوقة يزيد زمان آخر فلا يلزم
تساوى عديم الميل وذو الميل بازاء المعاوق فلا يلزم تساوى زمانى
عديم الميل وذو الميل وقال الامام لاستحالة الامام لم يمنع مقدمة من
مقدمات الدليل بل منع استحالة النتيجة وهى تساوى عديم الميل وذو الميل
مستندا بانه يجوز ان يكون الميل العائق على النسبة المذكورة بالغا
فى مراتب الضعف الى مرتبة لا يبقى له اثر محسوس فى المعاوقة والممانعة
قوله اذ الاولى وهى حركة الجسمين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما قوله
مشاهد كالحجر المرمى الى الفوق واستحالة الثانى وهو اجتماع الامور
المذكورة قوله بالضرورة فانا نعلم بديهة انه اذا تحرك الجسم الذى لا ميل
فيه الى جهة الفوق مثلا يمكن ان يتحرك بالقسر الى تلك الجهة جسمان
ثقيلان يكون ثقلهما على النسبة المذكورة قوله لكنها عددية لان الميل
ليس كما متصلا حتى يكون نسبة بعض منه الى بعض اخر مقدارية بل
نسبة بعض منه الى بعض اخر انما هى باعتبار عروض العدد له قوله مقدارية
لان الزمان كم متصل بين النسب العددية وذلك كالنسبة
الصمية وهى ما يتحقق بين مقدارين لا يكون لهما عاد مشترك فاذا
نقص الاقل من الاكثر يبقى ما هو اقل من الاقل ثم اذا نقص الاقل الثانى
من الاقل الاول يبقى اقل من الثالث وهكذا الى غير النهاية اذ المقدار
قابل للانقسامات الغير المتناهية فيتصور فيه ذلك بخلاف الاعداد
لضرورة انتهائها الى الواحد للمحقق الدوانى فى حاشية التجريد قوله فيكون

عاد الشيء هو الذى اذا اسقط من ذلك الشيء مرة بعد اخرى
لا يبقى من ذلك الشيء بالمرة كالاثنين فانه عاد للاربعة والستة
والثمانية وغير ذلك فان باسقاط الاثنين مرة بعد اخرى
لا يبقى من تلك الاعداد شيء منه سع

محالا او الممكن لا يستلزم محالا قوله هف لان الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد قوله فى الكرة المدحرجة فانها تتحرك حركتين احديهما مستقيمة
والاخرى مستديرة فيكون فيهما ميلان ايضا احدهما مستقيم والاخر
مستدير وما قيل اى فى بيان المنافات قوله صرفه عنها فيكونان متنافيين
لتنافى اثريهما قوله باعتبارين مختلفين نعم لو لم يكن لها اعتباران مختلفان
لما جاز ذلك بناء على ما تقرر من ان الواحد فى ذاته وجهاته لا يصدر عنه
الا الواحد قوله هو الاول لان الدليل المذكور فى اثبات هذا المطلب
لا يثبت الا هذا على ما سيأتى قوله واما الصغرى وهو كونه محددا
للجهات فقد مر تقريرها فى الفصل الاول من الفلكيات قوله واما الكبرى
وهو قوله ولا شيء من المحدد والجهات قابل الكون والفساد قوله غير
الحيز الطبيعى بل يجوز ان يكون الصورتان معا مقتضيتين لحيز واحد
قوله بل موقوف اى كون الحيز الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى
للصورة الفاسدة قوله بمعنى المكان وهو السطح الباطن للجسم الحاوى
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى قوله على المعنى الاعم منه وهو
ما يمتاز به الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله
الوضع الذى يمتاز به المحدد فى الاشارة الحسية عن غيره وانما لم
يصح حمله ههنا على المعنى الاعم من المكان لانه ح لا يستقيم قوله فكانت
يقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى لان الحيز بمعنى الوضع الذى يمتاز به
الشيء فى الاشارة الحسية يجوز طلبه بالحركة المستديرة الوضعية
لا بالاينية لينافى كونه محددا للجهات قوله لا يقبل الخرق هو افتراق الاجزاء
قوله والالتيام هو اقتران الاجزاء تتبادر منه اى من قوله ايضا قوله بل هما
يستلزمان اى الكون والفساد ويستلزمان الحركة المستقيمة لانهما يحصلان
بالحركة وذلك لان الكون هو حدوث الصورة النوعية والفساد زوالها

٤٠ فصل فى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام

ومن المعلوم ان الحدوث والزوال لا يتوقف حصولهما على الحركة المستقيمة
نعم لما كان كل من الصورتين مقتضيا للتحيز الطبيعي والحصول في الحيز فيما نحن
فيه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة كانت الحركة المستقيمة لازمة لهما قوله
يستلزمان لها اي الحركة المستقيمة قوله هي الحركة الاينية اي التي يتبدل بها المكان
مطلقا اي سواء كانت على خط مستقيم اولا قوله الا ما يتكلف اي اذا كان
المراد بالحركة المستقيمة هي الاينية مطلقا فلا حاجة الى ذلك التكلف قوله
وتفصيل الاحتمالات وابطال الشقوق قوله وهما اي الحركة المستقيمة
والمستديرة قوله الا شيئا واحدا بناء على ما تقرر من ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد قوله لا قسر هناك اي في الافلاك قوله لبساطته عادم هذا
مخصوص بالفلك الاعظم اذ افلاك السيارات مشتملة على افلاك
جزئية كل منها بمنزلة آلة وكذا القول في فلك الثوابت فانه لما كان مشتملا
على الكواكب فيجوز ان يكون كل كوكب له بمنزلة آلة فيجوز تعدد افاعيل
تلك الافلاك بسبب الآلات المتعددة قوله للآلات فاذا لم يكن
للفلك آلات جسمانية مختلفة لم يمكن ان يصدر عنه اكثر من فعل واحد
على ما مر فلا يكون مصدر الافاعيل متعددة بان يتحرك بعض اجزائه الى
جهة وبعض اخر الى جهة اخرى او يسكن مطلقا سواء وقع على خط مستقيم
او لا تقع قوله هي الوضعية هي التي لا يخرج الكل المتحرك من مكانه ويتبدل الاوضاع
فقط قوله فيما بعد حيث قال لا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت كانت تنتهي
الى طرف فيكون مقتضية للسكون وهذا انما يتم اذا حصلت الزاوية
بواسطة حركة الرجوع اذ لو كانت الحركة على محيط دائرة لم يلزم السكون
قطعا في الحصر اوسع لبقاء احتمالات اخر غير ما ذكرنا وهو ان يكون
الزمان محفوظا بالحركة الاينية الواقعة على محيط الدائرة والواقعة على
الخط او غيرهما قوله او تقف والحاصل ان الزمان لا يجوز عليه العدم كما

فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما

حزانه

من انه ازلي وابدي فالحركة الحافظة له لا ينعدم والا انعدم الزمان
بانعدامها لانعدام المقدار بانعدام محله فهي اما ان يذهب الى
غير النهاية او يرجع وكلاهما باطل فلا يكون الحركة الحافظة له مستقيمة
وهو المطلوب قوله اذ الحركة الموجودة وهي الوسطية قوله والحركة التي
لان الحركة الموجودة هي الحركة بمعنى التوسط وهي ليست بعدا
اي امرا ممتدا منقسما بل هي امر بسيط غير منقسم في امتداد المسافة
على ما مر والحركة التي هي البعد هي الحركة بمعنى القطع وهي امر وهمي
لا وجود له الا في الخيال لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يتحقق
الحركة بتمامها فاذا وصل فقد انقطعت حركته فاذا كان الامر كذلك
وجب ان يحمل وجود البعد في كلام المص على وجود المسافة لا الحركة
قوله هي البعد وهي الحركة بمعنى القطع الى الثاني وهو ان يقف الحركة
المستقيمة قوله حتى يلزم فان العلة المستقيمة الفاعلية يجب وجودها
عند وجود المعلول والا لجاز وجود المعلول عند عدمها على ما تقرر في
موضعه قوله فلا يجب بقاؤه لان العلة المعدة يجب ان توجد ثم
ينعدم حتى يتحقق المعلول وذلك كالخطوات المعدة للوصول الى
مكان ما فان الخطوة يجب وجودها اولا ثم عدمها ليمكن الوصول
الى ذلك المكان قوله في الجهة نعم يجوز اجتماع ميلين متنافيين اذا
كان احدهما ذاتيا والاخر عرضيا كحركة جالس السفينة الى خلاف جهة
السفينة قوله الاستحالة اي استحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين
في الجهة بل يجوز اجتماعهما كما في الحجر المرمي الى الفوق قوله مبدا المدافعة
فانه يجوز اجتماع الميلين بمعنى المبداين كما في الحجر المرمي الى الفوق
قوله فكيف يمكن علة لقوله ولا تضع اي ليس اجتماع الميلين ممكنا
وكيف يمكن ان قوله ميل الى السفل اي مدافعة بل ليس فيه الا مبدا

المدافعة الى السفل البتة وما كان مرميا الى الفوق البتة فيجتمع فيه ميلان
قوله بل فيه مبداء هو الثقل فالحال الذى اى الوقت الذى فيه مدافعة
الوصول اى المدافعة التى بها الوصول الى الحد غير الوقت الذى فيه مدافعة
اللاوصول اى زوال الوصول عن الحد لظهور ان مدافعة الوصول ومدافعة
الزوال ليستا فى وقت واحد قوله بصفتى الايصال اشارة الى ان الميل
الموصوف بصفتى الايصال انما هو لا اصل الميل اى المدافعة لكونه زمانيا قوله
فيه نظر لا شك فى ان الوصول انما يتحقق بعد انتهاء حركة الذهاب فيكون
انيا فلا يرد النظر المذكور قوله فلا محذور فيه لان الواصل الى الشئ لا يجب
ان يكون له وصول تام قوله فتم اى قوله فحين ما يكون احد طرفيه لم يكن
واصلا ثم ضرورة ان له وصولا فى الجهة قوله وقد يقال هذا اقامة الدليل
على كون الوصول انيا باعتبار حد المسافة قوله تمامه حدا اذ لا معنى للحد الا
النهاية ليس بعده شئ اخر اذ لو كان بعده شئ اخر لكان ذلك الشئ هو
النهاية لا غير قوله لان رفع الآنى آنى لان زوال الانقسام له لو كان
تدريجا لزم انقسام الزائل لانه اذا تحقق شئ من الزوال فلعدم زال شئ من
الزائل لم يتحقق هنا زوال فلابد ان يزول شئ من الزائل بعد شئ على تقدير كون
الزوال تدريجيا فيلزم انقسام ما لا انقسام له قوله وقد يقال ردا لقوله
رفع الآنى آنى فان الانطباق ونظائرها آنيات مع ان رفعها زمانى
قوله والموازاة الموازاة بين الخطين كونهما بحيث يكون البعد بينهما
على السوية ولو اخرجا فى الجهتين الى غير النهاية وكذا الموازاة بين
السطحين هو كونهما بحيث يكون البعد بينهما على السواء قوله فى جميع ما ذكرنا
الموازاة والمحاذاة والتماس والوصول فان كلا منها يحصل فى آن ورفعه
لا يحصل الا بالزمان قوله والا لزم اى لو لم يكن بين الآنين زمان لكان
احد الآنين فى عقب الآن الاخر بلا فاصلة بينهما قوله هى الآنات اى اجزاء

الزمان هى الآنات لا الاجزاء الجوهرية التى لا تتجزى قوله على الزمان فاذا
كان احدها مركبا من اجزاء لا تتجزى كان البواقى ايضا مركبا منها للانطباق
بينها فالمسافة ايضا تكون مركبا من اجزاء لا تتجزى ولما كانت المسافة
جوهرا يكون اجزاؤها ايضا جواهر فيلزم تركب الجسم من الاجزاء الجوهرية
التى لا تتجزى وقد بينا بطلانه قوله المذكور اى المذكور فيما سبق من قول
المص لانها لو رجعت لكانت تنتهى الى طرف قوله ان الوصول الى
الانتهاء الى طرف هو الوصول الى ذلك الطرف قوله اوعنه اى او تحرك
عن ذلك الطرف قوله اتحاد الآنين اى اتحاد آن الوصول وآن المفارقة
قوله ومباينا له معا اى فى آن واحد وانه محال قوله تغايرهما اى تغاير الآنين
فيكون هناك زمان قوله تتاليهما اى كون احدهما بعد الاخر بدون
فاصلة بينهما قوله القول بالجزء وذلك لما عرفت من ان الزمان منطبق
على المسافة فيكون الزمان مركبا من الآنات يستلزم كون المسافة
مركبة من اجزاء جوهرية لا تتجزى قوله وهذه الحجة هذا الاعتراض
نقض اجمالى اورده المحقق الطوسى فى شرح الاشارات
وحاصله ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته يلزم منه ان يكون المتحرك
فى اثناء حركته ساكنا لان المتحرك اذا وصل الى حد من الحدود
المفروضة فى المسافة يكون وصوله الى ذلك الحد فى آن فاذا
فارق المتحرك ذلك الحد المفروض يكون مفارقته وصيرورته
غير واصل ايضا فى آن بعين ما ذكرتم ولا يجوز اتحاد الآنين والا
لكان الشئ واصلا وغير واصل معا فوجب تغايرهما بالذات
واستحال تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما فلابد ان يكون بينهما زمان
وذلك الزمان هو زمان سكون المتحرك اذ لا حركة هناك
لا الى ذلك الحد ولا عنه فلزم سكون المتحرك فى اثناء حركته وانه

ضروری البطلان قوله طرف زمان ای الآن الذی یقع فیه ابتداء
الرجوع قوله مشترکا بین ای یکون منتهی لزمان الحرکة الاولی ومبداء
لزمان الحرکة الثانیة قوله عنوا به ای بالآن المباینة قوله وان بین الآنین
ای ونختار ایضا ان بین الآنین زمان قوله باعتبار المیل الموجب وقال
الحرکة الموصلة الی الحد المذکور انما تصدر عن المیل فیجب ان یکون
موجودا حال الوصول والمیل من الامور التی توجد فی آن ولیس من الامور
التی لا توجد الا فی زمان کالحرکة واما المباینة فلا تحدث الا بعد وجود
میل ثان یحدث ایضا فی آن ویبقی زمان ولا یکون الآن الذی حدث
فیه المیل الثانی هو آن الوصول لامتناع اجتماع المیلین المختلفین فی
جسم واحد کما مر فاذن بین الآنین زمان یکون المتحرک فیه عدیم
المیل وبسبب عدم المیل یکون ساکنا قوله بعید جدا وذلک لان فی هذا
المقام دلیلین اقیم احدهما باعتبار المیل والآخر باعتبار الوصول الی
المنتهی والاخیر هو المشهور فکان علی المص ان لا یعدل عن المشهور
ولما عدل واقام الحجة باعتبار المیل فکان ینبغی ان لا یذهب الی ان
اللاوصول انی لان ضعف الحجة المشهورة باعتبار تلک المقدمة
فان الشیخ ابطل الحجة المشهورة باعتبار کون تلک المقدمة فاسدة
فالعدول عن الحجة المشهورة والذهاب الی ان اللاوصول انی یکون
بعیدا جدا کما یظهر بادنی تامل قوله والا لزم انقطاع الزمان لان الزمان
مقدار الحرکة علی ما سبق فاذا انقطع المقدار وجب ان ینقطع المقدار
القائم به قوله علی رأیهم وقالوا ایضا ان الحرکة الحافظة للزمان یجب
ان یکون اسرع الحرکات لان بها یقدر جمیع الحرکات ولا یتاتی
من غیر الاسرع کذلک فان الاطول یمکن ان یقدر عشرة اذرع
بذراع لکن لا یمکن تقدیره ذراع بها کما لا یخفی قوله لا یجب تخلل السکون

مع ان الزمان لا ینقطع لانا قد بینا سابقا ان الزمان لا بدایة له ولا نهایة

بالاصغر بخلاف العکس کما یمکن تقدیر صر

اعلم

اعلم ان لزوم السکون بین الحرکتین المذکورتین مما ذهب الیه
ارسطو ومتابعوه واما افلاطون والاشراقیون فلا یقولون به
کذا ذکره المحقق الطوسی فی شرح الاشارات والمذکور فی المواقف
وشرحه ان ابا علی الجبائی من المعتزلة وافق المشائین فی لزوم
السکون وباقی المعتزلة وافقوا الاشراقیین فی عدم اللزوم قوله
لا محالة لانها لا تقوی علی ان یرجع الجبل او ینفذ عن الجبل وعدم
الهابط ای عدم الحرکة الهابطة فی آن الملاقات قوله ولکنه غیر مانع
ای سکون الحبة غیر مانع عن حرکة الجبل المیلان ای المیل الهابط
والمیل الصاعد قوله وهو المیل الصاعد فان المیل الصاعد قائم بالحبة
حقیقة والمیل الهابط لم یقم بالحبة حقیقة بل هو قائم بالجبل حقیقة
وبتبعیته قام بالحبة فح لا منافاة بین المیل الصاعد والهابط
للحبة انما المنافاة علی تقدیر کون کل منهما ذاتیا ونظیره حرکة جالس
السفینة الی خلاف جهة حرکة السفینة فان ذلک الجالس یمیل
الی جهتین مختلفتین لکن احد المیلین ذاتی وهو میله الی خلاف
جهة السفینة والآخر عرضی وهو میله بموافقة السفینة قوله وهو میله
الذاتی فانه اذا وضع الحجر علی الید ورفع الی جانب الفوق فان
الرافع فی تلک الحال یجد للحجر میلا هابطا لثقله الطبیعی فاذا وضع
علی الحجر فی اثناء رفعه ید یحس منه میل صاعد هو میله العرضی الحاصل
من جهة الرافع قوله هذه الحرکة ای حرکة الجبل قوله وذلک السکون
ای سکون الحبة قوله وینصرم بعده ای ینعدم ذلک السکون بعد
ذلک الآن قوله الحرکة العرضیة کالحرکة لجالس السفینة قوله للحجر المدفوع
فان المیل الصاعد للحجر المدفوع قائم بالذات بالرافع ومیل الحبة
الی الهبوط لیس کذلک بل المیل الهابط قائم بالذات بالحبة

هذا اذا لم يكن الحبة بعد الوصول الى الجبل ملاصقا له متصلا به بل يكون منفكا عنه ليمكن ان يقوم بالحبة ميل ما بطا اما اذا كانت الحبة بعد الوصول مماسا للجبل غير منفك عنه فلا نظا ان ميله ح يكون عرضيا غير ذاتي قوله وقد يجاب اى عن اصل الشبهة قوله وقفت ثم رجعت فان قلت اذا وقفت الحبة ووقفت الريح فيلزم سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف الهواء ممنوع لجواز تكاثفه بمصادمة الجبل على انا نقول يجوز حوق الهواء بمصادمة الجبل حين وقوف الحبة يجوز استلزامه لا يخفى ان هذا الجواب ليس حاسما لمادة الشبهة بل الشبهة باقية بعد فانا اذا فرضنا سقوط حجر قدر الف من ورمينا حبة الى الفوق بحيث نرى ملاقاتها مع الحجر يلزم ان يسكن الحجر في الجو وهو خلاف البديهة قوله لان حركته الذاتية اى حركته التي قامت حقيقة وبالذات قوله كل وضع لان حركة الفلك لما كانت وضعية فيكون المهروب عنه والمطلوب وضعا من الاوضاع والنقطة انما تكون مطلوبة ومهروبا عنها اذا كانت الحركة اينية قوله يجوز ذلك اى كون ذلك الوضع مرادا او غير مراد قوله والاغراض اذ لا غرض لما لا شعور له قوله ذلك الوضع اى الوضع المتروك قوله اعادة المعدوم فيكون الوضع الذي يتوجه اليه المتحرك غير الوضع الذي تركه فيكون التوجه والترك بالنسبة الى شيئين فلا يكونان واحدا بل طلبا وانما قال بل طلبا ليلايم قوله فيما سبق لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة قوله انما يلزم ذلك اى سكون الجسم عند ايصال الطبيعة اياه الى الحالة المطلوبة قوله فلا اى فلا يلزم السكون بل لابد ان يتحرك دائما اذ المطلوب هو نفس الحركة لا امر اخر قوله يطلبها اى يطلب الفلك تلك الحالة

فصل في ان الفلك متحرك بالارادة

قوله ليس كذلك اى ليست منتهية الى السكون بل حركته المستديرة دائمية على ما سبق من ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما قوله عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة بالانسان قوله المتشابهة الحالة اندفع به النقض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام قوله المركبة الالية لانه لا يلزم من انقسام هذه الاجسام انقسام القوى الحالة فيها ووجه الدفع ان القوة المتشابهة الحالة في الجسم البسيط يتجزى بتجزى الجسم بلا شبهة والا لما كانت اجزاء الجسم متساوية بالكل في الحقيقة فالقوى الحالة في الاجسام المركبة خارجة فلا نقض قوله فالمحرك للفلك اى المحرك البعيد للفلك ليس قوة جسمانية واما المحرك القريب فهو قوة جسمانية على ما سيجي قوله المذكورة وهي المتشابهة الحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه قوله فهي قابلة اى القوة قابلة للتجزى والانقسام بسبب تجزى الجسم وانقسامه فانقسامها تابع لانقسام الجسم قوله كل منهما قوة لان جزء القوة قوة ايضا قوله كنسبة جزء الجسم فان جزء الجسم اذا كان نصفا منه كان جزء القوة نصفا من القوة وان كان جزء الجسم ثلثا او ربعا او خمسا له فجزء القوة الحالة في ذلك الجزء من الجسم ثلث او ربع او خمس لكل القوة قوله او اكثر منه في التاثير وذلك لانه اذا لم يكن انقص من كله فهو بالضرورة اما مساو له او اكثر منه لا يخفى ان قول المص والا كان مساويا للكل كاف في اثبات المط ولا حاجة الى قول الشارح او اكثر لانه اذا كان الجزء اكثر كان جزء الجزء مساويا للكل بالضرورة وجزء الجزء جزء فثبت ان الجزء ح يكون مساويا لكله هف قوله الا باعتبار قوتين القوة الطبيعية

الجسم ما اذا حركت جسمها ولم يكن معها في جسميتها معاوقة
فلا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول
لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتض للتحريك ولا مانع عنه
والا لما عرض له خلافه بل ذلك لقوة تحله فصغره وكبره اذا فرضنا بها
مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك والا
لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا بل ان عرض تفاوت
كان ذلك بسبب القوة فانها يختلف باختلاف محلها قوله
تفاوتهما اي تفاوت المحركين فالمجموع اي اذا كانت الجملة
تقوى على مجموع ما يقوى عليه الاجزاء قوله على ما هو زائد لانا قد بينا
ان الجملة تقوى على ما تقوى عليه الجزء مع زيادة قوله والمئات
مع ان المئات اكثر من الالوف قوله لا يلزم من اتصال جواب
عن سؤال مقدر وهو ان الاتساق اذا كان بمعنى الاتصال
في نفسه ويكون زيادة غير المتناهي على غير المتناهي المتسق
النظام باطلا يلزم ان لا يكون الشهور الغير المتناهية ازيد من
السنين الغير المتناهية مع ان البديهة تحكم بتلك الزيادة فاجاب
عنه بقوله ولا يلزم الخ حاصله ان الزمان وان كان في نفسه متصلا
واحدا بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى وامتناع تتالي الانات
لكن الشهور والسنين لا يحصلان الا اذا اعتبر الانفصال بين
اجزاء الزمان المفروضة فيه فيكون الشهور والسنين غير متسق
النظام بالمعنى المذكور فلا يكون زيادة احدهما على الاخر محالا قوله
للاجزاء المفروضة لان الزمان في نفسه متصل واحد لا جزء له بالفعل
فيكون اجزاؤه فرضية منه انه يرد عليه اي يرد على هذا
القائل ما لا يندفع عنه لانه لما فسر اتساق النظام بالاتصال في

نفسه

نفسه وحكم بان الزيادة على غير المتناهي انما تستحيل اذا كان النظام
متسقا اما اذا لم يكن متسقا فلا استحالة فيه كالشهور والسنين
فيرد عليه انه ح لا يتم الدليل المذكور في كلام المص لانه يجوز ان يكون
جزء القوة تقوى على جملة غير متناهية من التحريكات ويكون المجموع
زائدا عليه ولا استحالة فيه لان الحركة ليست متسقة النظام بهذا
المعنى قوله وهو حاصل لان الحركة كالزمان والمسافة متصلة واحدة
وليس لها اجزاء بالفعل والا لزم الجزء الذي لا يتجزى بناء على كون
الزمان والمسافة والحركة منطبقة بعضها على بعض قوله ونعني بالزيادة
اي المراد فيما نحن فيه من قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام هو الزيادة على غير المتناهي في جهة عدم تناهيه وهي جهته
التي لا ينقطع في تلك الجهة فاتساق النظام اشارة الى ان المراد
هو الزيادة في جهة عدم الانقطاع قوله هذا القيد اي قيد اتساق
النظام قوله والدليل على هذا اي على ان المراد من اتساق النظام
هو عدم الانقطاع ليكون اشارة الى ان المراد هو الزيادة
في جهة عدم التناهي قوله قيد كون الزيادة بل قال فيلزم الزيادة على
غير المتناهي قوله ولا بد من ذكره اي ذكر قيد كون الزيادة في جهة
عدم التناهي غير مستحيلة لانه يجوز ان يكون غير متناه زائدا
على غير متناه اخر في جهة تناهيهما قوله واما الاتساق جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال اذا حمل اتساق النظام على عدم
الانقطاع لان الدليل لا يتم بدون ذلك على ما قلتم فنقول ان
الدليل كما لا يتم بدون ذلك كذلك لا يتم بدون قيد الاتصال
وهو ان يكون الغير المتناهي امتدادا واحدا متصلا في نفسه
وذلك لما عرفت ان غير المتناهي اذا لم يكن امتدادا واحدا

متصلا يستحيل ان يزيد عليه غير متناه آخر كالشهور والسنين
فاجاب بقوله الا ان المص قدس سره ترك ذكره لظهوره قوله لظهوره اى ظهور الانقسام
فى الحركة فان كون الحركة متصلا واحدا ظ قوله اذا كانا امتدادين
اى امرين متصلين فى نفسهما قوله فلا استحالة اى يجوز ان يكون امران
غير متناهيين ويكون احدهما زائدا على الآخر وذلك كما فى الشهور
والسنين فانهما ليسا امتدادين اى امرين متصلين فى نفسهما
وكما فى خطين غير متناهيين يكون مبدأ احدهما وسط الآخر ولا
استحالة فى ذلك ايضا لان اللازم على هذا التقدير هو زيادة غير
المتناهى على غير المتناهى فى الجهة التى تناهيا فيها ولا استحالة فى ذلك
انما المحال هو الزيادة فى جهة عدم تناهيهما قوله فى الز[illegible]ورة اى زيادة
غير المتناهى على غير المتناهى قوله الى هذين القيدين اى كونهما متمادين
وكون مبدائهما واحدا قوله فى الطرف المقابل وهو الطرف الذى
لم ينتهيا فيه قوله فى الخلال اى فى الوسط فانا اذا فرضنا حركتين
ابتدأتا معا ويكون احدهما سريعة والاخرى بطيئة فلا شك
ان السريعة ازيد من البطيئة قوله لان القسمة الخارجية نعم الجسم
قابل لانقسامات غير متناهية بحسب الفرض العقلى لا الخارجى
قوله على جملة متناهية لا على جملة غير متناهية كما مر قوله متناه اى هو
متناه بالفعل قد سبق تحقيقه قد سبق فى مبحث اثبات الهيولى
من ان المراد من قولهم ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية
هو انه لا ينتهى فى الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام
بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله
تعالى غير متناهية بمعنى ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن
ان يتجاوزه قوله لا ينافى ما ذكرنا فانه لا تنافى بين كون الجسم قابلا

قوله

قوله ص

فى الزيادة الصورة ... ين

لانقسامات غير متناهية بمعنى لا يقف وكونه غير قابل لها بمعنى وجود ما
بالفعل قوله من الحركات فلما كان حركة الفلك غير متناهية على ما سبق
من ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما فلا يجوز ان يكون القوة
المحركة للفلك قوة جسمانية فيكون المحرك له قوة مجردة عن المادة
وذلك ما اردناه قوله كنفسه الخيال الينا الامام الرازى جعل مبدأ الارادة
الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى منطبعة
فعلى رأيه يكون للفلك نفسان ورد عليه المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات
بان هذا شئ لم يذهب اليه ذاهب قبله فان الجسم الواحد يمتنع
ان يكون ذا نفسين اى ذاتين متباينين هو آلة لهما معا بل مذهب
الشيخ هو ان لكل فلك نفسا واحدة مجردة يفيض عنها صورة جسمانية
على مادة الفلك فيقوم بها هى وهى تدرك المعقولات بذواتها
وتدرك الجزئيات بجسم الفلك بواسطة تلك الصورة التى هى
باعتبار تحريكها قوة كما فى نفوسنا وابداننا قوله وعدم رجحان اى لكون
الفلك بسيطا فلا يجوز ان يحل القوة الجسمانية فى بعض
اجزائه دون بعض والا لزم الترجيح من غير مرجح لتساوى جميع
الاجزاء المحلية قوله يسمى نفسا منطبعة لانطباعه وانطباقه
على جرم الفلك قوله الافلاك الجزئية كالحوامل والتداوير والمدير
والمائل وغير ذلك قوله يتعلق بالكوكب اى يتعلق تلك النفس
بالكوكب اولا ثم بواسطة الكوكب تتعلق بالفلك قوله من الافلاك
المذكورة اى الافلاك الكلية والجزئية معا قوله وكذلك كل كوكب قالوا
لا ميت فى الافلاك فكما ان الافلاك الكلية ذو نفس وذو حيوة
كذلك الافلاك الجزئية وجميع الكواكب والمتممات ذو حيوة ولها
ادراكات وحالات ذوقية ولذات فى حركاتها اذ بها تنال

راجع

كل منها الى ادراك ولذة من المبادى العالية قوله لان التحريكات حاصله
ان للفلك حركة ارادية جزئية اما ان حركته ارادية فلما مر من ان
الفلك متحرك بالارادة واما انها جزئية فلان الحركة لا يمكن ان تحقق
الا في ضمن جزئى من جزئياتها فتلك الحركة الجزئية الارادية لابد لها
من محرك يكون له شعور بتلك الحركة الجزئية فذلك المحرك المدرك
اما ان يحرك عن تصور كلى او تصور جزئى قوله لتصور امطابقا لشاكله
الى ان الشوق مثلا يحصل بمجرد تصور الشئ ملائما سواء كان ملائما
في الواقع اولا يكون وكذا النفرة تحقق بمجرد تصور الشئ منافرا
سواء كان منافرا في الواقع ام لا يكون وذلك ظ قوله امالان
يقع ان يقع ذلك التحريك الجزئى بسبب تصور كلى وجزئى قوله
نسبته على جميع الجزئيات على السوية وذلك كما اذا تصور نا افراد
الانسان بعنوان الضحك وفرضنا ان شيئا من تلك الافراد
لم يتصور بعنوان او سوى الضحك فالعقل الصريح يحكم بانه لا يمكننا
ان نحكم على بعض معين من تلك الافراد بشئ من الاحوال يكون
ذلك الحال مختصا بذلك البعض المعين ولا يوجد في فرد اخر فلا
بد للحكم على ذلك المعين من تصوره على الوجه الجزئى فكذا حال
الفعل والايجاد ولابد فيهما من التصور على الوجه الجزئى والالامتنع
قوله لان تصوره اى تصور الفعل قوله على وجوده اى وجود الفعل
قوله قبل حدوث السواد اى السواد المعدوم لا يدركه الا العقل
وادراك العقل للاشياء يكون على الوجه الكلى وضم الكلى الى الكلى
لا يفيد الجزئية في هذا المحل والحاصل ان تصور الشئ على الوجه
الجزئى لا يحصل الا من طريق الحواس دون العقل والحواس لا يدرك
المعدومات بالضرورة فادراك الحواس للشئ يتوقف على وجود

ذلك

ذلك الشئ فلو توقف الوجود على التصور الجزئى لدار قوله لا يكون الا كليا
وذلك لان ضم الكلى الى الكلى لا يفيد الجزئية على ما تقرر في موضعه واورد
عليه ان ضم الكلى الى الكلى قد يقلل الاشتراك بلا شبهة فلم لا يجوز ان ينتهى
التقليل الى حد يمنع الشركة لابد لنفى هذا من دليل قوله من حيث تخصيصه
المانعة اى على الوجه الجزئى اذ لا معنى للجزئى الا المانع من فرض الاشتراك
بين كثيرين قوله لكان دور التوقف كل من التصور الجزئى والوجود على
الاخر لا على حصوله في الخارج حاصل الجواب ان التصور الجزئى
وان توقف حصوله على الاحساس باحدى الحواس لكن لا نم توقفه
على احدى الحواس الظاهرة ليتوقف على كون المحسوس وجودا
في الخارج بل الاحساس باحدى الحواس الباطنة وهو الخيال كاف
في حصول التصور الجزئى ووجود الاشياء في الخيال لا يتوقف
على وجودها في الخارج فانا قد نتخيل اشياء لا وجود لها في الخارج
فلا دور قوله لحصوله في الخارج كما اذا تخيلنا شيئا اولا ثم نفعله
على وجه تخيلناه له قوله اذ الدليل مخصوص اى الدليل الذى اقاموه
في ان النفس لا تدرك الجزئيات بل المدرك لها انما هو الالات
والحواس وهو ان النفس مجردة غير منقسمة الى الاجزاء الباطنها
فلا يمكن ان يرتسم فيها ما هو منقسم والا لزم انقسامها
ايضا لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل فلا بد من ارتسام
ذلك الامر المنقسم في الالات التى هى امور منقسمة ايضا
وظ ان هذا مختص بالامور المنقسمة وهى الجسمانيات
فيجوز ان يرتسم امر غير منقسم كالعقل وغيره في النفس ومع
لا يلزم انقسامها قوله وهى اصغر اى ترسم في المدرك تارة
صورة صغيرة وتارة صورة كبيرة وظ ان الصغر والكبر صفتان

مختلفان لايتصف بهما شئ واحد فيكون هناك صورتان احديهما
صغيرة والاخرى كبيرة قوله لاختلاف الصورتين اى اذا كانت الصورتان
مختلفتين بالصغر والكبر فلابد لاختلافهما من علة فتلك العلة اما كون
الصورتين مختلفتي الحقيقة له قوله او لاختلاف الماخوذة اى ذو الصورة
التى اخذ منه الصورتان قوله من المدرك بان يكون محل كل منهما غير محل
الاخر فاختلاف المحلين صار منشا ولاختلاف الحالين قوله وثانيها
فيهما اى الصورتين فى الاعراض قوله ممتنع لامتناع قيام عرض واحد
بمحلين قوله لتشخصاتهما بان يقوم لكل منهما تشخص من الاعراض مغاير
لما قام بالاخر وان كان ماهية العرض واحدا قوله من نوع واحد
كصورتين من الانسان قوله من خارج لجواز ان تتخيل اشياء لا وجود
لها فى الخارج فتعين القسم الثالث وهو ان يكون اختلاف الصورتين
لاختلافهما فى المحل قوله غير ما ارتسمت لانه لما كان اختلاف الصورتين
فى الصغر والكبر باعتبار المحل المدرك فلابد ان يكون المحل المدرك
منقسما حتى يمكن اتصافه بالصغر والكبر ويكون اتصاف الصورة
الحالة فيه بالصغر والكبر لاجل اتصافه بهما وذلك كاتصاف البياض
مثلا بالصغر والكبر باعتبار اتصاف القرطاس بهما قوله ان القوة
الجسمانية على ما سبق فى الفصل السابق فى اثبات ان القوة
المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة قوله وهل هو قوله هل الا
الانكارى اى ليس هذا الا تناقض قوله بان مبادى التحريكات اى
فاعل التحريكات الفلكية قوله بواسطة نفوسها اى النفوس الجسمانية
آلة لا فاعلة قوله ورد اى رد ذلك الجواب قوله لانها اى القوة الجسمانية
قوله اذا كانت واسطة اى اذا كانت واسطة كانت مباشرة
قوله مدة غير متناهية وانما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية

لان

لان حركة الفلك لما كانت دائمية فوجب ان يكون المحرك والواسطة
فى ذلك ايضا دائمية على ما لا يخفى قوله وقد يجاب ايضا والفرق بين هذا
الجواب والجواب المذكور سابقا بقوله واجيب عنه ان فى هذا
الجواب تسليم لكون النفس المنطبقة فاعلة للتحريكات الغير المتناهية
لكن طريان الانفعالات عن النفس المجردة واسطة فى كونها فاعلة
بخلاف الجواب السابق فان فيه منع لكون النفس المنطبقة فاعلة بل
الفاعل هو النفس المجردة والنفس المنطبقة واسطة قوله طريان الانفعالات
اى النفس المنطبقة تنفعل عن النفس المجردة وتتاثر عنها وبواسطة ذلك
الانفعال والتاثر يمكن ان يؤثر ويحرك الفلك قوله ابتداء من غير اى
بغير واسطة قوله وذا لا ينافى اى امتناع الصدور ابتداء لا ينافى الصدور
بواسطة عنها اى عن النفس المنطبقة قوله من غيرها وهو النفس المجردة

الفن الثالث فى العنصريات اى الاجسام المنسوبة الى العنصر
سواء كانت بسيطة او مركبة قوله فى البسايط اى التى لم تتالف من
اجسام مختلفة الحقيقة قوله وهى اربعة بالاستقراء واستفيد عددها
من ازدواجات الكيفيات الفعلية والانفعالية فانهم وجدوا
العناصر لا تخلو عن حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة ولم يجدوا
ما يشتمل على واحدة منها فقط ولم يمكن اجتماع الاربعة والثلثة
لما بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة من التضاد
فتعين اجتماع اثنين من الكيفيات الاربع فى كل بسيط عنصرى
فالجامع بين الحرارة واليبوسة هو النار وبين الحرارة والرطوبة
هو الهواء وبين الرطوبة والبرودة هو الماء وبين البرودة واليبوسة
هو الارض شرح تجريد قوله بالاستقراء قال الامام من حاول حصر
البسايط العنصرية بتقسيم عقلى فقد حاول ما لا يمكن الوفاء به

عن اصل الاعتراض المذكور بقوله قيل قد ثبت بالبرهان

قوله والا لشغل اي لو لم يكن مخالفا لكان بينهما مخالفة موافقة
فيلزم ان يشغل كل واحد منهما حيز الاخر قوله حيز الاخر مع انه لا يشغل
شيء منهما حيز الاخر قوله المناسب اي المناسب في هذا المقام ترك
لفظة كل في قول المص والا لشغل كل واحد منهما بالطبع والاكتفاء
بقوله والا لشغل واحد منهما اذ لا يلزم من عدم تخالف الكل توافق
الكل لجواز موافقة بعضها مع بعض ومخالفة بعض آخر مع آخر
قوله والتالي باطل اي شغل كل واحد منهما حيز الاخر باطل قوله للكون والفساد
اي لزوال صورته وحدوث صورة اخرى قوله مع الثلثة الباقية وضرب
الاربعة في الثلثة يحصل منه اثنا عشر قوله وهي التي اي الستة المذكورة
قوله واما الستة الباقية اي التي لم يتعرض المص لها قوله يعني انقلاب
الارض فان الارض ينقلب ماء اولا ثم الماء يصير هواء قوله والماء
نارا فان الماء يصير اولا هواء ثم الهواء يصير نارا قوله انقلاب الارض
نارا فان الارض يصير نارا والماء يصير هواء والهواء يصير نارا
فههنا واسطتان هما الماء والهواء تخيل الاجزاء الارضية
نارا فيصير واسطة قوله لان الماء الصافي انما قيد الماء بالصافي الارض نارا ثم غيره صح
لئلا يتوهم ان الحجر الحادث قد كان اجزاؤه موجودة في الماء
فلما زال الاجزاء المائية اجتمع تلك الاجزاء الارضية فانعقدت
حجرا فلما قيد الماء بالصافي اندفع ذلك التوهم يقرب منه في الحجم
وانما قال يقرب منه في الحجم لئلا يتوهم ايضا ان الماء لم ينقلب حجرا بل
الاجزاء الارضية الموجودة في الماء اجتمع وانعقد حجرا ووجه دفع
ذلك التوهم ظاهر لانه لو كان الحجر متكونا من الاجزاء الارضية الموجودة
في الماء لوجب ان يكون حجم الحجر اصغر بكثير من حجم الماء مع انه ليس كذلك
لقربهما في الحجم قوله بالتبخر اي صيرورته بخارا قوله والنشوب اي ظهوره

في الارض وقيل ذلك اي انقلاب الماء حجرا قوله معاين اي مشاهد
بالعين قوله والحجر يتحلل اي الارض ينقلب ماء كالحجر المنحل الى الماء بالحيل
الاكسيرية قوله بتصعيره اي بتصيير الحجر ملحا قوله ثم اذابته اي اذابة ذلك
الملح بالماء قوله كما ترى في قلل الجبال وكما في الطاس المكبوب على الجمد
فانه تركبه قطرات الماء كلما تنحيها حدثت مرة بعد اخرى وليس
ذلك بالترشيح من داخل الطاس لان الماء لا يصعد ولانه لو كان
بالترشيح لكان من الماء الحار اولى لانه الطف فهو اميل للنفوذ في تلك
المسام الضيقة وكما في النفخ فان الهواء الذي في الكور يصير نارا
قوله لرؤيت ولاحرقت سقف الحجمة فاذا اي حين لم يكن الرؤية
والاحراق فكان قد انقلب هواء قوله وايضا النار اي النار ايضا
ينقلب هواء كما في النار الكائنة في كور الحدادين فانه ينطفي ويصير
هواء قوله على الصورة الطبيعية اي الصور التي للعناصر لانها اي
العناصر قوله نفس الصور وكذا اذا كانت جزء للصور الطبيعية
قوله لساير العناصر فانه يجوز ان يكون لعنصر كيفية لا ينفك عنه
ولا يستحيل الى كيفية اخرى كرطوبة الماء مثلا قوله سواء كانت حقيقة
البسيط الحقيقي هو الذي لا يكون مؤلفة من اجسام مختلفة
الحقيقة كالماء مثلا والبسيط الاضافي هو الذي يكون اجزاؤه
اقل بالنسبة الى ما اعتبر بساطته بالقياس اليه كالادوية التي
يتألف منها ادوية اخر قوله مطلقا اي سواء كان بينهما غاية الخلاف
والتباعد او لا تكون قوله والا لم يكن اي لو اريد التضاد الحقيقي
يخرج المزاج الثاني عن تعريف المزاج اذ المزاج الثاني قد
يحصل من اجسام لا يكون بينهما غاية الخلاف كمزاج الذهب
قوله لتشابههما اي تشابه الزيبق والكبريت في الكيفية قوله

بخلاف المصطلح وهو الايراد من التضاد التخالف مطلقا قوله وكما ان بين
السواد قال المحقق الدواني والتحقيق انهم اعتبروا السواد والبياض
شاملين لجميع المراتب على سبيل التقابل فان الطرفين احدهما بياض
محض والاخر سواد محض وهما متضادان بالحقيقة وما بينهما من المراتب
بالنسبة الى ما هو اقرب منه الى البياض الذي هو الطرف سواد
وبالنسبة الى ما هو اقرب الى السواد الذي هو الطرف بياض
فالتقابل بين الاوساط انما هو من حيث ان احدهما سواد بالنسبة
الى الاخر والاخر بياض بالنسبة اليه فالمعتبر في التضاد الحقيقي ان
يكون بينهما غاية الخلاف والتباعد سواء وجد بينهما اوساط او لم
يوجد لا بد لاجل الاوساط من قسم خامس فان لها حيثيتين التخالف
والتشابه والتقابل انما هو من حيثية التخالف واذا كان التضاد بين
الاوساط بهذا الاعتبار فيمكن تحقق التضاد بين المركبات ايضا
بهذا الاعتبار بعض المحققين هو المحقق الطوسي حيث قال
في التجريد فيفعل الكيفية في المادة فيكسر صرافة كيفياتها قوله وانكسار
سورة البرودة جواب عن سؤال مقدر كان قائلا يقول كسر الحرارة
لسورة البرودة انما هو لاجل سورة الحرارة فيكون للسورة ايضا
مدخل في الانكسار فلو كان المنكسر هو السورة لزم ان يكون السورة
في زمان واحد منكسرا منعدما وموجودا باقيا وانه جمع بين النقيضين
فاجاب بان السورة لا دخل لها في الانكسار بل نفس الكيفية قد
تكسر بدون ان يكون لها سورة كما في الماء الفاتر قوله لا يجب ان يكون
بسورة ذهب بعضهم الى ان الحق ان يقال لا فعل ولا انفعال بين
العناصر المجتمعة بل اجتماعها على صرافة كيفياتها متصغرة متماسة
مع تمام زوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود كيفية اخرى متوسطة

بينهما

بينهما فايضة من المبداء على تلك العناصر قوله فان الماء الفاتر ورد المحقق
الدواني هذا القول في حاشية التجريد بانه لو كان الكاسر اصل الكيفية
من غير مدخلية السورة لكان كسر الماء الفاتر لسورة الحرارة مساويا
لكسر الماء الشديد البرد لاتحاد اصل الكيفية فيهما فلما لم يتساويا علم ان
للشديد مدخلا في الكسر المخصوص حتى لو كان الكيفية اضعف او اشد
كان كسرها اضعف او اشد واذا كان للشدة مدخل فاما ان يكون
فاعلا او شرطا فيلزم بقاء السورتين مع زوالهما وانه محال كيفية
متوسطة ومعنى توسطها ان يكون اقرب الى كل من الكيفيتين المتضادتين
مما يقابلها بمعنى ان يستسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس
الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة شرح تجريد قوله متشابهة في اجزائه
ومعنى تشابه الكيفية المزاجية في الكل ان الحاصل في كل جزء من
اجزاء الممتزج يماثل قوله الحاصل في الجزء الاخر اي يساويه في الحقيقة
النوعية من غير تفاوت الا بالمحل حتى ان الجزء الناري كالجزء
المائي في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكذا الهوائي والارضي
شرح تجريد قوله تلطف اي الاجزاء المائية قوله لا تمايز بينهما اي بين الاجزاء
المائية والهوائية قوله ليست تعليلا لان صيرورة الهواء المجاور للماء
باردا لا دخل لها في تكاثف البخار وصعوده قوله سحابا ماطرا فان انعقاد
البخار الكثير سحابا ماطرا انما هو بسبب صيرورة الهواء المجاور للماء
باردا فان الهواء اذا صار باردا ينقلب بالماء فيتكثر الاجزاء المائية
في البخار الصاعد فيصير بسبب كثرة البرودة متكاثفا فيصير سحابا وبسبب
كثرة الاجزاء المائية في ذلك البخار الصاعد وتلاصق بعض تلك
الاجزاء المائية مع بعض آخر لاجل البرودة يصير متقاطرا وما بينهما
من الاعمدة وذي الذوابة قوله ولا يصل اليه لبعده من الارض

قوله اثر شعاع الشمس م اعلم انهم ذهبوا الى ان الشمس ليست حارة
والا لكان قلل الجبال احر من الوهاد ولقرب القلل الى الشمس وبعد الوهاد
عنها بل الحرارة تحدث من وصول شعاع الشمس الى وجه الارض وانعكاسه
عنه ولذلك يرى الوهاد احر لتراكم الاشعة المنعكسة فيها فما وصل اليه
الشعاع المنعكس من وجه الارض يصير حارا والا فلا قوله والطبقتان الاوليان
منها اى من اربع طبقات قوله على صرافة برودتها فظهر ان منشأ السحب
وغيرها لا يكون الا الطبقة الثالثة التى تستفيد كيفية البرد من الماء ليصير
بسبب البرودة متكاثفا فيكون سحابا ماطرا وما يتعلق بهما قوله بواسطة
البرد فان فعل البرودة اجتماع المختلفات وتكاثفها قوله اجتمع ذلك
البخار يمكن ان يقال ان الاجتماع يصير سببا لتلاصق بعض من تلك الاجزاء
المائية مع بعض آخر فيكون المجموع بعد الملاقات ثقيلا فينعاطر قوله
تنزل بردا وانما يستدير ويصير كالكرة بالحركة السريعة الخارقة للهواء المقابلة
فينحى الزوايا عن جوانب القطرات المنجمدة فينعقد سحابا اى يصير ذلك
البخار سحابا ماطرا قد بينا وجهه فيما سبق قوله اذا اصابه بردا ما اذا لم يصبه
برد فقد يتحلل ويصير هواء اذا اصابه حرارة وقد لا يتحلل وينعقد سحابا
غير ماطر قوله وقد لا ينعقد اى لا ينعقد البخار سحابا قوله اى برد الليل وانما
خص البرد ببرد الليل لان حدوث الطل والصقيع انما يكون فى الليل فوجب
ان يكون سببهما ايضا فى الليل قوله وقد يتكون قال الامام الرازى تكون
هذه الاشياء فى الاكثر من تكاثف البخار وفى الاقل من تكاثف
الهواء قوله الاقسام المذكورة اى المطر والثلج والطل والصقيع والضباب
قوله لا تمايز بينهما اى بين الاجزاء النارية والاجزاء الارضية اذا ارتفع
مع البخار دخان اى اذا اتفق ان يرتفع مع الدخان بخار واختلطا فى الجو
وتكاثف البخار وانعقد سحابا واحتبس الدخان بين السحاب فالدخان

ان كان باقيا على حرارته يقتضى الصعود وان زال سخونته فالاجزاء الارضية
التى كانت معه يقتضى النزول لكونها ثقيلة ولا يمكن الصعود والنزول
الا بتمزيق السحاب فيحصل الاقسام المذكورة مع البخار يختلطان
اختلاطا لا ينتهى الى حد التشابه فاندفع ما قيل انه اذا حصل الاختلاط
بينهما لزم ان يحصل هناك فراغ ضرورة اجتماع العناصر وما قيل
من انه اذا حصل الاختلاط فكيف يتصور انعقاد بعض واحتباس
بعض آخر ولو سلم فكيف يتصور البقاء على الحرارة ولو سلم يتصور
التمزيق العنيف بهذا القدر من الصعود والنزول فيحد استبعاد
قوله لما فيه من الدهنية اذ الدخان قد يكون فيه دهنية لما فيه من
الاجزاء الارضية التى لها دهنية قوله وينطفى بسرعة وينقلب هواء
قوله ولا ينطفى حتى يصل وقد يصل الدخان فى ارتفاعه الى كرة النار
فيحترق الدخان ح كالشمعة التى تطفأ ويحاذى بها من تحت شمعة
مشتعلة فيشتعل الدخان الواصل الى الفوقانية ويتصل النار التى
وقعت فى ذلك الدخان بالشمعة التحتانية فيشتعل بهذه النار
فما كان من الدخان لطيفا صار مشتعلا فتنفذ فيه النار بسرعة فيرى
ذلك المشتعل كأنه كوكب ينقض وهو الشهاب وما كان كثيفا
تتعلق به النار وتبقى اياما او شهورا فيحدث النيازك وذوات
الاذناب وذوات الذوائب وغيرها قوله فربما صار لطيفا وذلك بسبب
تلطيف الحرارة الاجزاء الكثيفة الغليظة واحالتها نارا او هواء قوله
ينفذ فى المتخلخل للطافة الدخان واشتمال المتخلخل على الخلل فينفذ من
الخلل قوله ويذيب الاجسام المندمجة لعدم اشتمالها على الخلل
التى يمكن نفوذ الدخان قوله فيحرق كل شئ اصابه سواء كان متخلخلا او
او مندمجا قوله هو متحركا اى ينقلب الاجزاء المائية التى فى السحاب

هواء فيصير الكل هواء متحركا وهو الريح قوله وايضا يتموج الهواء ويدفعه
الى الجوانب فيصير الهواء المندفع متموجا ويحصل الريح قوله الى جهة اخرى
فالهواء الذي في تلك الجهة يتموج فيحصل الريح قوله اي ازدياد مقداره بال
تخلخل قوله ويضعف تلك المدافعة جواب عما يمكن ان يورد ههنا ويقال
انه اذا كان الهواء المندفع مدافعا لما يجاوزه من الاهوية لزم من اندفاع
هواء الى جهة اندفاع جميع الاهوية التي في تلك الجهة فيلزم من حدوث
الريح في الشرق حدوثه في الغرب وبالعكس وكذا الجنوب والشمال
مع ان العيان يكذبه بل يلزم ان لا يقف ابدا الريح الحادث من جهة
لان الهواء اذا اندفع الى جهة تجمع الاهوية التي في تلك الجهة يندفع فلا بد
ان يندفع الاهوية التي في جهة يقابلها الى الامكنة الاهوية المندفعة اولا
ضرورة امتناع الهواء فاجاب بقوله ويضعف قوله بتحرك الهواء فمن حركته
يحدث الريح قوله بسبب تبرد الدخان المتصعد فان الدخان اذا تبرد فارقته
الاجزاء النارية وبقيت الاجزاء العرضية فينزل تلك الاجزاء الارضية
لثقلها الى السفل ويتموج الهواء بنزولها فيحدث الريح قوله وبنزوله فبنزوله
يندفع الهواء فيحدث الريح على ما مر قوله بكيفية سمية لمجاورته ومخالطته
بالاشياء التي لها سمية قوله بالاشعة اي بالاشعة المنعكسة من الشمس
قوله بينها اي بين الرياح المختلفة الجهة قوله كانها تلتوي اي الاجزاء الارضية
قوله وهي الاعصار المسمى بالفارسية بكرد باد قوله في اجزاء رشية صغيرة
انما اشترط كونها صغيرة لما سيجيء من انها اذا كانت صغيرة ادت
اللون دون الشكل قوله صقيلة لينعكس الشعاع عنها قوله غير متصلة اذ لو
كانت متصلة لكانت مؤدية لشكل المضيء دون لونه فقط فلا يحصل
قوس قزح ولانه لو اتصلت لكبر حجمها فيلزم ان ينزل الى السفل لثقلها
قوله على وضع ينعكس الشعاع انما قال ذلك لان الاجزاء الرشية

كيف

كيف ما اتفقت لا ينعكس عنها الشعاع البصري الى الشمس فلا يحصل قوس
قزح قوله الى الشمس على ان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على
الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس
المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع
الضلع الاخر لزاوية الانعكاس ملازمة قوله الى الشمس لكونها صقيلة
قوله ضوءها اي ضوء الشمس قوله اذا صغر جدا ادى اللون وذلك كالمرآت
المدقوقة فانها تؤدي اللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء اي
اذا كانت تلك الاجزاء مؤدية للون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء
على هيئة مستضيئة كانها شيء استضاء من الشمس قوله اقل من نصف
الدائرة كما هو المشاهد من كون المحسوس اقل من النصف اذ الدائرة
هي السطح المستوي المحاط بالخط المستدير على وجه يمكن ان يفرض
في وسط ذلك السطح نقطة يتساوي جميع الخطوط الخارجة من تلك
النقطة الى ذلك الخط المحيط وظاهر ان المحسوس من قوس قزح ليس
نصف ذلك السطح بل اقل بكثير من النصف وسيظهر سبب ذلك عن قريب
لانتقاض الاجزاء سيظهر وجه ذلك عن قريب قوله لتصير كالمرآت
اي لتصير تلك الاجزاء قوله شفاف كما يظهر ذلك في بعض اجزاء المرآت
اذ قلع مانع ورائها قوله لو صح ذلك اي لو صح ما ذكرتم من السبب في
قوس قزح من انعكاس الشعاع عن الاجزاء الرشية ووقوعها على
الشمس لجاز ان يرى في الجو في بعض الاوقات شيء غير مستدير
على الوان قوس قزح فان الاجزاء الرشية منبثة في الجو فيجوز ان
ينعكس من جميعها الشعاع ويقع على الشمس مع انه لم ير احد الاجزاء
التي لها الوان قوس قزح الا على هيئة مستديرة قوله انه لا بد من تساوي
زاوية الشعاع واثبتوا ذلك التساوي بانا نعلم بالتجربة انه اذا وقع

الضوء من المضئ على جسم صقيل انعكس الضوء من الصقيل الى جسم
اخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضئ من الصقيل بشرط ان يكون جهته
محاذية لجهة المضئ كما يرى من انعكاس الضوء من الشعاع النافذ في كوة
الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة والزاوية الحادثة على سطح
الصقيل بين خطى الشعاع والانعكاس تسمى بالزاوية الاولى واذا توهم
سطح هذه الزاوية قاطعا للصقيل تحدث عن جنبتي الزاوية الاولى زاويتان
تسمى احديهما وهي التي تلي المضئ زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس
وهما متساويان والا لما كان ارتفاع النير مساويا لارتفاع الضوء المنعكس
من شعاعه النافذ في كوة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكوة لكنه
مساو على ما يشهد به الحس ويظهر من تساوي الزاويتين المذكورتين
استحالة انعكاس الشعاع الواقع عمودا على الصقيل الى جسم آخر والا
لزم مساواة الجزء الكل بل ان انعكس فانما ينعكس على نفسه ناكصا
على عقبه والا نفذ على استقامته ان لم يمنعه الصقيل عن النفوذ كذا
في شرح حكمة العين اقول ويمكن اثبات تساوي زاويتي الشعاع
والانعكاس بوجه آخر وهو ان يقال انا نعلم بالتجربة انه اذا وقع الضوء
من الكوة الى الصقيل الذي وضع في وسط البيت بحيث يكون بعد
ذلك الصقيل من الجدار الذي فيه الكوة كبعده من الجدار الذي يقابله
ينعكس ذلك الضوء الى الجدار المقابل لجدار الكوة عند موضع يكون
ارتفاع ذلك الموضع مثل ارتفاع الكوة من سطح البيت فنقول في هذه
الصورة المفروضة يحدث من وقوع الشعاع من الكوة الى الصقيل
وانعكاسه منه الى الجدار المقابل للكوة مثلثان احدهما هو الحاصل من الخط
الشعاعي والخط الذي يتوهم في سطح البيت من الصقيل الى جدار الكوة
وثانيهما هو الحاصل من الخط الانعكاسي والخط الذي في سطح البيت والخط

الذي

الذي في الجدار المقابل فالخطان اللذان في سطح البيت متساويان
لانا لو فرضنا الصقيل في وسط البيت بحيث يكون بعداه من الجدارين
متساويين وكذا الخطان اللذان في الجدارين متساويان لفرض
تساوي ارتفاع الكوة ارتفاع موضع الانعكاس والزاوية التي بين
خط الارتفاع والخط الذي على سطح البيت في كل من المثلثين قائمة
لكون الجدار عمودا على سطح البيت فيكونان متساويين لان
الزاوية القائمة كلها متساوية ويلزم من ذلك تساوي ساير الزوايا
والضلعان الباقيان من المثلثين كل لنظيره على ما برهن عليه اقليدس
في الشكل الثالث من المقالة الاولى من كتاب الاصول من انه اذا ساوى
ضلعان وزاوية بينهما من مثلث ضلعين وزاوية بينهما من مثلث
آخر كل لنظيره تساوى الضلعان والزوايا الباقية والمثلثان
كل لنظيره وفيما نحن فيه لما كان نظير زاوية الشعاع هو زاوية الانعكاس
فيلزم ان يكونا متساويين وذلك ما اردناه ويمكن ايضا اثبات
تساوي الزاويتين بوجه آخر وهو انا نعلم بالتجربة ان الضوء اذا
وقع من الكوة الى وسط البيت على صقيل يكون بعد ذلك الصقيل
من جدار الكوة مساويا لبعده من الجدار الذي يقابله ينعكس الضوء
الى الجدار المقابل الى موضع يكون ارتفاع ذلك الموضع في سطح البيت
كارتفاع الكوة منه فح يحصل من خط الشعاع وخط الانعكاس والخطين
اللذين يفرضان في الجدارين واللذين يفرضان في سطح البيت
من جانبي الصقيل مثلثان فالخطان اللذان على الجدارين متساويين
لفرض تساوي الارتفاعين وكذا الخطان اللذان في سطح البيت
لفرض وضع الصقيل في الوسط والزاويتان اللتان حصلتا من قيام
الجدارين على سطح البيت متساويتان لكون كل منهما قائمة وقد

برهن اقليدس على انه اذا ساوى ضلعان وزاوية بينهما من مثلث
ضلعين وزاوية بينهما من مثلث آخر كل لنظيره ت وى الضلعان
والزوايا الباقية كل لنظيره ولما كان فيما نحن فيه زاوية الشعاع هو زاوية
الانعكاس يلزم كونهما متساويتين وذلك ما اردناه قوله على غير هيئة
الاستدارة يوهم ذلك ان اجتماع الاجزاء في الجو ليس الا على تلك
الهيئة المستديرة مع انه ليس كذلك بل الاجزاء الرشية منبثة في الجو
على انحاء مختلفة بل السبب في ذلك هو ان الانعكاس لا يتحقق الا عن
الاجزاء التي يكون في الانعكاس عنها الى الشمس زاوية الشعاع مساوية
لزاوية الانعكاس قوله وهذا اي قد يقال بان الكراسي متولد من
هذين اللونين قوله عند الحس مع انهما متشابهة فلا يكون سبب
اختلاف الوانها اختلاف الاجزاء في القرب والبعد من الشمس قوله
واما الهالة وفي المباحث المشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث
امثال هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية اقتضت
وجود ما هو لا يكون من قبيل الخيالات وهو ان يرى صورة شيء مع
صورة شيء آخر مظهر لها كالمرآت فيظن ان الصورة حاصلة في الشيء
الثاني ولا يكون فيه بحسب نفس الامر وقال الامام وهذا الذي ذكره
لا ينافي ما ذكرناه فان الصحة والمرض قد يستندان الى اسباب عنصرية تارة
والى اتصالات فلكية وتاثيرات نفسانية اخرى لكن يؤيد ان اصحاب
التجارب شهدوا بان امثال هذه الحوادث تدل على حدوث حوادث
في الارض فلولا انها موجودات مستندة الى تلك الاتصالات والاوضاع
لم يستمر هذا الاستدلال شرح مواقف قوله صغيرة ليؤدي اللون دون
الشكل على ما مر غير متصلة لئلا يسقط بثقله قوله مستديرة قد مر وجه
كونها مستديرة من وجوب مساواة زاوية الشعاع والانعكاس

قوله

قوله لما سبق من ان الاجزاء الصقيلة اذا كانت صغيرة لادى الضوء
واللون دون الشكل دائرة تامة فان الهالة قد تكون دائرة تامة
وقد تكون دائرة ناقصة لعدم الاجزاء الرشية في جميع الجوانب ولعدم
تحقق سحاب مظلم عقيب تلك الاجزاء قوله على الصفة المذكورة وهي
ان تكون اجزاؤه واقعة على نحو ينعكس من كل منها الشعاع البصري الى الشمس
ويكون وراءها شيء مظلم وغير ذلك قوله ونارة الهالة الناقصة وانا رايت
هالة الشمس مرتين حين كانت الشمس قريبة من نصف النهار لكن لا على
الوان قوس قزح قوله تشتعل طرفه العالي من كرة النار لوصوله اليها
قوله صارت غير مرئية للطافتها قوله ما يجري مجراها كالابار قوله لانا نجدها
اي العيون والقنوات قوله ومياه الابار في الصيف ازيد لشدة
برودة باطن الارض قوله وفي الشتاء انقص لضعف برودة باطن
الارض قوله والحق ان السبب ح واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار
اسباب الحوادث المذكورة فيما عدوها بل غاية سعيهم في ذلك ذكر
ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا غير فهم يجوزون ان يكون
لكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك
الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها
من الاسباب ما لا ينبغي ان يدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما
يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور ملازاده قوله سبيانه في الجملة
وح فقوله وان استحالة الاهوية والابخرة لا مدخل لها في ذلك يبقى
بلا دليل فالاولى تركه قوله عديم المسام اذ لو كان لها مسام لامكن ان
يخرج البخار من ذلك المسام ولا يمكنه النفوذ لغلظه وكون المجاري
ضيقة وكذا الريح او الزلزلة تحدث ايضا من احتباس الريح او الدخان
في الارض فان كلا من الريح والدخان يطلب الخروج من الارض فاذا

لم يكن للارض مسام يمكن خروجها من المسام فزلزلت الارض اذا كان
كل واحد منهما كثيرا بحيث يمكن ان يزلزل الارض قوله وقد يخرج نار وقد
يخرج مياه مختلطة باجزاء حمائية من الارض قوله المركب التام في الابخرة
والادخنة المحتبسة في باطن الجبال والارضين اذا لم تكن كثيرة اختلطت
على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب اختلاف
الامكنة وفصول السنة فيكون منها الاجسام المعدنية مبرك جنكي قوله
فانه قيل ان يصل نعم اذا كان اعوجاجه بعد الوصول الحاد ل ذلك
على الشعور وذلك ظا قوله ثم اذا جاوزه عاد والعود ايضا يدل على الشعور
على ما لا يخفى قوله امارات شاهدة بذلك فان الاناث من نخيل الى
بعض الذكور منها ميلا عشقيا وتتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار
تميل الى جانب الماء قوله من هيئة النماء فان النماء لا يمكن ان يتحقق
بدون الاغتذاء قوله اذا كثرت تتولد عنها ما مر من العيون والزلزلة
قوله هو اما ابيض الرصاص قوله واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض
وان كان هو اعم من الابيض والاسود الا ان التعارف خصه
بالابيض اذ العام يتبادر منه الفرد الكامل قوله من امتزاج الزيبق واعلم
ان الزيبق مائية خالطت ارضية لطيفة كبريتية في لطة شديدة
حتى ان كل جزء يتميز منها لغشاه شئ من تلك اليبوسة كانها جلدة
لذلك الجزء المتميز ولهذا قد شبه تكون الزيبق بقطرات الماء الغبار با
اجزاء ترابية كالغلاف فاذا لاقت قطرة منها قطرة انخرقت الغلافان
صارتا غلافا واحدا لهما وسبب بياضه صفاء مائية وبياض
ارضية لطيفة وممازجة الهوائية حكمة العين قوله والكبريت الكبريت
يحصل من مائية تخمرت بالارضية والهوائية تخمرا شديدا بالحرارة
حتى صارت دهنية وانعقدت بالبرد حكمة العين قوله لا شفيف

فيه

فيه اي في الرصاص قوله الاجسام الارضية قال صاحب المواقف
ما لا نفس له من المركبات ويسمى المعادن قسمان منطرقة اي
قابلة للضرب بالمطرقة وغير منطرقة اي لا يقبل ذلك القسم الاول
هو الاجساد السبعة الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد
والنحاس والخارصيني المتكونة من اختلاف الزيبق والكبريت
المتكونين من الابخرة والادخنة وتختلف هذه السبعة باختلافهما
على فراج معد لذلك الاختلاف فان الزيبق والكبريت ان كانا
صافيين وتم الطبخ بينهما فان كان الكبريت مع صفائه ونقائه
ابيض فالحاصل الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغية لطيفة
محترقة فهو الذهب وان كانا نقيين وفي الكبريت الاحمر قوة
صباغة لكن عقد البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني فكانه ذهب
فج وان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا محرقا فهو النحاس وان
كانا اي الزيبق النقي والكبريت الردي غير جيدي المخالطة فالرصاص
وان كانا معا رديين فان قوي التركيب بينهما والالتئام فهو
الحديد والا فهو الاسرب قوله والخارصيني هو نوع من النحاس يتخذ
منه مرايا لها خواص عجيبة قوله اي صورة نوعية قال بعض المحققين
الافعال الصادرة عن صور انواع الاجسام منها ما يصدر عن
ادراك وارادة وينقسم الى ما يكون الفعل الصادر فيه على وتيرة
واحدة كما للافلاك والى ما لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات
مختلفة كما للحيوانات ومنها ما لا يصدر عن ادراك وارادة وينقسم
الى ما يكون على وتيرة واحدة وهي القوة التسخيرية كما يكون للبسائط
العنصرية والى ما لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة كما
يكون للنبات والحيوان من افاعيل القوة التي توجب الزيادة

كانه ذهب فج لم يبلغ تمام النضج مواقف

فی الاقطار المختلفة والقوة التسخیریة خصوها باسم الطبیعة
والثلثة الباقیة یسمونها النفس قوله المسماة نموا ای حرکات النبات
هی المسماة بالنمو قوله قیل فان الواحد قائله المیرک الجنکی قوله من حیث
هو واحد ای مع قطع النظر عن الجهات والاعتبارات علی تقدیر صحة
انما قال ذلک للاشارة الی ما یرد علی دلیل ذلک من المنوع والنقوض
قوله سواء کان الجهات الات المراد ما لالة هی الواسطة بین الفاعل
والمنفعل فی وصول اثر الفاعل الی المنفعل کالمنشار للنجار والجهة اعم من
ذلک لشمولها بالامور الاعتباریة التی مدخل فی وجود المعلول کالامکان
والمعلولیة وغیرهما قوله ولا یتم السریر فی حد ذاته الا بها لا شک ان
الانسان والحیوان والنبات تشارک العناصر والمعادن وغیرها
فی الجسمیة ویمتاز عنها بامر منضم الی الجسم ویصیر به انسانا او حیوانا او
نباتا فذلک الامر من حیث انه یقوی علی الفعل یعنی التحریک والانفعال
بادراک المحسوسات والمعقولات تسمی قوة ومن حیث انه ینضم الی المادة
فیحصل به نبات او حیوان او انسان یسمی صورة ومن حیث ان طبیعة
الجسم کانت ناقصة فکملت به یسمی کمالا سید شریف قدس سره
قوله والاول کمال اول وقد یطلق الکمال الاول علی الکمال الثانی الذی یترتب
علیه کمال آخر کالحرکة بالقیاس الی الحصول فی المنتهی سید شریف قدس سره
والثانی کمال ثان فالکمال الاول یتوقف علیه الذات والکمال الثانی
یتوقف علی الذات قوله الجسم الصناعی ای الذی یحصل بصنع الانسان
قوله واحترز به ای بقید الطبیعی قوله عن مثل الهیئة السریریة ای الهیئة السریریة
التی هی بمنزلة صورة السریر فان تلک الهیئة حاصلة بصنع الانسان
لاجزاء المادیة وهی قطعات الخشب اذ لا دخل لصنع الانسان
فیها ولذا قال مثل الهیئة السریریة احترازا عن المادیة السریریة قوله

کل مرکب من العناصر ذی صورة نوعیة فاما ان یکون صورته مبدأ
للحس والحرکة الارادیة اولا والاول هو المرکب الحیوانی والثانی
اما ان یکون صورته مبدأ للتغذیة والنمو والتولید اولا والاول
هو المرکب النباتی والثانی هو المرکب المعدنی فاذن النبات له
قوة عدیمة الشعور تصدر عنها حرکات مختلفة هی حرکاته فی
الاقطار الثلثة وافعال مختلفة هی التغذیة والتنمیة والتولید
المنکر بالقوی المختلفة فان الواحد لا یصدر عنه آثار عمل
مختلفة الا بالقوی والآلات المختلفة وتسمی تلک القوة العدیمة
الشعور نفسا نباتیا میرک جنکی

لا مدخل لصنعه فیه کالنفوس الحیوانیة والنباتیة فانه لا مدخل لصنع
الانسان فیهما قوله ای کمال ذو آلة لم یرد بالآلة الاجزاء المختلفة فی الجسم
فقط بل اراد معها ایضا قوی مختلفة کالغاذیة والنامیة وغیرهما فالآلات
النفس بالذات هی القوی وبتوسطها الاعضاء سید قدس سره قوله
واحترز به ای بقید الآلی قوله عن صور البسائط اذ لا آلة لها فان
افعالها انما تصدر عن صورتها النوعیة فقط من غیر مدخلیة آلة فیها
وان کان لها جهات واعتبارات لامتناع صدور الامور المختلفة
عن طبیعة واحدة من حیث هی واحدة قوله واحترز به عن النفس الحیوانیة
ضرورة انه لا اغتذاء لهما قوله لاجل بقاء الشخص مادة الحرارة الغریزیة
تحلل الرطوبات الموجودة فی البدن المرکب یعاونها علی ذلک الحرارة
الغریبة من خارج فاذن لولا شیء یصیر بدلا لما یتحلل فسد المزاج بسرعة
ولم یمکن بقاؤه بل تمام التکون فضلا عما بعد ذلک شرح حکمة العین
قوله وهی القوة التی تحیل الاحالة هی تغیر کیفیة الشیء کالتسخین والتبرید
ویرادفها الاستحالة کالتسخن والتبرد وقد یقال علی ما یعم ذلک وهو
تغیر صورة الشیء ای حقیقته وجوهره المسمی بالتکوین والافساد
ویرادفها الکون والفساد والمراد ههنا هو المعنی الاخیر فان الغذاء
بالفعل وهو ما صار جزءا من جوهر الشیء الذی یقال انه بالنسبة الیه
غذاء هو مما لا شک انه خلع الصورة الغذائیة ولبس الصورة
العضویة ولان الغاذیة لا تصرف لها فیما صار غذاء بالفعل بل فیما
هو غذاء بالقوة فیکون المراد بقوله ما هو غذاء بالقوة لا بالفعل
ولان احالة الغذاء قد تکون الی الفساد اذا کان المحیل حرارة غریبة
مفسدة وقد تکون الی غیر ذلک اذا کان المحیل حرارة غریبة مصلحة
حکمة العین قوله الذی هی فیه ای تلک القوة فی الجسم قوله بدل ما یتحلل عنه

اى الالصاق انما هو ليصير بدلا عما يتحلل عن الجسم المغتذى قوله لاجل كمال
الشخص وانما قال هنا لاجل كمال الشخص ولم يقل لاجل بقاء الشخص كما قال
فى الغاذية لان النمو لا دخل له فى البقاء لتحقق البقاء بدونه كما فى زمان الوقوف
بخلاف التغذية فانها ضرورية لاجل البقاء على ما بينا هناك قوله بانضمام
الغذاء اليه كقطعة من الشمع فانها اذا كانت كرية مثلا واريد ان يكعب
فانه لا يمكن ذلك التكعيب الا بان يزيد فى بعض الجهات وينقص فى
بعضها كما لا يخفى قوله حصلت الزيادة فى الاقطار نعم لو كان زيادة الجسم
المغتذى بدون انضمام جسم آخر اليه بل يكون بنفسه لما امكن مثل ذلك
فى الزيادة الصناعية بدون ان ينقص من بعض الاقطار وليس فليس
قوله يخرج به مبداء السمن اى الشئ الذى به يسمن السمين ويتورم المتورم
غايتهما اى غاية السمن والورم قوله هما اى السمن والورم قوله اى نسبة يقتضيها
طبيعته اعنى القوة المدبرة للشخص تنجيرا فان تلك القوة فى الانسان
مثلا تقتضى نشو بدنه فى الطول ذراعين وفى العرض والعمق نصف ذراع
مثلا بخلاف السمن والورم فانهما وان كان فيهما زيادة لكن ليس على هذه
النسبة قوله من حيث هو مجموع ففى الورم ايضا يزيد المجموع من حيث هو
مجموع فيتحقق فيه الزيادة فى الاقطار فلا يخرج بهذا القيد قوله لا ان يزيد
كل جزء حتى يلزم منه تورم القلب والعظم على تقدير كون الورم زيادة فى
الاقطار بعض المحققين وهو السيد الشريف قدس سره فى حاشية شرح
التجريد قوله يزيد فى الطول ايضا فلا يصح قوله اما السمن فلانه لا يزيد فى الطول
بل فى العرض والعمق قوله قوة مولدة اى فى الانثيين قوة تفصل جزءا
من اجزاء الدم وتعده لاكتساء الصورة المنوية ليستعد بذلك لفيضان
قوة اخرى ينتقل معها المنى الى الرحم فيفصل المنى هناك الى مواد الاعضاء
بحيث يمتاز مادة الدماغ ومادة القلب وغيرهما من الاعضاء بعضها عن بعض

المكعب هو الذى احاط به ستة سطوح متساوية

ثم

ثم يفيض على تلك المواد قوة تصدر كل عضو بصورته الخاصة فيتم بذلك
وجود الاعضاء سيد شريف فى حاشية التجريد قوله فوحدتها اعتبارية اى وحدة
المولدة اعتبارية لا حقيقية لانها بالحقيقة متعددة قوله ممتنع وذلك لان
فى التصوير افعال دقيقة متقنة بحيث اذا لاحظ العقل خصوصيات
تلك الافعال يحكم بديهة بان صدور تلك الافاعيل عن قوة عديمة الشعور
ممتنع وبمثل ذلك حكموا بكون الواجب تعالى شانه عالما فان صدور
الافعال المحكمة كالافلاك بما فيها والافعال الدقيقة كاجزاء التشريح
عن الواجب تعالى شانه بحيث اذا لاحظ العقل تفاصيلها يحكم بديهة
بامتناع صدورها عنه تعالى من غير شعور على ما بين فى موضعه قوله فلهذا
لم يذكر المصورة لان جميع ما ذكره ههنا لما كان عديم الشعور والقوة المصورة
كانت ذا شعور كان ذكرها معها غير مناسب قوله فلها خوادم اربع
باعتبار الافعال الاربعة قوله لم يفرقوا بينهما اى بين الغاذية والهاضمة
قوله تلك الصورة اى صورة الدم قوله وحدثت صورة اخرى وهى الصورة
الشبيهة بالعضو قوله ولا يزال الاول اى الصورة الدموية قوله الثانى شيئا
اى الصورة العضوية قوله فالحالة الاولى وهى افساد الصورة الدموية
قوله والثانية وهى تكوين الصورة العضوية قوله واورد عليه انه هذا
غاية ما ذكروه فى الفرق بين الغاذية والهاضمة وحاصله انه لما كان
ههنا حالتان وهما الافساد والتكوين فيمتنع صدورهما عن قوة
واحدة لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيجب ههنا قوتان يصدر
عن احدهما الافساد وعن الآخر التكوين قوله كل واحد منهما اى من
الحالات قوله فيكون مبطلة اى الهاضمة قوله وقيل هذا دليل فيكون
حاصل الدليل هو ان النامية غير الغاذية لان النامية تقف عن الفعل
قبل وقوف الغاذية عن فعلها فيكونان متغايرين قوله ويحتمل ان يكون

هذا رد لقول صاحب القيل بان ماذكره المص لايدل على التغاير بين النامية
والغاذية لجواز ان يكون النامية عين الغاذية ويكون الوقوف والبقاء
كلاهما حالان للغاذية باعتبار اشتمالها على جهات متعددة واعتبارات
مختلفة قوله على قدر المتحلل فان الغذاء اذا لم يزد على قدر المتحلل بل يكون
التغذية على قدر التحلل لم يكن النمو فان النمو انما هو الزيادة في الاجزاء بسبب
ما ينضم اليها من الخارج قوله اليها اى القوة الغاذية قوله منه اى من
الغذاء قوله ما يساويه اى يساوي المتحلل قوله ضعفها ضعف القوة الغاذية
قوله وفي سن الانحطاط عطف على قوله في سن الانحطاط الخفي قوله اى
تزايد الضعف بحيث لايقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل انما هو في سن
الانحطاط الخفي والانحطاط الظاهر قوله تختص اى منفرد وممتاز عن النبات
بسبب كونه ذا النفس الحيوانية قوله وهي اى النفس الحيوانية قوله ما يدرك اى
ادراك الجزئيات الجسمانية وصدور الحركات الارادية عن النفس
الحيوانية انما هو بسبب الآلات كالحواس الظاهرة والباطنة والجوارح
قوله من جهة هذين الامرين اى ان ارادان صدور الحركات الارادية
وادراكات الجزئيات الجسمانية انما هو بسبب الآلات وليس
وراءهما شيء آخر يصدر عنها بسبب الآلة فلا يصدق هذا التعريف
على النفس الحيوانية لان صدور الافعال النباتية كالتغذية والتنمية
ايضا عن الحيوان انما هو بسبب الآلة قوله على ما مر حيث قال من جهة ما يتولد
ويزيد ويتغذى فقط قوله انها آلية من جهة الافعال فان الافعال النباتية
تصدر عن النفس الحيوانية بسبب الآلات قوله من جهتها اى من جهة
ادراك الجزئيات الجسمانية والحركات الارادية قوله فينتقض التعريف
بالنفس فان النفس الناطقة الانسانية يصدق عليها انها كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فان

الانسان بسبب الحواس يدرك الجزئيات وبسببها وبسبب الجوارح يتحرك
بالارادة فيلزم ان يكون النفس الناطقة نفسا حيوانيا وليس كذلك قوله
ويتحرك بالارادة فقط فح يصدق التعريف على النفس الحيوانية ولا يصدق
على النفس الناطقة فان النفس الناطقة وان كان يصدر عنها هذه
الافاعيل الا انها يصدر عنها افعال آخر كادراك الكليات والجزئيات
المجردة فيخرج بقوله فقط قوله من ان بدن الحيوان فاذا كان بدن الحيوان
مشتملا على تلك الامور فيمكن اخذ قيد فقط في تعريف النفس الحيوانية فيصدق
التعريف على النفس الحيوانية من جهة ادراك الجزئيات الجسمانية والحركات
الارادية فقط وصدور الافعال النباتية عن الحيوان انما هو بسبب نفس
آخر وهو النفس النباتية ولا يصدق التعريف على النفس الناطقة
فانها وان كانت آلية من جهة هذين الامرين الا انها ليست
آلية في جهتهما فقط بل هي آلية من جهات آخر كاكتساب المجهولات
فانها تكتسبها بالقوة الفكرية قوله على صورة معدنية عديمة الشعور
قوله وعلى نفس نباتية وهي ايضا عديمة الشعور قوله وعلى نفس حيوانية
وهي ذو شعور قوله بكنهها اى النفس النباتية قوله ليست آلية من جهة
لان صدور الافعال المعدنية كحفظ التركيب عنها ليس بسبب الآلة بل
النفس النباتية تحفظ التركيب بنفسها من غير آلة قوله اما التي في الخط
انما سمي تلك الحواس الخمس الظاهرة اما باعتبار ان محالها ظاهرة او
باعتبار ان مدركاتها ظاهرة قوله كذلك اى خمس قوله حاسة اخرى وراء
تلك الخمس قوله السمع قدم السمع على البصر لشرفهما بعد خلقتهما التامة في
استفادة العلوم ولان انتفائهما خلقة يستلزم فوات النطق الذي
هو اظهر خواص الانسان فان الاصم الولادي يكون ابكم واما الاحتياج
اليهما في بقاء البدن فلعلها على السواء في العلامة الدواني في شرح

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابرا
١٢٧٥ وكفى عبده

اليها كمل قوله المودعة فيها اى في العصبة المفروشة قوله ويوصل اليها والا لما امكن
ادراك الصوت الواحد في جهات متعددة ومسافات طويلة قوله
مجوفتين وانما خلقتا بان العصبتان مجوفتين للاحتياج الى كثرة
الروح الحاملة للقوة الباصرة بخلاف ساير القوى قوله تقاطعا صليبيا
فيتيامن النابت منهما يسارا ويتياسر النابت منهما يمينا قوله واحدا
عند التلاقي قوله مجمع النور فان نوري العصبتين يجتمع هناك قوله
ثم انهم اى الرياضيين مضت اى هو جسم متصل واحد قوله عند مركز
اى مركز البصر قوله وذهب جماعة اى من الرياضيين قوله تحرك اى ذلك
الخط قوله والثاني من المذاهب الثلثة قوله يوجب استعدادا اى للباصرة
قوله به اى بسبب ذلك الاستعداد قوله صورته اى صورة المبصر قوله على
الجليدية اى انسان العين قوله الملتقى وهو مجمع النور بحاذي الصورة
اى الصورة التي في الجليدية قوله انتقال العرض لان الانتقال في الاعراض
محال على ما بين في موضعه قوله عليه اى على الملتقى قوله الاقرب فالاقرب
اى تتكيف اولا الهواء الذي يقرب من ذي الرائحة ثم تتكيف بعده
الهواء الذي يكون قربه من ذي الرائحة اقل من قرب الهواء الاول واكثر
من الاهوية الاخر التي ذلك الامتداد قوله الى ان يوصل الى ما اى الهواء
الذي يجاور الشامة قوله فتدركها اى تدرك الشامة تلك الرائحة قوله
بسببه اى بسبب ادراك الرائحة قوله يخالطه اى يخالط ذلك المنفصل قوله
وادراكها اى ادراك القوة اللامسة قوله بان يخالطها اى الرطوبة اللعابية
قوله معها اى مع الاجزاء اللطيفة من ذي الطعم قوله في جرم اللسان اى يغوص
في جرم ويصل الى الذائقة قوله كيفية ذي الطعم لا كيفية اخرى مماثلة للكيفية
ذي الطعم حالة في جرم اخر كالرطوبة اللعابية قوله بسبب المجاورة مع ذي الطعم
فتغوص اى الرطوبة قوله وحدها في غير انضمام اجزاء ذي الطعم اليه قوله

كيفيتها

كيفيتها اى كيفية الرطوبة قوله بين الثقل والخفة فيكون على هذا الراى
خمسة قوله معين على الادراك فيكون المراد بالمدركة اعم مماله ادراك
ومماله ادراك مدخل في الادراك قوله اما الحس المشترك الحواس
الظاهرة كجواسيس لهذه القوة تؤدي مدركاتها اليها فيجتمع
فيها الملموسات والمبصرات والمسموعات والمذوقات والمشمومات
باسرها فلذلك سميت بالحس المشترك وهو ترجمة بنطاسيا باللغة
اليونانية من سيد شريف قدس سره في حاشية التجريد قوله فهؤلاء
اى الحواس الظاهرة قوله يسمى مشتركا لاشتراكها مع الحواس الظاهرة
في مدركاتها قوله اى الخط في القطرة النازلة قوله والمستدير في النقطة
الدائرة بسرعة قوله وهو القطرة والنقطة لا الخط المستقيم والمستدير
لانهما معدومان في الخارج فلا يصلحان للمقابلة في الخارج مع البصر
ارتسامهما اى الخط المستقيم والمستدير قوله ويبقى قليلا اى يبقى صورة
القطرة والنقطة في تلك القوة قليلا اى في زمان قليل اذ لو بقي زمانا
كثيرا لكانت تلك الصورة منفصلة عن الصور الاخر التي لتلك النقطة
او القطرة فلا يرى خطا مستقيما ولا مستديرا كما في الحركة البطيئة للشعلة
الجوالة مثلا قوله بعضها ببعض اى يتصل بعضها ببعض قوله فيشاهد خطا او
صورة النقطة او القطرة اذا ارتسمت في الحس المشترك فقبل ان يزول
ذلك الارتسام عن الحس المشترك صورة اخرى في مكان آخر من النقطة
او القطرة وهكذا فيتصل الصور المرتسمة في الحس المشترك فيرى خطا
او دائرة قوله اعترض عليه اى على هذا الدليل في الباصرة لانه قوة
اخرى هي الحس المشترك فكل ما يقولون في الحس المشترك نقول في الباصرة
فلا حاجة الى قوة اخرى لذلك هي الحس المشترك بل الباصرة كافية في
ذلك فيكونان معا اى الارتسامان معا اى مجتمعين في الوجود متصل

احدهما بالاخر وهكذا في الارتسام الثالث والرابع وغيرها فان كلها
يرسم في الباصرة ويتصل فيها فلذلك يرى خطا مستقيما في القطرة النازلة
ويرى دائرة في النقطة الدائرة قوله اخص من حاله مزيد اختصاص قوله تحفظ
اى من شانها حفظ صور المحسوسات قوله عليها اى على تلك الصورة قوله قيل
هذه الملازمة وهي قوله فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا لامتنع منا
الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك قوله قبل ذلك بل يكون جائزة عندنا ان
يكون صورة اخرى غير الاولى فلم يجز منا الحكم بالاتحاد قوله انحفاظها فيجوز
ان يكون حكمنا على تلك الصور بانها هى التى شاهدناها قبل بسبب انحفاظ تلك
الصور في بعض تلك الاشياء لا بسبب انحفاظها فينا فلا حاجة الى القوة
الخيالية قوله في بعض الاشياء الغائبة كالعقول المجردة والنفوس الفلكية وغيرها
قوله ويكون الاختلاف جواب لسؤال يمكن ان يورد هنا ويقال انه اذا كان
انحفاظ الصورة في غيرنا لا فينا لم يبق فرق بين الذهول والنسيان لان
الذهول انما يكون اذا كان عندنا صورة ولا يكون تلك الصورة ملتفتا اليها
والنسيان انما يكون بعدم تحقق الصورة عندنا فاذا كانت الصور محفوظة
في غيرنا لا فينا يكون حالة الذهول الصور غير متحققة عندنا كما في صورة النسيان
فلم يبق بينهما فرق ببقاء الصورة في احدهما وانتفائها في الاخر قوله ويكون
الاختلاف محصل الجواب انه على تقدير انحفاظ الصور في غيرنا تحقق الفرق
بين حالة الذهول والنسيان ايضا بان يكون للنفس ملكة الاتصال بتلك
الصور بان يكون ملاحظا اياها في اكثر الاوقات وتغفل عنها في بعض
الاحيان فيكون ذلك ذهولا واما النسيان فهو انما يكون اذا لم يكن
النفس ملاحظا لتلك الصور مدة طويلة فيصير الصور غيرنا نوسة لها
فيكون في حكم العدم عندها وبذلك يفترق الذهول والنسيان قوله بها اى
بتلك الصور قوله وعدمها اى عدم ملكة الاتصال قوله جوهرا مفارقا مجردا

عن المادة

عن المادة قوله والاول ان كون الحافظ جوهرا مفارقا قوله لا يرتسم فيها ولا
يلزم انقسام الجوهر المفارق بانقسام تلك الصور الجزئية المادية لان
انقسام الحال مستلزم لانقسام المحل على ما بين في موضعه قوله وكذا الثاني
اى كونه قوة جسمانية قوله بالقوة الجسمانية بان يكون القوة الجسمانية
بمنزلة الآلة المدركة قوله بالاتصال اى تدرك بالاتصال قوله ان يدرك بقوانا
وحواسنا قوله غائبة لان يكون تلك آلة لنا للادراك بل آلة الادراك
انما هى قوانا الحالة فينا لا غير قوله الواحد لا يصدر عنه فبطل قولكم فيتخيل ان
يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا قوله والحافظة من الصور هى
التى في الخيال والمعاني هى التى في الحافظة قوله سواء كانت ضارة اشارة
الى ان حمل الباعثة الى علية على التحريك لجلب الاشياء المتخيلة لا يتوقف
على كون تلك الاشياء نافعة في نفس الامر بل قد تكون فيها ضارة
بل الجلب والتحريك يتوقفان على اعتقاد النفع سواء طابق الواقع
ام لا وكذا التحريك والدفع في القوة الغضبية يتوقفان على اعتقاد الضرر
وعدم الملائمة سواء طابق الواقع ام لا قوله وهو مختص اى منفرد ومختار
عن سائر الحيوانات بالنفس الناطقة قوله والجزئيات المجردة وانما
قيد الجزئيات بالمجردة لان النفس لا تدرك الجزئيات المادية بل
المدرك لها انما هو القوى الجسمانية على ما هو المشهور قوله الافعال
الفكرية اراد بالافعال الفكرية الافعال التى تحصل بعد الفكر وهو ترتيب امور
معلومة للتادى الى المجهول واراد بالافعال الحدسية ما يحصل بلا فكر قوله
اى الامور انما فسر التصورات والتصديقات بالامور التصورية
والتصديقية اى الامور التى يتعلق بها العلم التصوري والامور التى يتعلق
بها العلم التصديقي لان ما يدركه القوة العاقلة تكون متصورا او مصدقا
لا تصورا او تصديقا واطلاق التصور والتصديق على المتصور والمصدق به

شايع كثير والقوة النظرية سميت نظرية لانها غير متعلقة بالعمل قوله
والقوة العملية لتعلقها بالعمل اى التى لها انما خصص المعقولات ههنا
بما يكون تعقلها بانطباع صورها فى النفس مع ان المعقولات اعم منها
لشمولها ما يكون تعقله بحضوره بنفسه عند النفس على ما قالوا ان علم النفس
بذاتها وبصفاتها حضورى لا حصولى وانطباعى لانه لو لم تخصص به لبقى
على عمومها لم يصح قول المص المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات
لان النفس لا تخلو عن العلم الحضورى بنفسها على ما صرح به الشارح وهذا
بالحقيقة رد لما اورده العلامة الدوانى فى حواشى شرح المطالع فليرجع
هناك قوله فى ساير المراتب فان العقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل
المطلق يطلق اكثريا على النفس فى هذه المراتب لا على المراتب مع ان
المص اطلقها على المراتب قوله البديهية اى التى تحصل بدون فكر وترتيب
امور قوله والتنبه لما بينها والتحقيق ان مراده بالتنبه للمشاركات
والمباينات ادراكها على الوجه الجزئى كما يدرك الشاة بالقوة الواهمة
ملائمة جزئية بينها وبين ولدها ومنافرة جزئية بينها وبين الذئب وذلك
الادراك الجزئى من حيث انه متعلق بالنسبة التى بينهما من ارتباط
الطرفين يلايم ادراك الكلى فيصير معد الفيضان الصور الكلية
ومن حيث انها متعلق بنسبة الطرفين على وجه التخيل والتشبيه
بالتصديق معد لفيضانه فالتنبه للمشاركات يلايم الحكم الايجابى
والتنبه للمباينات يلايم الحكم السلبى للعلامة الدوانى فى حواشى شرح
المطالع وتستعد اى النفس قوله قبل ما حصل اى يسمى عقلا بالملكة
لما حصل لها ملكة الانتقال قوله والمراد بالملكة اى يسمى عقلا بالملكة
لان المراد بالملكة ما يقابل الحال وهو الكيفية الراسخة فاستعداد الانتقال
الى النظريات لما كان راسخا فى هذه المرتبة سميت عقلا بالملكة

قوله

ما يقابل العدم وجه اخر لتسميته بالعقل بالملكة وهو ان المراد بالملكة
ما يقابل العدم وهو الوجود ولما كان فى هذه المرتبة للنفس استعداد
قريب لان ينتقل الى النظريات فكانه وجد من النفس الانتقال
فيها اى فى هذه المرتبة قوله اليها اى الى النظريات قوله على قربه اى قرب
الانتقال مع كونه بالقوة لان المشاهدة والاستحضار انما يكون فى مرتبة
العقل المطلق وفى مرتبة العقل بالفعل ليس الا اختزان المعقولات فيكون
الاستحضار فى تلك المرتبة بالقوة لا اطلاعها اى لا استحضارها ولا شهودها
بالفعل عندها اى عند النفس قوله تستحضرها اى المعقولات اذا
لاحظت اى النفس قوله لها اى للنفس فاذا احضرت اى النفس دليل
على ان القدرة على الاستحضار كافية فى حصول العقل بالفعل ولا اشتراط فيه
الملكة على الاستحضار اذ لو اعتبر فيه الملكة فحين استحضار المعقولات
والذهول عنها يكون النفس قادرة على الاستحضار فالنفس مع هذه
القدرة لا يكون فى مرتبة العقل بالملكة لانها حصل لها الاستحضار وفى
مرتبة العقل بالملكة لا يكون الاستحضار وظ ان هذه المرتبة ليست
مرتبة العقل المطلق ولا الهيولانى فيلزم عدم انحصار المراتب فى الاربعة
مع ان القوم كلهم حصروا المراتب فى هذه الاربع فلا بد من تعميم
مرتبة العقل بالفعل بحيث يشمل القدرة على الاستحضار لينحصر المراتب
فى الاربع قوله ان تطالع اى تشاهد وتستحضرها قوله الى كل معقول بح
بان يكون مشاهدة كل معقول واستحضاره عقلا مطلقا ولا شبهة
ان هذه المشاهدة تتحقق فى هذه النشأة الدنياوية قوله معا
بان تشاهد جميع المعقولات وتستحضرها دفعة واحدة فى دار
القرار اى النشأة الاخروية قوله لا يصير ملكة فيكون حدوث ملكة
الاستحضار التى هى مرتبة العقل بالفعل بعد الاستحضار الذى هو مرتبة

النظ لا لاطلاعها

العقل المطلق عليه اى على العقل المطلق بها اى بملكة الاستحضار قوله فيجعله
اى جعل العقل بالفعل مرتبة رابعة الى مشاهدته اى مشاهدة المدرك
فيكون بقاء الملكة التى هى مرتبة العقل بالفعل مقدما على بقاء المشاهدة
قوله فيجعله اى العقل بالفعل معقولاتها اى معقولات النفس فى المرتبة
الرابعة قوله ونفس تلك المرتبة لا على المعقولات فى تلك المرتبة
فانها اى القوة العاقلة قوله على مبداء اى الذى يكون تعقل النفس بمعونته
قوله على نفسها اى نفس النفس قوله مجردة اى غير حالة فى المادة بل هى
الامكانية ولا تقبل اشارة حسية قوله لكانت ذات وضع اى قابلة
للاشارة الحسية قوله من الجواهر لئلا يرد عليه ان النقطة مثلا ذات
وضع وليس بمنقسم ولما قيد ذات الوضع بالجوهر خرج النقطة ومثالها
الى الثانى وهو ان ينقسم قوله معقولاتها اى معقولات القوة العاقلة
قوله انقسامها لان انقسام المحل مستلزم لانقسام الحال من البسائط
لان البسيط الذى يقع جزء المركب قد يكون مركبا فان تركب المركب
يجوز ان يكون من اشياء متجزية كتركب السرير من القطعات الخشبية
التى هى مركبات قوله ما لا جزء له بالفعل وان جاز ان يكون له جزء بالقوة
قوله غير مناف فيجوز ان يكون النفس منقسمة ويكون البسائط الحالة فيها
ايضا منقسمة لكن يكون انقسامها بالقوة لا بالفعل قوله سريانيا والمراد
بالحلول السريانى ان يكون فى كل جزء من اجزاء المحل جزء من اجزاء الحال
كحلول الجسم التعليمى فى الجسم الطبيعى قوله ثم لجواز ان يكون حلول المعقولات
فيها حلولا جواريا كحلول النقطة فى الخط وحلول الخط فى السطح فان النقطة
لم تسر فى الخط ولا الخط فى السطح بل النقطة مجاورة للخط والخط للسطح
قوله ضرورة امتناع اى لو لم يتركب جزء البسائط لكان تركبه من الاجزاء
التى هى ايضا مركبة فيكون لتلك الاجزاء اجزاء آخر ولما فرض عدم الانتهاء

الى

الى البسيط كان لكل جزء من المركب جزء آخر ولجزء الجزء اجزاء آخر
وهكذا الى غير النهاية فيلزم تركب المركب من اجزاء غير متناهية وانه
باطل على ما برهن فى موضعه قوله وليس كذلك اى لا يعرض لها الكلال لضعف
البدن قوله وقد يقال هذا رد لقول المص وليس كذلك اى لا يعرض
لها الكلال لضعف البدن وحاصل الرد انه يجوز ان يكون تعقل النفس
بالالة الجسدانية ويضعف القوة العاقلة لضعف البدن قولكم ان
البدن تأخذ فى الضعف والقوة العاقلة تشرع فى الكمال نقول يجوز ان يكون
مجيء ذلك بسبب اجتماع علوم كثيرة اكتسبها النفس بمعونة البدن او بسبب
اعتياد النفس كما للمؤمنين على الفعل قوله وفى اواخر سن الشيخوخة هذا
اشارة الى جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول اذا كان ازدياد العلوم
بسبب الاجتماع او الاعتياد فكان ينبغى ان يكون كلما كان زاد السن
زاد العلوم لان الاجتماع والازدياد يكون اكثر مع انه ليس كذلك
كما فى اواخر سن الشيخوخة فاجاب عن ذلك بقوله وفى اواخر سن
الشيخوخة يستولى الضعف على البدن والقوى بحيث لا يبقى للاجتماع
والاعتياد اثر قوله وايضا يجوز هذا ايضا رد لقول المص وليس كذلك
وحاصله انه يجوز ان يكون تعقل النفس بمعونة الالة الجسدانية ويكون
ازدياد العلوم فى زمان الكهولة التى يضعف فيه البدن بسبب ان
ضعف البدن يكون سببا لحدوث مزاج يكون موافقا للقوة العاقلة
من سائر الامزجة فبسبب تلك الموافقة يحصل للقوة العاقلة
زيادة اقتدار على التعقل ويزداد معقولاتها قوله مع حدوث الابدان
الحادث يطلق على معنيين احدهما ما يكون وجوده من غيره كالممكنات
ويسمى الحادث بهذا المعنى حادثا بالذات وثانيهما ما يكون لزمان وجوده
ابتداء ويسمى حادثا بالزمان وكذا القديم يطلق على معنيين احدهما

فلانه بدنيم كذا اربعيه درجل يومز خمر اربا دم شبرما مصحاح

مالايكون وجوده من غيره ويسمى القديم بهذا المعنى قديما بالذات
وينحصر في الواجب تعالى وثانيهما مالااول لزمان وجوده ويسمى القديم
بالزمان والمراد من حدوث النفوس هو الحدوث الزماني اذ لا نزاع
لاحد في كون النفوس حادثة بالحدوث الذاتي لانها ممكنة محتاجة في وجو
دها الى الغير قوله فانه قائل بقدمها ونقل عن افلاطون القول بحدوثها ايضا قوله
اما ان يكون بالمهية بان يكون كل من تلك المختلفات مهية على حدة كالانسان
والفرس قوله وبعوارضها المفارقة اي التي يمكن ان يتحقق المهية في مفارقة
عنها كالكتابة بالفعل للانسان قوله لاجائز ان يكون اي لاجائز ان يكون
النفوس الناطقة انواعا مختلفة متمايزة بحقايقها بل النفوس كلها مندرجة
تحت حقيقة واحدة قوله لانها مشتركة اي المهية مشتركة بين النفوس
فيكون لوازم المهية ايضا مشتركة بين النفوس لان الاشتراك في
الملزوم يستلزم الاشتراك في اللوازم قوله على اشتراكها اي اشتراك النفوس
قوله حد لها بل المتصور من النفس هو الجوهر المدبر للبدن المتصرف فيه
وظاهر ان هذا امر عارض لها فان تدبير البدن امر ثبت لها بالقياس
الى البدن وثبوت الذاتي لايكون مقيسا الى الغير فيكون عرضيا فالتعريف
به يكون رسما لا حدا قوله بين النفوس بان يكون طبيعة جنسية ويكون
هي انواعا مندرجة تحتها قوله غير ما به الامتياز فالمهية ولوازمها لايكون
ما به الامتياز فامتياز النفوس الناطقة بعضها عن بعض لايكون بالمهية
ولا بلوازمها قوله ولا يجوز ان يكون اي لا يجوز ان يكون امتياز النفوس
الناطقة بالعوارض المفارقة قوله واختلاف استعداداته لما كان العوارض
المفارقة مختلفة متعددة فلا بد في عروضها من اختلاف الاستعدادات
في المعروض اذ لا يصح كون المهية باستعداد واحد معروض لعوارض
مختلفة على ما بين في موضعه قوله لذاتها اي لو لم يكن عروض العوارض

وانها

بل هو رسم
منه

يف

المفارقة

المفارقة بسبب القوابل لكان عروضها للمهية لذاتها وما تقتضيه المهية
لذاتها لا يمكن مفارقته عنها لان ما بالذات لا يزول فيلزم ان يكون
العوارض المفارقة لوازم هف قوله لازما مع انا فرضناه غير لازم هف
قوله انما هو البدن لان القبول من خواص المادة والنفس لما كانت
مجردة غير حالة في المادة كانت مادتها متعلقها وهو البدن قوله على
التعدد اذ التعدد انما يكون بالبدن فاذ لا بدن لا تعدد لها اي للنفوس
قوله عليها اي على الابدان المتعلقة قوله بالمعنى الاعم وهو ما لايكون مفتقرا
في الوجود الخارجي والذهني الى المادة سواء كان مقارنا للمادة لا
على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وساير الامور العامة او لم يكن
مقارنا لها اصلا كالاله والعقول على ما سبق في اوائل الكتاب قوله
وهي الامور العامة كالوجود والوحدة والكثرة وغيرها قوله بحسب الوجود
اي المهية الموجودة تنقسم الى الامور العامة فالملحوظ في المقسم
حين الانقسام على الامور العامة لما كان هو الوجود اطلق على الامور
العامة تقاسيم الوجود قوله ما لا يختص بقسم واذا لم يكن مختصا بقسم
من اقسام الموجود فلا بد ان يتحقق في الاقسام الثلثة كالوجود
والعلية او يتحقق في قسمين كالامكان والمعلولية فانهما مختصان
بالجوهر والعرض ولا يوجدان في الواجب قوله لجميع الموجودات
وذلك مثل الوجود والعلية والوحدة قوله او اكثرها كالامكان والمعلولية
قوله على الاطلاق اي يكون هو بانفراده شاملا لجميع الموجودات
كالوجود فانه يشمل جميع الموجودات قوله شاملا لها اي لجميع الموجودات
وذلك مثل الوجوب فانه بانفراده لا يشمل جميع الموجودات لكن مع
مقابله وهو الامكان يشمل جميع الموجودات فان كل موجود فهو اما
واجب وممكن قوله غرض علمي بان يكون هو مما يتوقف عليه الغرض المط

من العلم توقفا قريبا او بعيدا او البعد **قوله** فليس واحدا بالعدد اى ليس الكلى
واحدا معينا يكون مع ذلك التعين مشتركا بين كثيرين فى الخارج والا
لكان الشئ اى لو كان واحدا بالعدد مشتركا بين كثيرين فى حالة واحدة
لانه لما كان مشتركا بين كثيرين وكان لكل من الكثيرين صفة مضادة
لصفة الاخر كان ذلك الواحد المعين متصفا بتلك الصفات المتضادة
لان ما يتصف به الفرد يتصف به الكلى الصادق على ذلك الفرد
لان الكلى متحد مع افراده فاتصاف الافراد بصفة هو عين اتصاف
الكلى المتحد معها بتلك الصفة **قوله** دون الذات اه اى يجوز ان يكون الكلى
واحدا بالعدد ويكون متصفا بالصفات المتضادة من غير استحالة
فى ذلك الاتصاف اى الاستحالة اذا كان الواحد بالعدد متشخصا
اما اذا كان نوعا او جنسا مثلا فلا استحالة فيه بل هو واقع كما فى
الانسان مثلا فانه موجود معين فى الخارج ومشترك بين افراده
ومتصف بجميع الصفات التى اتصف به افراده كالقيام والقعود
قوله وليس المشترك مرفع لما يمكن ان يتوهم ويقال انه اذا كان مشتركا بين
افراد ومتحدا معها يلزم ان يكون كل فى تلك الافراد المتحدة معها مشتركا
بين كثيرين فيلزم ان يكون زيد مثلا عين عمرو وبكر وغير ذلك وفساده
اظهر من ان يخفى فاجاب عنه بقوله وليس **قوله** ولا استحالة فيه انما يلزم
الاستحالة اذا كان المشترك مجموع العارض والمعروض **قوله** بديهية
اذ المبهم المشترك من حيث انه مبهم مشترك لا يوجد فى الخارج **قوله** مهيات
الاشياء اختلفوا فى ان الحاصل فى الذهن هل هو مهيات الاشياء
او هو اشباحها وامثالها والمحققون على ان الحاصل مهيات الاشياء
لا اشباحها المغايرة لها واستدلوا عليه بانا نتصور امورا لا وجود
لها فى الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالاحكام الثبوتية

اذ كونها فى النفس عين الاشخاص انما يتأتى على هذا المذهب
منه

يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة لشئ فرع لثبوت ذلك الشئ
واذ ليست فى الاعيان فهى فى الاذهان فثبت ان تلك الاشياء
انفسها ثابتة فى الذهن والقائلون بالشبح استدلوا على مطلوبهم بانه
لو كان الحاصل فى الذهن مهيات الاشياء لزم ان يكون الذهن حارا
وباردا معا عند حصول الحرارة والبرودة فيه وكذا يلزم ان يكون
مستقيما ومعوجا عند حصول الاستقامة والاعوجاج فيه وايضا حصول
حقيقة الجبل والسماء وعظمها فى ذهننا غير معقول فوجب ان يكون الحاصل
فى الذهن امرا اخر وراء تلك الحقايق لئلا يلزم المفاسد ولكن يجب
ان يكون ذلك الامر الاخر مماثلا للاشياء ليكون حصوله فى الذهن
علما بما هو مثله ورده المحققون بان الحاصل فى الذهن هو نفس تلك
الاشياء لكن الاثار المترتبة على تلك الاشياء انما تترتب عليها
اذا كانت موجودة فى الاعيان فان وجودها فى الاعيان يستلزم
اتصافها بتلك الصفات دون وجودها فى الاذهان هو الماهيات
المعلومة لا الامور الحاصلة فى الذهن اذ الامور الحاصلة فى الذهن
على هذا المذهب مغايرة بالذات لمهيات الاشياء فلا يمكن
اتحادها مع افراد تلك المهيات كالواجب تعالى فان تشخصه عين
ذاته فيكون متعينا فى ذاته لا بامر زائد على ذاته **قوله** تكون منحصرة فيه
اى يكون الطبيعة المقتضية للتعين منحصرة فى ذلك الجزئى الذى اقتضت
تعينه **قوله** لم يتشخص شيئا ضرورة ان ما ليس فى الخارج لا يتشخص شيئا
فى الخارج **قوله** عارضة فى الخارج اذ لا معنى للعوارض الخارجية الا ما
يعرض فى الخارج **قوله** على وجود المعروض على ما بين فى موضعه من ان
الموضوع وهو محل العرض متشخص للعرض **قوله** هو مبداء الفاعل فان فعل
الفاعل ليس الا جعل هذه الهوية اذ لا معنى لتاثير الفاعل فى

فى نفس الماهية من حيث انها مهية على ما برهن عليه فى موضعه فتاثيره
ليس لايجاد الهوية وجعل الماهية هوية والهوية هى المهية المتشخصة
فجعل الهوية ليس لاعطاء الوجود والتشخص عليها فيكون الجاعل موجدا
ومشخصا بل التشخص هو عين الوجود الخاص على ما ذهب اليه الفارابى
فايجاد الشئ ليس لاجعله مشخصا قوله بان يقال بيان للاشتراك بين
كثيرين قوله زائد على الطبيعة اذ لو لم يكن زايدا لكان اما عينا او جزءا فيلزم
ان يكون الطبيعة بذاتها مانعة من الشركة فلم يكن كليا وما فرضناه كليا
قوله ليتحقق التقريب لان الكلام كان فى كون المتشخص زايدا لا فى كون
التشخص زايدا ومعنى التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المط
والدليل المسوق ههنا لم يستلزم كون المتشخص زايدا مع انه مط قوله هو
التشخص لا ما هو المتبادر منه وهو مفيد التشخص قوله ويكون ح دفع لما يمكن
ان يورد ههنا ويقال انه لا يمكن ان يحمل المتشخصات على التشخص على ما وقع
فى كلام المص لان المتشخصات امور متعددة والتشخص امر واحد
فلا يمكن اطلاق احدهما وارادة الاخر فاجاب عنه بانه يمكن ان يراد
من المتشخصات التشخصات باعتبار المواد فان الجزئيات متعددة فى كل
منها تشخص فيكون التشخصات متعددة بتعدد تلك الافراد قوله المناسب
ان يقال لعلة مؤنة التعريف ولئلا يتوهم الدور من اخذ الواحد فى
تعريف الواحد قوله وهو اى الواحد قوله واحدا بالتشخص بل يكون واحدا
بمعنى اخر غير الواحد بالتشخص كالواحد بالنوع او بالجنس و غير ذلك قوله امورا
متكثرة ضرورة انه لو لم يكن متشخصا كان امورا متكثرة قوله لها جهة وحدة
اذ لم يكن واحدا فيما فرضناه واحدا قوله فهى اى جهة الوحدة قوله لتلك الامور
ومعنى كون جهة الوحدة مقومة ان يكون جهة الوحدة ذاتية لها
اعم من ان تمام مهيتها او جزء منها بان يكون جنسا او فصلا قوله ولا

لو لم يكن ح لها جهة م

عارضة

عارضة اى لا ذاتيا ولا خارجا محمولا قوله والاول وهو ما يكون جهة
الوحدة فيه مقومة قوله قد يكون بالجنس اى يكون جهة وحدته جنسا
قوله بالحيوان اى الذى هو جنس لهما قوله بالناطق الذى هو الفصل
قوله والانسان الذى هو النوع قوله والثانى وهو ما يكون جهة
الوحدة فيه خارجا محمولا قوله محمولا بالطبع وانما قال المحمولا بالطبع وكذا فى
القسم الذى بعده وهو الواحد بالموضع قيد الموضوع بقوله بالطبع لانه لو لم
يقيدا بهذا القيد واهملا على اطلاقهما لالتبس كل من الواحد بالمحمول
والواحد بالموضوع على الافراد فى كل منهما يصح كون جهة الوحدة موضوعا
ومحمولا مثلا يصح فى الواحد بالمحمول جعل جهة الوحدة موضوعا وجهة
الكثرة محمولا بان يقال فى المثال المذكور له الابيض قطن وثلج وكذا يصح
فى الواحد بالموضوع جعل جهة الوحدة محمولا وجهة الكثرة موضوعا
بان يقال فى المثال المذكور له الكاتب والضاحك انسان ولما قيد
بقيد الطبع زال الالتباس فان الوضع الطبيعى هو ان يكون الذات
موضوعا والوصف محمولا قوله وقد يكون اى قد يكون الواحد واحدا
بالموضوع قوله لخروجه عنهما فان الانسان ليس عين مفهوم الكاتب
والضاحك ولا جزء لهما فيكون خارجا عن مفهومهما قوله وامكان حمله
وانما قال وامكان حمله عليهما لان المراد بالعارض هو الخارج المحمول
فلا بد من الحمل ايض قوله والثالث كنسبة وهو ان لا يكون جهة الوحدة
مقومة ولا عارضة قوله ليس مقوما ضرورة ان التدبير جزء الذى ذلك
التعلقين ولا عينا لهما ولا عارضا بمعنى الخارج المحمول ضرورة امتناع
حمل التدبير على نسبة النفس الى البدن وعلى نسبة الملك الى المدينة
بان يقال نسبة النفس الى البدن او نسبة الملك الى المدينة مدبرة قوله
عارض للنفس اذ المدبر انما هو النفس والملك قوله غير حقيقى اذ الواحد

الحقيقي هو الذي لا ينقسم اصلا كالواجب تعالى شانه والعقول المجردة
والنقطة كما سيجيء عن قريب قوله قد يكون اي قد يكون الواحد بالعدد
واحدا بالاتصال ينقسم بالقوة لا بالفعل والا لم يكن متصلا بل منفصلا
فلا يكون واحدا بالاتصال ويقال ايضا اي يقال الواحد بالاتصال قوله
له كثرة بالفعل اذ لو لم يكن كثرته واجزاؤه بالفعل لكان واحدا بالاتصال
قوله كالبيت فان كون البيت واحدا باعتبار تركبه من الاجزاء التي هي
موجودة فيه بالفعل قوله وقد يكون عطف على قوله قد يكون غير حقيقي
قوله من عوارض اقسام الكثير اذ التقابل لا يمكن ولا يتحقق الا بين
شيئين فيكون معروضه كثيرا اذ الاثنان كثير قوله في مهيته اي ماهية
التقابل لذلك الاشتباه اذ الهداية انما تستعمل فيما فيه اشتباه
فان الاشتباه هو الضلال ورفع الضلال يكون هداية قوله واقول الاقرب
وانما قال الاقرب لان ما ذكره صاحب القيل وان كان وجها صحيحا
ايضا لا يراد الهداية لكنه بعيد كما لا يخفى لما ذكر المص بقوله واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد قوله قد اعتبروا التضاد اختلفوا في ان التضاد هل
يتحقق بين الجواهر او لا يتحقق بل التضاد تختص بالاعراض فمن قال بتحقق
التضاد بين الجواهر والصور النوعية قال في تعريف المتقابلين هما
اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة فيشمل هذا التعريف
الصورتين النوعيتين الجوهريتين اللتين يكونان للجواهر فانه يصدق
على الصورة النوعية المائية مع الصورة الهوائية انهما لا يجتمعان
في محل واحد وهو المادة المائية او الهوائية ومن قال بان التضاد تختص
بالاعراض ولا يوجد في الجواهر اعتبر في تعريف المتقابلين الموضوع
بدل المحل بان قال المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد فان
الموضوع هو محل العرض ولا يكون في الجواهر قوله في الصور النوعية ايضا

فاذا كانت الصور النوعية متضادة كانت متقابلة ايضا لان التضاد
من اقسام التقابل وما يصدق عليه القسم يصدق عليه المقسم فوجب
ان لا يعتبر في المقسم كون الاثنين عرضيين ليشمل تلك الصور قوله
في تضاد الصور النوعية فان قال بالتضاد بين الصور اراد به المحل وان
لم يقل به اراد به الموضوع قوله ولا يفهم مما سيأتي جواب عن سؤال مقدر
كان قائل يقول يجب ان يراد من شيء واحد الموضوع لان المص جعل التقابل
اربعة واخذ في تعريف واحد من تلك الاقسام الاربعة وهو المتقابلان
بالعدم والملكة الموضوع بدل المحل بان قال وثالثها المتقابلان بالعدم
والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا اي عدم ذلك
الوجودي لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود كما سيجيء فدل ذلك
على ان المعتبر في التقابل عدم الاجتماع في الموضوع فيجب حمل لفظ
الشيء المذكور في التعريف على الموضوع ليصح التعريف فاجاب عن ذلك
بقوله ولا يفهم به وحاصله ان اخذ الموضوع في القسم لا يوجب اخذه
في المقسم قوله لجواز ان يكون ذلك اي اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين
بالعدم والملكة قوله الى ان ذينك اي العدم والملكة بالنسبة اليه
اي الى الموضوع قوله قيل هذا الادخال اي قيد جهة واحدة لادخال
المتضايفين اذ لو لم يقيد به وقيل المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد لخرج عنه مثل الابوة والبنوة فانهما يجتمعان في شيء واحد
فان كل اب ابن لابيه ولما قيد التعريف بقيد من جهة واحدة
دخل مثل الابوة والبنوة فان اجتماعهما ليس من جهة واحدة
كما يظهر من المثال المذكور من جهتين فان زيدا اب لابنه وابن لابيه
قوله الى الاخوة فان تعقل ابوة زيد انما هو بالقياس الى بنوة ابنه
لا بالقياس الى بنوة زيد وذلك ظاهر في ذات واحدة كما في زيد

بليس

قوله

على ما بينا قوله في ضمن المقيد فان زيدا اذا كان ابا لابنه وابنا لابيه كان له الابوة
والبنوة معا قوله واقسامه اربعة اي اقسام التقابل فانه لما ذكر المتقابلين
فهم التقابل فالتقابل مذكور التزاما فيصح ارجاع الضمير اليه قوله اما وجوديان
اي ليس احدهما سلبا وعدما للاخر قوله فهما المتضادان كالسواد والبياض
قوله فهما المتضايفان كالابوة والبنوة فانه لا يمكن تعقل الابوة بدون
البنوة وبالعكس قوله والاخر عدميا اي عدما لذلك الوجودي قوله فهما السلب
والايجاب كاللافرسية والفرسية قوله ان يكونا عدميين اي المتقابلين
قوله ولا العدم المضاف المراد بالعدم المضاف هو العدم المخصوص
الذي اضيف الى شيء معين كعدم زيد مثلا قوله لاجتماعه معه اي لاجتماع
المطلق مع المضاف فان المضاف مقيد ويجب اجتماع المطلق مع المقيد
والا لم يكن مطلقا بل يكون مباينا قوله لاجتماعهما اي المتضايفين قوله لما
اضيف اليه العدمان فان عدم زيد وعدم عمرو يجتمعان في بكر فان بكرا
يصدق عليه انه ليس بزيد ولا عمرو قوله وفيه نظر اي في اجتماع العدمين
المضافين في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان نظر هذا النظر
اورده العلامة القوشجي في شرحه للتجريد قوله احد العدمين مضافا الى الاخر
فان هذين العدمين المضافين ح لا يجوز اجتماعهما في شيء من الموجودات
اذ لو اجتمع هذان العدمان لزم اجتماع النقيضين فان العدم
المضاف يكون رفعا وعدما للعدم المضاف اليه ورفع كل شيء نقيضه
قوله واسطة واذا لم يكن بين ما اضيف اليهما العدمان واسطة فالعدمان
لا يجتمعان فيما يغاير لما اضيف العدمان اذ لا مغاير ح حتى يمكن اجتماع
العدمين فيه قوله كعدم القيام بالنفس ح فان كل موجود فهو اما قائم بنفسه
او قائم بغيره قوله وعدم قابلية البصر فان بين الحول وقابلية البصر واسطة
كالجدار لكن لا يجوز اجتماع عدم الحول عن الشيء الذي من شانه الحول

مع

مع عدم قابلية البصر لان الشيء الذي من شانه الحول يكون قابلا للبصر
اذ الحول لا يكون الا للاشياء التي لها البصر فثبوت عدم قابلية البصر
للشيء ينافي ثبوت عدم الحول عنه مع كونه قابلا للبصر فلا يجتمعان يقابل
انتفاء اللازم اذ لو ثبت الملزوم لشيء ولم يثبت لازمه لذلك الشيء لزم
انفكاك اللازم عن الملزوم فلم يكن لازما ما فرضناه لازما هذا خلف قوله
اذ المعتبر فيهما اي في العدم والملكة والايجاب والسلب قوله ان يكون
العدمي عدما لح وما نحن فيه ليس من هذا القبيل اذ الوجود انما اعتبر للملزوم
والعدم اعتبر للازم فلا يكون العدمي عدما لذلك الوجودي قوله المناسب
لوجه الحصر حيث قال في وجه الحصر واقسامه اربعة لانهما اما وجوديان
وايضا قال فيه اما ان يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا قوله هو اعم
من الموجود فان الوجودي المقابل للعدمي قد يكون امرا اعتباريا غير
موجود كالكثرة المقابلة للوحدة فان الوحدة والكثرة كلاهما اعتباريان
على ما حقق في موضعه قوله بل وجوديان على ما مر من كونه مناسبا لوجه
الحصر وايضا لا يجب كون المتضايفين موجودين في الخارج فان
العلية والمعلولية متضايفان مع انهما ليستا موجودتين في الخارج
قوله كالابوة فان الابوة لا تعقل الا بالقياس الى البنوة قوله وثالثها
اي ثالث الاقسام الاربعة قوله كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر
عن يكون من شانه ان يكون بصيرا ولذلك لا يصح اطلاق الاعمى شيء من
على الجدار اذ ليس من شانه ان يكون بصيرا قوله والعلم والجهل عدم
العلم عن شيء يكون من شانه العلم ولذا لا يطلق على الجدار انه جاهل
اذ ليس من شانه العلم قوله فان اعتبر قبوله اي ان اعتبر في الموضوع ١٢ اي قبول الموضوع منه
القابل ان يكون ذلك الموضوع المتصف بالامر العدمي قابلا لذلك
الامر الوجودي في وقت اتصافه بذلك الامر العدمي فهو العدم والملكة

اى التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة المشهور ان قوله فان الصبي
لا يقال له كوسج اذ ليس من شانه فى وقت كونه صبيا ان يكون ملتحيا
قوله ان اعتبر قبوله اى قبول الموضوع قوله بذلك الوقت اى وقت
اتصاف الموضوع بالامر العدمى قوله كعدم الحركة الارادية للجبل فحركة
الجبل بالارادة وعدم حركته الارادية متقابلان تقابل العدم والملكة
اذ يصدق عليهما ان احدهما وجودى والاخر عدمى لذلك الوجودى
ومن شان جنس موضوع ذلك العدم وهو الجسم المطلق ان يكون
متحركا بالارادة فان الجسم المطلق يتصف بالحركة الارادية فى ضمن الحيوان
وذلك فى الضمير اى تقابل السلب والايجاب قوله لا وجود لهما فى
الخارج اصلا لان اللافرسية من حيث هى اللافرسية لا معنى لها
فى الاعيان لانها امر اعتبارى ولو كانت اللافرسية من حيث
هى اللافرسية وكذا امثالها من السلوب شيئا له وجود فى الاعيان
لكان فى الان ان مثلا سلوب موجودة بالفعل لغير نهاية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها اعتبارات لفظية وليس لها فى الوجود ذوات
حقيقية من شرح هداية لميرك ح قوله ان لم يحتملا الصدق اذ احتمال الصدق
انما يكون فى القضايا وغير القضايا لا يحتمل الصدق والكذب قوله فبسيط
كالفرسية يسمى بسيطا لتحققه فى غير القضايا الذى هو بسيط بالنسبة
الى القضايا قوله كقولنا زيد فرس واعلم ان غرض الشارح من ذكر قول
الشيخ هو ان تقابل السلب والايجاب لا يختص بالقضايا كما هو المشهور
بل يجرى فى المفردات ايضا على ما يشعر به المثال الذى اورده المص حيث
قال فى مثالهما كالفرسية واللافرسية فان الفرسية واللافرسية مفردا(ن)
اما القضية زيد فرس زيد ليس بفرس فان هذين ح اى اطلاق
اللفظ باعتبار هذين المعنيين اذ الاطلاق انما هو صفة الالفا(ظ)

دون المعانى قوله وقال ايضا اى قال الشيخ قوله سواء كان باعتبار وجوده
الوجود على قسمين وجود الشئ لنفسه ووجود الشئ لغيره والاول يكون
محمولا على ذلك الشئ كقولنا زيد موجود والثانى يكون رابطة بين الشئ
وغيره وهذا الشئ يكون محمولا وذلك الغير محمولا موضوعا كما فى قولنا
زيد كاتب فان الحكم فيه بثبوت الكتابة لزيد فالكتابة محمول ثبت لموضوع
هو زيد فى نفسه والوجود فى نفسه يكون فى المفردات قوله او وجوده
لغيره كوجود المحمول للموضوع وهو انما يكون فى القضايا قوله ومعنى السلب
لا وجود والسلب والعدم واللاوجود كلها بمعنى واحد وهو ايضا
قسمان عدم الشئ فى نفسه وعدم الشئ عن غيره والاول يكون
محمولا كما فى قولنا زيد معدوم والثانى يكون رابطة كما فى قولنا زيد ليس
بكاتب فان الحكم فيه بعدم ثبوت الكتابة لزيد قوله وهو ظ وهو انه
يكون السابق قبل المسبوق قبلية لا يجامع القبل معها كسبق موسى
على عيسى عليهما السلام قوله وهو موجود اى المتقدم قوله معه اى مع
المتاخر ليشمل العلة فان العلة المعدة كالخطوات لا يمكن ان
يوجد حين وجود المعلول كالوصول الى المنتهى قوله ان يوجد اى المتقدم
قوله اى المتاخر كما فى العلل الناقصة فان العلة الناقصة قد توجد
ولا يوجد المعلول معها كما فى القطعات الخشبية للسرير قوله غير مؤثر
فى المتاخر بان يقال المتقدم بالطبع هو الذى لا يمكن ان يوجد المتاخر
الا وهو موجود ويكون غير مؤثر فى المعلول قوله مغن عنه لانه لا يمكن
ان يوجد المؤثر المستجمع لشرايط التاثير ولا يوجد معه المعلول لامتناع
تخلف المعلول عن العلة المستقلة على ما بين فى موضعه قوله غير مؤثر
فى الجملة اعم من ان يكون مستجمعة لشرايط التاثير او لا فيخرج مطلق
الفاعل فيلزم ان لا يكون تقدم الفاعل الناقص تقدما بالطبع مع انه

تقدمه هو التقدم بالطبع فيختل التعريف قوله لم يكن التعريف جامعا
مع ان التعريف يجب ان يكون جامعا ومانعا قوله على الاثنين فانه لا يمكن
ان يوجد الاثنين الا والواحد معه موجود ويمكن ان يوجد الواحد بدون
الاثنين قوله على سبيل التصاعد والتنزل كالانسان والحيوان
والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر فان ما عدا الجوهر انواع اضافية
بعضها متنازل عن بعض فان الانسان متنازل عن الحيوان
والحيوان عن الجسم النامي وهو عن الجسم المطلق وما عدا الانسان
اجناس متصاعدة فان الجوهر فوق الجسم المطلق وهو فوق الجسم النامي
وهو فوق الحيوان وانما اعتبر في الانواع التنازل وفي الاجناس التصاعد
لان نوعية الشئ انما هي بالقياس الى ما فوقه بان يكون اخص منه
ومندرجا تحته فيكون الملحوظ في النوعية التنازل والاندراج وجنسية
الشئ انما هي بالقياس الى ما تحته بان يندرج تحته نوع فيكون الملحوظ
في الجنسية العموم والفوقية والتصاعد قوله مشتركا في معنى ويفترقان
بان المتقدم بالعلية لا يمكن ان يوجد بدون المتأخر والمتقدم بالطبع
يمكن ان يوجد بدون المتأخر قوله للمعنى المشترك وهو تقدم المحتاج اليه
على المحتاج قوله باسم التقدم اي يطلق التقدم بالذات ويراد منه التقدم
بالعلية وهو تقدم الفاعل المستقل بالتأثير على المعلول والشيخ استعملها
في قاطيغورياس الشفاء كذلك اي اطلق التقدم بالطبع واراد منه
تقدم المحتاج اليه على المحتاج سواء كان المحتاج اليه علة مستقلة اولا
واطلق التقدم بالذات واراد منه تقدم العلة المستقلة على المعلول
قوله استقرائي اي مستند الى الاستقراء والتتبع بان تتبعوا ولم يجدوا
سوى تلك الاقسام الخمسة لان العقل لا يجوز هناك قسما اخر وراء
تلك الخمسة بل العقل يجوز نحوا اخر من التقدم وراء هذه الخمسة فلا

يكون

يكون حصر التقديم في الاقسام الخمسة حصرا عقليا قوله بحسب اقسام
المتقدم فيكون متأخرا بالزمان ومتأخرا بالطبع ومتأخرا بالشرف
ومتأخرا بالرتبة ومتأخرا بالعلية قوله وقد كان وقت لم يكن هو فيه
قال المحقق الطوسي في التجريد ولا يعتبر في القدم والحدوث الزمان
والا تسلسل وقال فيه ايضا الوجود ان اخذ غير مسبوق بالغير او
بالعدم فقديم والا فحادث فمعنى الحادث الزماني عنده هو المسبوق
بالعدم ومعنى الحادث الذاتي هو المسبوق بالغير فهذا عند الحكماء
والحادث بالزمان بهذا المعنى ليس متنازعا فيه بين الحكماء والمتكلمين
فان المتكلمين القائلين بحدوث العالم لا يمكنهم القول بحدوث الفلك
وحدوث الزمان ضرورة ان الفلك والزمان ليسا مسبوقين
بالزمان والا لزم تقدم الشئ على نفسه وتقدمه على ما يتقدم عليه
لان الزمان حركة الفلك فيكون متأخرا عن الفلك بمرتبتين فكيف
يمكن القول بتقدمه على الفلك بل معنى الحدوث الزماني عندهم هو المسبوقية
بالعدم وادعوا كون العالم حادثا بهذا المعنى قال صاحب المواقف
الحادث هو المسبوق بالعدم اي يكون عدمه قبل وجوده وقال
الشارح في بيانه هذا هو الحدوث الزماني ايضا وايضا قال صاحب
المواقف الحدوث لا يعقل الا بسبق امر عليه فهو اما عدمه او امر
اخر وانما اختلف تفسيره نظرا الى ذلك الامر فاذا اعتبر تقدم العدم
كان الحدوث زمانيا واذا اعتبر تقدم غير العدم وهو العلة كان
الحدوث ذاتيا فظهر ان معنى الحدوث الزماني عندهم هو المسبوقية
بالعدم قوله اخص مطلقا اذ ما لا يكون وجوده مسبوقا بالغير لا يكون
لزمان وجوده اول قوله وهو اعم اي القديم بالزمان اعم من وجه
من الحادث بالذات والعموم من وجه هو ان يكون الشيئان

بحيث يوجد كل منهما بدون الاخر ويوجدا ايضا معا في مادة واحدة
فان القديم بالزمان يوجد بدون المحدث بالذات كما في الواجب
تعالى فانه قديم بالزمان وليس بمحدث في الذات لعدم احتياجه
في الوجود الى الغير اصلا ويوجد المحدث بالذات بدون القديم
الزماني في الحوادث الزمانية ويوجدان في العقول العشرة والافلاك
فانها قديمة بالزمان ومحدثة بالذات لاحتياجها في وجودها الى الواجب
قوله وهو اعم مطلقا اي المحدث بالذات اعم مطلقا من المحدث
بالزمان اذ كل محدث بالزمان فهو في وجوده محتاج الى الغير من
غير العكس كما في العقول والافلاك قوله والبواقي متباينة اي القديم
بالذات والحادث بالذات متباينة وكذا القديم بالزمان والحادث
بالزمان متباينة قوله من تصور مفهومه حيث اعتبر في مفهوم الحادث
بالزمان كونه مسبوقا بالزمان قوله الاول وهو كونه مسبوقا بالمادة
قوله قبله اي قبل الوجود قوله هف تدعوا الضرورة في امتناع الانفكاك
بين الوجوب والامكان والامتناع قوله فلو كان الامكان لحصل
الاستدلال ان الامكان امر موجود في الخارج اذ لو لم يكن موجودا
في الخارج لكان معدوما فح يصدق ان الامكان منفي اذ المعدوم
هو المنفي فاذا كان الامكان منفيا لا يكون ثابتا للشيء فيصح في الشيء
الممكن ان يقال انه لا امكان له لانه اذا لم يكن متصفا بالامكان لا
يكون له امكان فاذا لم يكن له امكان لم يكن ممكنا اذ لا معنى للممكن
الا ما ثبت له الامكان فاذ لا ثبوت ولا اتصاف بالامكان فليس
هناك ممكن وقد فرضنا ممكنا هف قوله وفيه نظر اي في هذا الاستدلال
نظر قوله لو كانا عدميين هذا نقض اجمالي تقديره ان دليلكم على وجود
الامكان لو صح بجميع مقدماته لزم منه ان يكون العدم والامتناع ايضا

موجودين

موجودين في الخارج واللازم وهو وجود العدم والامتناع
في الخارج بط فالملزوم وهو صحة استدلالكم ايضا بط لان بطلان
اللازم يوجب بطلان الملزوم بيان الملازمة ان العدم والامتناع
لو كانا عدميين لكانا منفيين اذ العدمي هو المنفي واذا كانا
منفيين لم يكونا ثابتين لموصوفيهما بعين ما ذكرتم واذا لم يكونا
ثابتين لموصوفيهما وهما المعدوم والممتنع لم يكن المعدوم معدوما
ولا الممتنع ممتنعا اذ لا معنى للمعدوم الا ما ثبت له العدم ولا معنى
للممتنع الا ما ثبت له الامتناع فاذ لا ثبوت ولا اتصاف فلا
معدوم ولا ممتنع قوله والحل ان يقال اي بيان المقدمة التي فيها الخلل
قوله امكانه لا معناه اي امكانه منفي قوله بصفة عدمية فان الاشياء
قد تتصف بالصفات العدمية كما في زيد اعمى فان العمى امر عدمي
اذ هو عبارة عن عدم البصر قوله انما يتحقق لانها لما كانت سلبية كانت
في نفسها غير متحققة لان السلوب والاعدام لا تحقق لها في انفسها
اي مع قطع النظر عن موصوفاتها انما تحققها بتحقق موصوفاتها
فان تحقق العمى انما هو بتحقق امر غير متصف بالبصر قوله معدوم لان
الكلام في الحادث قبل وجوده فيكون معدوما بالضرورة قوله بل
المراد ان يكون له حاصله ان المستدل لا يدعي ان مفهوم قولنا
امكانه لا عين مفهوم قولنا لا امكان له حتى يرد عليه ان بين المفهومين تميزا [?]
فرقا وليس احدهما عين الاخر بل المستدل ايضا قائل بتغاير المفهومين
الا انه يقول ان احد هذين المفهومين وهو مفهوم قولنا امكانه
لا مستلزم للمفهوم الاخر وهو مفهوم قولنا لا امكان له فح لا يرد عليه ما
المستدل ما اورده الشارح قوله لا يتصف بالامكان حاصله ان كون
الصفات عدمية لا يستلزم ان لا يتصف الاشياء بها اذ لو

استلزم لزم ان لايكون المعدوم معدوما ولا الممتنع ممتنعا لان
العدم والامتناع عدميان فكونهما عدميين يستلزم عدم اتصاف
الاشياء بهما فلا يكون المعدوم متصفا بالعدم ولا الممتنع بالامتناع
مع انه لامعنى للمعدوم الا ما اتصف بالعدم ولا معنى للممتنع الا ما اتصف
بالامتناع بهف قوله هذا هو المفيد اى كون امكانه لامستلزما للامكان
له بمعنى عدم الاتصاف بالامكان مفيد فى هذا المكان وهو لم
يثبت ذلك وما اثبته هو ان امكان الحادث قبل وجود الحادث
معدوم وهو ليس بمفيد لجواز ان يكون الامكان معدوما ومع
ذلك يكون الاشياء متصفة به كالعدم والامتناع قوله والامكان
لايكون اى الامكان الذى ثبت انه موجود يقتضى محلا موجودا
حتى يقوم بذلك المحل لانه ليس قائما بنفسه قوله فلا يكون قائما بنفسه
لان الاضافات لاتقوم بانفسها وايضا لو قام الامكان بنفسه
لم يكن الشئ ممكنا به اذ لامعنى للممكن الا ما قام به الامكان فاذا لم يكن
الامكان قائما بشئ لم يكن شئ ممكنا قوله بمحل موجود اذ الصفة الموجودة
لايجوز ان تقوم بمعدوم فلابد ان يكون محله موجودا قوله هو نفس
ذلك اى المحل الذى قام به الامكان قوله وهو ظ لان المحل لابد ان يكون
موجودا قبل وجود الحادث والحادث لايكون موجودا قبل وجوده
قوله ولا امرا منفصلا اى امرا مباينا بان لايكون عينا للممكن ولا جزءا
منه ولا محلا ومادة له قوله فيكون قائما به اى بالفاعل اذ اقتدار الفاعل
اى كون الفاعل قادرا صفة له فلابد ان يكون قائما به فلا حاجة الى
امر آخر يقوم به الامكان وراء الفاعل قوله لان الاقتدار وعدمه
اى لو كان الاقتدار عين الامكان لكان وجودهما وعدمهما متحدين
فلا يمكن جعل عدم احدهما علة لعدم الآخر ولا وجوده علة لوجوده لانه

لتعليل

تعليل الشئ بنفسه وذلك محال قوله يعللان بالامكان اى الامكان
ليس عين اقتدار الفاعل لان الاقتدار يعلل بالامكان اى يجعل
الامكان علة للاقتدار فلو كان الامكان عين الاقتدار لزم
من ذلك تعليل الشئ بنفسه وانه مح قوله بالمعنى المذكور هو الموضوع
والهيولى ومتعلق النفس وهو البدن قوله واراد بتعلق الحلول الذى
يكون فى الموضوع والهيولى قوله والتصرف الذى يكون للنفس بالنسبة
الى البدن قوله غير جسمانى اى جوهرا مجردا قوله فى جوهر آخر كذلك اى غير
جسمانى مح لايكون المحل موضوعا ومادة اما انه لايكون موضوعا
فلان الموضوع هو محل العرض وقد فرض الحال ههنا جوهرا واما انه
لايكون مادة فلان المادة هى المحل فى الجسمانيات وقد فرض
الحال ههنا غير جسمانى قوله وليست باجسام اى ليست تلك
الذوات باجسام قوله ولايمكنهم تعميم جواب سؤال كان قائلا يقول
فى الشق الاخير انه اذا فرض كون الحال عرضا يكون محل ذلك العرض
موضوعا اذ الموضوع هو ما يكون محلا للعرض فيكون ذلك المحل
مادة ايضا اذ المراد بالمادة اعم من الهيولى والموضوع والبدن
على ما مر فيكون ذلك العرض الحادث الذى فرضته اى مسبوقا
بالمادة فيكون داخلا فيما ادعينا من كون كل حادث مسبوقا بالمادة
فاجاب عن ذلك بقوله ولا يمكنهم اى لايمكن للقوم تعميم الموضوع
بحيث يشمل هذا الموضوع الذى هو العقل مثلا لان الموضوع
الذى جعل قسما من المادة فى قولهم كل حادث مسبوق بمادة لو جعل
متناولا لمثل العقل لكان العقل ايضا مادة فيكون العقول مادة بهذا
المعنى لايكون ممتنعا مع انهم قالوا بامتناع كون العقول مادية بهذا
المعنى حيث قالوا كما سيجئ ان جميع كمالات العقول حاصلة لها بالفعل

اذ لو كان لها كمال منتظر لكان ذلك الكمال المنتظر حادثا وكل حادث
مسبوق بالمادة فيلزم ان يكون العقول مادية وانه ممتنع فظهر مما ذكر ان
الموضوع الذي جعل قسما من المادة ههنا لا تشمل العقول على قاعدة
القاعدة وهي ان كل حادث زماني مسبوق بمادة ومدة مثل
ما سيجيء وانما قال مثل ما سيجيء ليتناول ان فرعوا على هذه القاعدة
من ان الواجب جميع كمالاته بالفعل قوله سواء كان جوهرا اي سواء
كان ذلك المبدا جوهرا مثل الصورة النوعية على ما مر في فصل النباتات
ان له قوة اي صورة نوعية او عرضا كالقوى الحالة في القوى
وسواء كان فاعلا كالصورة النوعية قوله او غيره كالقوى المدركة
والحافظة قوله فالمناسب ان يقتصر اي المناسب ح ان لا يذكر تعريف
القوة ويكتفي بذكر لفظها فقط ليحمل القوة بمعنى امكان الحصول ايض
قوله او ذكر هذا المعنى اي القوة التي هي امكان الحصول قوله لان
ذلك اما ان يكون اي لو لم يكن صدور هذه الافعال والاثار
عن قوة لكان صدورها اما للجسمية او لازمها او لامور اتفاقية
والكل باطل فيكون صدورها عن قوة قوله والاول باطل وهو ان يكون
صدور تلك الافعال عن الجسمية قوله والا لاشترك الاجسام
لان الجسمية مشتركة في جميع الاجسام والاشتراك في العلة
يوجب الاشتراك في المعلول قوله فهذه المقدمة ممنوعة لجواز ان
يكون في الامور الخارجية ما يكون دائما او اكثريا قوله فالحصر ممنوع لجواز
ان لا يكون صدور هذه الاثار من الجسمية ولا من الامور
الاتفاقية بل يكون صدورها من امور خارجية يكون دائمة او
اكثرية قوله اخذ ذلك اي كون الاتفاقي بمعنى الغير الدائمي ولا الاكثري
في احد الوجهين اي التادي على سبيل التساوي والتادي على

سبيل

سبيل الاقلية قوله الا على العلة الفاعلية فيلزم ان لا يكون سائر العلل
علل الخ وجها عن تعريف العلة قوله عرفها اي العلة الفاعلية قوله
وغاية توجيهه اي توجيه هذا التعريف قوله المراد ان اي المراد
من قول المص العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل منه وجوده وجود
غيره ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يفتقر وجود غيره الى وجوده
على ان يكون الحصول من الغير بمعنى الافتقار اليه قوله الى وجوده في
الجملة اعم من ان الاحتياج في اي دة الوجود او لا قوله وعدم المانع
اذ لا يصدق على العلة الغائية ان لها وجودا في نفسها ويتوقف
وجودها على وجودها اذ علية الغائية انما هي باعتبار الوجود الذهني
لا وجودها الخارجي بل هي باعتبار ذلك الوجود معلولة لمعلولها
ومتأخرة عنه وكذا لا يصدق على عدم المانع ان له وجودا في نفسه
اذ الاعدام لا وجود لها في انفسها وكون المانع موقوفا عليه
انما هو باعتبار العدم لا الوجود فتدبر قوله عن وجود فضاء له
فذلك الفضاء الموجود هو العلة لا عدم الباب قوله يمكن النفوذ
فيه اي في ذلك القوام قوله وجود مسافة فوجود ذلك المسافة
هو العلة لا عدم العمود قوله الا ان الشرط اعتذار لما فعلوه
من اطلاق العلة على ذلك الامر العدمي ~~بان ذلك الامر العدمي~~
بان ذلك الامر الموجود قد لا يكون معلوما الا بذلك الامر العدمي
الذي هو لازم للامر الوجودي فلا بد ان يطلق اسم العلة على
ذلك الامر العدمي وثبت له صفات الملزوم اذ هو المعلوم فقط
قوله هو المحتاج اليه وليس المحتاج اليه هو الامر الوجودي قوله
كالمانع فيجب ان ينعدم حتى يتحقق المعلول ثم يعدم كالخطوات
التي هي علة معدة للوصول قوله فالمناسب ان يقال ليشمل جميع اقسام

العلة قوله ما يحتاج اليه سواء كان محتاجا اليه باعتبار الوجود او باعتبار العدم
او كليهما قوله ان يكون المعلول واعترض على تعريف العلة المادية بانه
لا يصدق على مادة الفلك فان مادته يمتنع ان ينفك عن صورته ازلا
وابدا على رايهم فيجب ان يكون الفلك موجودا عند وجودها واجيب
بان المراد ان العلة المادية من حيث انها علة مادية اى بالنظر الى
نوعها لا يجب بها وجود المعلول ومادة الفلك من حيث انها مادة
لا يجب وجود الفلك بها او المادة من حيث انها مادة لا تقتضي
الموجود بل المقتضي لوجود الفلك عند وجود مادته انما هو الصورة
النوعية الفلكية لا المادة فتدبر قوله من المادة والصورة اى الهيولى
والصورة الجسمية والنوعية قوله اى بالفعل وبالقوة فان الاجزاء
الخشبية للسرير علة مادية وجواهر والهيئة التي عرض لتلك الاجزاء
صورة للسرير وعرض وكما في الاعراض المركبة كالبلقة[2] قوله للماهية
فان الماهية مع قطع النظر عن وجودها لا حاجة اليهما قوله لتوقفه عليهما
اى لتوقف الوجود عليهما فان الماهية المركبة لا توجد ما لم يوجد اجزاؤها
قوله عن الباقيين اى الفاعلية والغائية فانهما ليستا علتين للماهية
بل للوجود فقط قوله فلها علاقتان اى للعلة الغائية قوله وجودها الذهني
علة بجهة قوله والخارجي معلول بجهة قوله منقوض بالشرط اذ هذه
الثلث علة الشيء مع ان التقسيم لا يشملها قوله مؤثرة في مؤثرية
الفاعل فالعلة الغائية علة لعلية الفاعل فيكون علتها للمعلول بواسطة
الفاعل قوله تعقل كل منهما اى من الكونين قوله هذين المفهومين
اى كونه مصدرا لهذا وكونه مصدرا لذلك ويعبر عن هذا الكون
بالمصدرية قوله في ذات المصدر اى الفاعل قوله في ذاته اى ذات المصدر قوله
كان مصدرا لهما ضرورة ان ذينك المفهومين ليسا داخلين بل

[2] بالضم سواد وبياض صحاح

ممكنان فيكونان محتاجين الى فاعل ومصدر فذلك المصدر الذي
صدر عنه هذان المفهومان لا يجوز ان يكون غير المصدر الاول الذي
هو البسيط من جميع الوجوه اذ لو كان غيره لكان لذلك الغير ايضا
مدخل في الاثرين اللذين فرض صدورهما عن ذلك المصدر بانفراده
فيلزم ان لا يكون مصدرا بانفراده وقد فرض كذلك هف قوله لهذا
المفهوم وهو كونه مصدرا قوله لذلك المفهوم فيتحقق هناك مفهومان
اوان احدهما كونه مصدرا لهذه المصدرية وثانيهما كونه مصدرا
لتلك المصدرية قوله اليهما اى الى المصدريتين اللتين تحققتا ثانيا قوله
مهيتا مختلفتان ضرورة ان تينك المصدريتين مختلفتان قوله
لزم التسلسل لانه اذا كان احدهما او كلاهما خارجين كان الخارج مستندا
الى ذلك الواحد بناء على ما مر فيتحقق هناك مصدريتان اخريان وهكذا
فيتسلسل قوله لزم التركيب باعتبار الداخل قوله والتسلسل معا باعتبار الخارج
قوله فالاقسام ستة احدها ان يكون المصدريتان نفس الواحد الحقيقي
وثانيها ان يكون المصدريتان كلاهما داخلتين في ذلك الواحد
وثالثها ان يكون احدى المصدريتين داخلة في الواحد ويكون
المصدرية الاخرى عين ذلك الواحد ورابعها ان يكون المصدريتان
كلاهما خارجتين عن الواحد الحقيقي وخامسها ان يكون احدى
المصدريتين خارجة عن الواحد الحقيقي وكان المصدرية الاخرى
عينا لذلك الواحد وسادسها ان يكون احدى المصدريتين
داخلة والاخرى خارجة قوله وههنا بحث هذا الاعتراض نقض
اجمالي قوله لزم ان لا يصدر واعلم ان النقض الاجمالي قد يكون باجراء
دليل المستدل بعينه في نقيض ما ادعاه وقد يكون باجراء بعض
من مقدمات دليله مع انضمام مقدمة صادقة ماخوذة من خارج الدليل

وههنا من قبيل الثاني قوله مصدريته لذلك هذه هي المقدمة التي
اخذها الناقض من الخارج لكونها اي المصدرية قوله بينه اي بين الواحد
الحقيقي قوله وبين غيره وهو الصادر المعلول قوله وننقل الكلام فيلزم
التسلسل ما قلتم قوله فيستغني عن العلة لان المحتاج الى العلة انما يكون
امرا عينيا متحققا في الخارج قوله خصوصية مع المعلول اي يكون لها
ربط ومناسبة مع المعلول لا يوجد ذلك الربط والمناسبة مع غير
المعلول قوله اذ لولاها اي لولا تلك الخصوصية قوله اقتضائها اي اقتضاء
العلة قوله صدوره عنها لانه اذا لم يكن للعلة خصوصية وربط مع المعلول
كان ح نسبة تلك العلة الى المعلول والى غير المعلول نسبة واحدة فلا يكون
صدور المعلول عنه اولى من صدور غيره فح يجب ان لا يصدر المعلول
عنه دون غيره والالزم الترجيح بلا مرجح وانه مح قوله بحسب الذات اي
يكون الذات بذاتها مربوطة بالمعلول قوله لها معلول اي للذات قوله ليست
مع غيره اي ليست تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلول قوله ان يكون
لها اي للعلة قوله بحسب ذاتها مع الثاني لانا بينا انه لا بد ان يكون للعلة
خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره فعلى تقدير ان
يصدر عن العلة معلول آخر غير المعلول الاول يلزم ان لا يتحقق بين العلة
ومعلولها خصوصية لا يكون تلك الخصوصية بين العلة وبين امر آخر
ضرورة ان الخصوصية التي تحققت بين العلة وبين احد المعلولين
هي بعينها الخصوصية التي تحققت بينها وبين المعلول الآخر هف قوله
فلا تكون علة اذ العلية لا يمكن الا مع الخصوصية فاذا لم يتحقق الخصوصية
المذكورة لم يتحقق العلية قوله مع غير تلك الامور حاصله ان العلة لا بد
لها مع ما هو معلول لها من خصوصية لا يكون تلك الخصوصية مع ما ليس
بمعلول لها واما انه لا بد للعلة من خصوصية مع كل واحد من معلولاتها

لا يكون تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلول فذلك غير مسلم لجواز ان
يكون لشئ واحد خصوصية واحدة مع عشرة امور يصدر عن
ذلك الشئ الامور العشرة باسرها ولا يصدر سوى تلك العشرة
قوله فان المبداء الاول وهو الواجب تعالى شانه قوله الى معلوله الاول
وهو العقل الاول قوله جملة الامور اذ ليس هناك الا امر واحد لا تعدد
فيه بوجه من الوجوه قوله انها علة اي العلة التامة قوله على ما هو خارج عنها
وح يشمل هذا التفسير المبداء الاول فانه علة لا يتوقف معلوله وهو
العقل الاول على ما هو خارج عنها ضرورة فرض كون المبداء كافيا فيه
قوله وفيه بحث اي في قول صاحب القيل حيث قال هذا التفسير غير
جامع فان المبداء الاول الخ وحاصل البحث هو ان هذا التفسير للعلة
التامة وهو جملة الامور العشرة في تحقق المعلول جامع انما لا يكون
جامعا لو تحقق علة تامة بسيطة وليس كذلك اذ كل علة تامة فرضت
فان امكان المعلول جزء منها فتكون مركبة قطعا قوله قد يجاب اي عن
البحث المذكور محصل الجواب ان امكان المعلول لا يجوز ان يكون
جزء من العلة التامة اذ لو كان جزء لكان هو ايضا من جملة ما يتوقف
عليه المعلول وليس كذلك اذ توقف المعلول على العلة انما هو بسبب الامكان
اذ الشئ ما لم يتغير ممكنا لم يطلب له علة على ما تقرر في موضعه من ان
علة الاحتياج الى العلة هو الامكان فان الامكان يكون ماخوذا
في جانب المعلول دون العلة فلا يكون جزءا للعلة التامة قوله مع ذلك
اي مع اخذه من جانب المعلول ورد هذا اي قوله ولا شك انه
مع ذلك اي مع اخذه من جانب المعلول لا يعتبر امكانه مع الفاعل
مرة اخرى وحاصل الرد ان اخذه من جانب المعلول لا ينافي اعتباره
مرة اخرى مع الفاعل فان كلا من الجزء الصوري والمادي مع انه

جزء من المعلول اعتبر مع الفاعل وجد اجزاء من العلة التامة فليكن
الامكان ايضا كذلك قوله من شرايط التاثير اذ الوجوب والامتناع
ينافي التاثير قوله في تاثير فيكون كل مؤثر مشروطا بشرط واقله الامكان
فلا يوجد علة تامة بسيطة فتفسير العلة التامة بجملة الامور التي يعتبر في
تحقق المعلول يكون صحيحا شاملا لجميع افراد العلة التامة قوله التي هي عينه
اذ الكل ليس الا جميع الاجزاء قوله من علة التامة لان العلة التامة هي
مجموع ما يتوقف عليه الشيء في وجوده فكل ما يتوقف عليه المعلول يكون
جزءا من العلة التامة كمجموع العلة المادية والصورة اللتين هما عين
المعلول يكون جزءا من العلة التامة فلو كان اطلاق العلة بالمعنى
المذكور وهو ما يتوقف عليه الشيء في وجوده على العلة التامة صحيحا
لكان العلة التامة موقوفا عليها للمعلول فيكون المعلول متوقفا عليها
لكونها علة وهي متوقفة على المعلول لكون المعلول جزءا منها فيلزم
كون المعلول متوقفا على نفسه لان الموقوف على الموقوف على
الشيء موقوف على ذلك الشيء وانه دور فظهر ان العلة التامة
ليست علة بمعنى ما يتوقف عليه الشيء في وجوده بل اطلاق العلة عليها
انما هو باعتبار كون اجزائها علة بالمعنى المذكور فيكون كونها علة تامة صحـ
بالمجاز لا حقيقة قوله بالمعنى المذكور وهو ما يتوقف عليه الشيء في وجوده
قوله لانه لو لم يكن واجب الوجود ح اي حين وجود علته التامة قوله
والا لما وجد اذ الممتنع لا يوجد في وقت من الاوقات قوله وجوده
معها اي مع العلة التامة قوله اذ الترجيح الحاصل من العلة التامة مشترك
فلا يكون كافيا في اعطاء الوجود قوله بين الزمانين لان المفروض ان العلة
التامة باقية في الزمانين فيكون اثرها ايضا وهو الترجيح باقيا في الزمانين
قوله في وجوده حاصلة لتوقفه على ذلك المرجح وعدم حصوله في زمان

العدم

العدم قوله هف لان المفروض تحقق جملة الامور المعتبرة في حصول
المعلول قوله فبان ان المعلول لانه لما بطل الامتناع والامكان تعين
قوله فيكون واجبا لغيره دفع لما يتوهم ان الممكن كيف يصح ان يكون
واجبا وحاصل الدفع ان المنافي للامكان انما هو الوجوب بالذات
لا الوجوب بالغير بل كل ممكن موجود فهو واجب بالغير قوله من حيث
هي هي اي مع قطع النظر عن علة وجوده وعلة عدمه قوله لا يجب لها
الوجود لان وجوبهما انما يكون عند تحقق علتهما لا بالنظر الى الذات — اي وجوب العدم والوجود
قوله من ان تاثير العلة اعلم ان الجمهور يظنون ان احتياج المعلول
الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى
عنه حتى ان فني الفاعل بقي المعلول موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة
بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل كالبناء ففي هذا الفصل
اشارة الى بطلان زعمهم ميرك الجنكي [?] قوله ينافي وجوده لكونه تحصيلا
للحاصل وايجادا للموجود قوله او في الحالتين جميعا اي حالة الوجود
والعدم قوله والا لزم اجتماع الوجود والعدم معا اما على التقدير الثاني
وهو ان يفيد وجوده حالة الوجود والعدم معا فظ واما على التقدير
الاول وهو ان يفيد وجوده حالة العدم فلانه لو افاد وجوده في
حالة العدم لكان الممكن في تلك الحالة معدوما والا لم يكن العلة
مفيدة حالة العدم وموجودا ايضا لان افادة الوجود لشيء لا يكون الا
ان يكون ذلك الشيء موجودا قوله فلا يلزم تحصيل الحاصل انما يلزم تحصيل
الحاصل اذا كان موجودا قبل افادة العلة اياه الوجود اما لو كان
موجودا بذلك الوجود الذي افاده العلة فذلك تحصيل الحاصل لانه [?]
لم يكن المعلول على هذا التقدير حاصلا قبل التحصيل وسبب
توهمهم هذا وانما كان هذا توهما لان التحقق ان البناء ليس علة

فاعلية للبناء بل هو بحركاته وسكناته علة معدة لوجود البناء وانما
الفاعل للبناء هو العقل الفعال عندهم قوله حالة وجوده بل يكون مؤثرة
فيه حالة حدوثه فقط قوله في ان وجوده وهو آن ابتداء الوجود قوله
مطلقا اي جميع اوقات وجوده حتى لا يوجد في وقت من اوقات
وجوده بدون تاثير العلة فيه قوله ولا منافاة بينه اي بين كون العلة
مؤثرة في آن وجود المعلول قوله بعد فناء العلة لجواز ان يكون العلة مفيدة
الوجود في آن الوجود ويزول تلك العلة ويبقى المعلول بعدها قوله هو الامكان
لان الحدوث فان الامكان اذا كان علة لافتقار المعلول الى العلة
كان الافتقار باقيا في جميع اوقات وجود المعلول فلا يمكن ان يتحقق
المعلول بدون العلة نعم لو كان علة الافتقار هو الحدوث كان المعلول
بعد حدوثه غير مفتقر الى العلة لعدم بقاء علة الافتقار وهي الحدوث
قوله وقد مر الكلام فيه في اوائل الكتاب من ان هذا التعريف لا يشمل
حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح
في الجسم فان حلول تلك الاطراف في محالها ليس سريانيا بل هو حلول
جواري قوله لاحدهما اي الحال والمحل بوجه من الوجوه اما في الوجود او
في التشخص قوله لامتنع ذلك الحلول فانه يكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان
وظ ان هذا ليس بحلول قوله او بالعكس اي يكون الحال محتاجا الى المحل
فقط قوله فيسمى المحل موضوعا فالموضوع هو المحل الذي لا يكون مفتقرا الى
الحال ويكون الحال مفتقرا اليه قوله وجودها زايدا عليها فان قوله اذا وجدت
يفيد جواز عدم وجوده وذلك انما يتيسر اذا كان الوجود زايدا على
الموجود اما اذا كان الوجود عين الموجود اي يكون موجوديته ذلك
الموجود بكونه عين الوجود فلا يجوز عدمه اصلا ضرورة امتناع انفكاك
الشئ عن نفسه قوله اذ ليس له وراء الوجود مهية حتى يصح ان يقال

مهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع واعلم ان المهية
يطلق على معنيين احدهما الامر الكلي الذي يكون مابه الشئ هو هو و
ثانيهما مابه الشئ هو هو سواء كان كليا او جزئيا فالواجب تعالى
شانه لا مهية له بالمعنى الاول بل جزئي حقيقي بذاته عن جميع ماعداه فالمهية
اذا حملت على المعنى الاول يخرج الواجب دون الثاني فالوجه في
اخراج الواجب عن هذا التعريف ما اشرنا اليه فتدبر قوله في موضوع
فان الذهن بالنسبة الى تلك الصور موضوع فان الذهن لا يحتاج
في وجوده ولا في تشخصه الى تلك الصور بل الامر بالعكس قوله انما
هو في الوجود فان الصور موجودة في الذهن بوجود ذهني ظلي
غير اصيل والمهيات موجودة في الخارج بوجود خارجي اصيل قوله
وما يتبعه من الاحوال فان الوجود الخارجي الذي للمهيات يترتب
عليه الاثار في الخارج كالاحراق للنار دون الوجود الذهني قوله مناسبة
مخصوصة بها اذ لو لم يكن تلك المناسبة لما كان بعض تلك الصور
علما ببعض الاشياء دون البعض ضرورة ان الصورة مخالفة
للمهيات بالمهية فلو لم يكن تلك المناسبة كانت الصور مباينة
للمهيات مطلقا فلا يكون بعض منها علما ببعض المهيات دون البعض
الاخر قوله الا اعراضا فان الصور لما كانت مخالفة للمهيات ومباينة
لها فلا يمكن اتحادها مع المهيات في الخارج وظ ان لا مطابق
لتلك الصور وراء تلك المهيات فلا يمكن وجودها في الخارج
فيكون وجودها في الذهن فقط اعراضا قطعا لان الذهن موضوع
بالنسبة اليها والحال في الموضوع يكون عرضا قوله صاحب العين
اي صاحب حكمة العين لكن هذا مخالف للحق الصريح فان كون
شئ واحد جوهرا او عرضا انما يصح اذا باين الجوهر والعرض مهية

مشتركة حتى يكون تلك المهية باعتبار احد الوجودين جوهرا وباعتبار
الوجود الاخر عرضا مع ان الجوهر لايشارك العرض في شيء من الذاتيات
كما بين في موضعه قوله هو المهيات اي العرض قوله كانت في موضوع
فح لايكون شيء واحد جوهرا وعرضا قوله محل للصور فان الصور العلمية
التي للجواهر هي جواهر على ما مر انفا قوله والنوعية اختلف في ان الصورة
النوعية هل هي حالة في الهيولى او في الصورة الجسمية او في الجسم والحق
انها حالة مع الصورة الجسمية في الهيولى قوله منهما اي من الجوهرين
الحال والمحل قوله وان لم يكن كذلك اي لم يكن محلا ولا حالا ومركبا منهما
قوله والا اي وان لم يكن له تعلق آخر وراء ذلك لتعلق التاثير والايجاد
قوله كما في الاصابة بالعين فان الاصابة بالعين تكون بتاثير النفس
التي لها خاصة فهي تخنثها تخرق وتفسد ما تصيبه قوله ليس جنسا بل هو
عرض عام بالنسبة اليها قوله مركبا اذ هذا هو شان الانواع المندرجة
تحت الفصول قوله وليس كذلك اي ليس ما يدخل تحته مركبا من جنس
وفصل انقسام المهية لان انقسام المحل يستلزم انقسام الحال قوله من
تركيب النفس اي تركيب النفس من الجنس والفصل لاستلزم تركيبها في الخارج
الى الاجزاء المقدارية مثلا وغيرها ليلزم من تركبها تركب ما حل فيها قوله
بالعرض كالعلم بمعلومين فانه قابل للقسمة لكن لا لذاته بل لتعلقه بالمعلومين
المعروضين للعدد موافق قوله محل الكم كالحركة فانها محل للزمان الذي هو
كم بالذات قوله والحال فيه كالالوان الحالة في الجسم قوله فليس لها اي
للنقطة قوله باحد الجزئين اي جزئي الخط قوله لان الحد المشترك يجب ان
وذلك انما يكون اذا كان الحدود المشتركة مباينة بالنوع لما هي حدود له
اما اذا كانت موافقة لما هي حدود له بالنوع فيكون الحدود ايضا اجزاء
آخر لما هي حدود له قوله ولولا ذلك اي ولو لم يكن الحد المشترك بحيث

الظ تحت الاجناس
منهى

الظ في الاجزاء
منهى

اذا

اذا انضم الى احد القسمين لم يزد واذا فصل منه لم ينقص بل
كان بانضمامه اليه يزيد وبفصله عنه ينقص لكان الحد المشترك
جزءا من المقسوم اذ الشيء الذي يزداد المقدار بانضمامه
وينقص بنقصانه يكون جزء البتة الى ثلثة اثنان منهما هما
القسمان والثالث هو الحد المشترك قوله الى خمسة ثلث منها
هي الاقسام المقصودة من التقسيم واثنان منهما هما الحدان
المشتركان اذ التقسيم الى الثلثة انما يكون بان يفصل من موضعين
وهكذا في ساير التقسيمات قوله بل هي عرض اي عارض له
وحال فيه قوله الى السطح اي الخط عارض للسطح وحال فيه قوله الى الجسم
فان السطح عارض للجسم وحال فيه قوله داخلا فيهما فلو كان السادس
حدا مشتركا كان نسبته الى الستة والاربعة نسبة واحدة فلم يكن
داخلا في الستة وخارجا عن الاربعة فعلم من ذلك انه ليس
حدا مشتركا قوله فهذا التمثيل فان قوله كالعدد يفيد ان الكم المنفصل
هو العدد ومثله مع انه لاكم منفصل سوى العدد فتجب ان يحمل
العدد في قوله كالعدد على نوع معين منه كالعشرة مثلا حتى
يكون الحاصل ان الكم المنفصل هو العشرة وامثالها قوله حد مشترك
وقد عرفت الحد المشترك قوله قار الذات وهو ما يكون اجزاؤه
مجتمعة في الوجود قوله غير قار الذات وهو الذي لا يكون اجزاؤه
مجتمعة في الوجود اي اذا وجد اي جزء منه يكون ساير اجزائه
معدومة حين وجود ذلك الجزء قوله لزم اتصال الموجود الخ
وذلك لان الزمان لما كان متصلا واحدا ولم يكن له جزء بالفعل
وليس مركبا من انات متتالية لما سبق من ان ذلك يستلزم
الجزء الذي لا يتجزى فذلك الاتصال اما في الخارج وذلك لا يكون

بوجود الاجزاء في الخارج معا واتصال بعضها ببعض لان الزمان لما
كان غير قار الذات فلا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود بل يكون ذلك
الاتصال اما بان يوجد جزء في الخارج ويتصل بالجزء الذي انعدم في الخارج
او بان لا يوجد في الخارج شيء من اجزائه اصلا ويكون بعض الاجزاء
المعدومة في الخارجة متصلا بالاجزاء الآخر المعدومة في الخارج بعض
وكلاهما محالان بالبديهة عطف او في الخيال بان يتصل بعض الاجزاء الموجود
في الخيال ببعض اخر منها موجودة في الخيال فيلزم اجتماع اجزاء الزمان
في الوجود فلا يكون غير قار الذات وقد فرضناه غير قار الذات
هف فظهر انه لا يمكن وجود امر متصل يكون غير قار الذات وهو الزمان
لا في الخارج ولا في الخيال قوله والجواب هذا الجواب للسيد الشريف
قدس سره في حواشي شرح التجريد وحاصله ان كون الزمان متصلا
انما هو باعتبار الوجود الخيالي وكونه غير قار الذات انما هو باعتبار
الوجود الخارجي على معنى ان العقل يجد هذا الامر المتصل الممتد الموجود
في الخيال على نحو لو وجد في الخارج لكان اجزاؤه غير مجتمعة في الوجود
قوله فهو هيئة اي عرض اذ الهيئة هي العرض بعينها الا انه يسمى
عرضا باعتبار عروضه للاشياء وهيئة باعتبار حصوله فيها متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار على ما مر قوله خرج به الكم لان الكم يقتضي
القسمة لذاته قوله البواقي كالاين والوضع والاضافة والملك
ومتى والفعل والانفعال فان كلا منها لا يتحقق بدون النسبة على
ما سيجيء مفصلا كل في موضعه قوله من الاعراض فان يقول بوجود النقطة
والوحدة في الخارج يجعلهما عرضين غير الكيف فلا بد في تعريف
من قيد يخرجهما واما من لا يقول بوجودهما في الخارج بل يقول انهما
امران اعتباريان فلا يكونان عنده عرضين خارجين عن

المقسم

المقسم فلا حاجة في الاقسام الى قيد يخرجهما قوله عنهما فانهما تقتضيان
اللاقسمة قوله وينقسم اي الكيف قوله نفسانية قيل قائله هو السيد الشريف
قدس سره قوله اي مختصة فالمراد بالنفسانية عند هذا القائل
ما هو المنسوب الى النفس الحيوانية قوله للحيوان لا يعني انها لا يكون
الا لذوات الانفس حتى ينافي ثبوت بعضها للمجردات كالعلم
والحيوة وغيرهما قوله مطلقا اي سواء كان نفسا حيوانيا او نباتيا
فان الصحة والمرض من الكيفيات النفسانية ويوجدان في النبات
بحسب قوة التغذية والتنمية قوله راسخة اي مستحكمة في موضعها
بحيث لا يزول عنه اصلا او تعسر زوالها قوله واللاانفعال اي عدم التأثر
عن الغير قوله كالصلابة فان الحجر مثلا فيه استعداد شديد الى جانب
دفع القوة الغريبة وعدم تأثره منها قوله لها اي للكيفية الاستعدادية
قوله وليس لشيء اي المشهور ليس لشيء قوله اليهما اي الى الانفعال
واللاانفعال على السواء اي لا ترجيح لشيء منهما على الآخر قوله فلا حاصله
٧ موجودة في ص
ان اصل القبول ليس من الكيفيات الاستعدادية امور خارجة
فلا يكون اصل القبول كيفية استعدادية قوله والحق ما ذهب اليه
عدهما من الكيفيات الاستعدادية قوله الاولان اي الحركة والشكل
التقعير قوله محسوسان اما الشكل فظاهر انه من المحسوسات واما الحركة
فلانا ندرك حين الحركة انتقالا وليس ذلك الا بالبصر قوله والتغير
الثالث وهو كونه مستعدا لذينك الامرين قوله عدمي فلا يكون من
الكيفيات اصلا قوله المتصلة وهي الجسم التعليمي والسطح والخط
والزمان قوله المنفصلة وهي العدد قوله كالمثلثية وهي كون السطح
محاطا بخطوط ثلثة قوله والمربعية وهي كون السطح محاطا بخطوط اربعة
قوله والزوجية وهي كون العدد منقسما بمتساويين قوله والفردية

وهى كون العدد غير منقسم بمتساويين قوله نسبتها اى الاضافة
النسبية فان الابوة نسبة حاصلة بسبب نسبة اخرى هى تولد حيوان
من نطفة ماله الابوة وكذا البنوة قوله بينهما اى بين الحيوانين قوله بواسطتهما
اى بواسطة تلك النسبة قوله لاحدهما اى احد الحيوانين قوله فيه بحث
اى فى تفسير الاضافة الذى ذكر البعض قوله الى الاول كالابوة بالقياس
الى البنوة التى هى ايض معقولة بالقياس الى الابوة قوله بما يكون لا بما
يكون حاصلة بسبب النسبة كما فسره البعض قوله من جنس النسبة فيكون
الباء للمصدرية لا النسبية قوله وبخف المؤنة فان فى التفسير الذى
ذكره البعض لابد من اخذ نسبة اخرى وراء الاضافتين كالتولد فى
البيان الذى اورده هذا البعض بخلاف ماذكرنا فانه لا حاجة
فيه الى اخذ تلك النسبة قوله سواء كان اى سواء كان ذلك الشئ
المحيط قوله كالاهاب اى الجلد قوله او لا كالعمامة والقميص قوله بالشكل
فان الشكل هيئة حاصلة للشئ وهو السطح قوله وفيه نظر حاصله ان
الشكل وان صدق عليه انه هيئة حاصلة للشئ الا ان القيود الباقية
عليه وصدق بعض اجزاء التعريف عليه لا يفيد قوله الى النفسها اى نسبة
الاجزاء بعضها الى بعض قوله بل المعتبر فى الشكل انما هو مجموع الاجزاء من
حيث هو مجموع فان الشكل هو الهيئة الحاصلة للشئ بسبب احاطة
الحد الواحد او الحدود بالمقدار فالمعتبر فيه هذا المقدار الذى
هو مجموع الاجزاء ولم يعتبر فيه خصوصية جزء منه ولا الامور الخارجية
بخلاف الوضع فانه هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة بعض الاجزاء
الى بعض اخر وبسبب نسبة الاجزاء الى الامور الخارجة فالمعتبر فيه
هو خصوصية الاجزاء والامور الخارجة الى ماذكره اى ماذكر صاحب
القيل من قيد ذكر الجسم بدل الشئ قوله الطبيعى وهو الجوهر الممتد فى الجهات

الاولى وهو المقدار ٥٤

الثلث قوله بالجسم التعليمى اى الكم الممتد فى الجهات الثلث قوله لسائر المقادير
كالسطح والخط قوله عن التعريف لانه لا يصدق على هذا الوضع انه
هيئة حاصلة بالجسم الطبيعى قوله مطلقا اى اعم من الطبيعى والتعليمى قوله
للتعليمى فانه يصدق على ذلك الشكل انه هيئة حاصلة بالجسم فيلزم انتقاض
تعريف الوضع بعين ماذكرتم قوله لباقى المقادير اذ لا يصدق على الوضع
الذى للسطح مثلا انه هيئة حاصلة بالجسم وكذا الوضع الحاصل للخط لا يصدق
عليه هذا التعريف فيلزم ان لا يكون جامعا وانه بط قوله بعضها
الى بعض ككون بعض الاجزاء فوق بعض اخر او فى يمينه او يساره
قوله نسبتها ككون بعض الاجزاء محاذيا لبعض الامور الخارجة والاخر
للاخر قوله والقعود فان القائم لاجزائه نسبة بعض الى بعض وبانسبته
الى الامور الخارجة فاذا قعد تبدل النسب وتحدث اخرى قوله الى
بعض ويسمى الوضع بهذا المعنى جزء المقولة قوله فقط اى من غير نسبة الاجزاء
الى الامور الخارجة قوله فيه اشارة اى فى قوله ما دام يتسخن اشارة الى
ان الانفعال والفعل غير قاران اى لا يجتمع اجزائهما فى الوجود معا
كالزمان والحركة وجه الاشارة ان المتسخن ما دام يتسخن يكون متحركا
فى السخونة والحركة فى السخونة لا تكون الا بان تكون للمتسخن فى كل آن
فرد لا يكون ذلك الفرد قبل ان الوصول الى المنتهى ولا بعده متحققا
فعند تحقق كل فرد يكون الافراد الاخر غير متحققة فيكون غير قار فالفعل
والانفعال اذ كان حالهما كحال المتسخن ما دام يتسخن يكونان هما
ايض غير قارين فتدبر قوله غير قار اى غير مجتمع الاجزاء فى الوجود
قوله لدلالتهما اى لدلالة لفظة ان يفعل ولفظة ان ينفعل على التجدد
لان صيغته دالة على التجدد والحدوث بخلاف الاسم فانه لا يدل
على التجدد بل يدل على الاستمرار والثبات والسر فى ذلك هو ان

الفن الثاني في العلم بالصانع

الفعل لما كان دالا على الزمان والزمان متجدد فيكون الفعل دالا على
التجدد بخلاف الاسم فانه لا يدل على الزمان فلا يدل على التجدد والتقضي
قوله واما الامر المستمر اشارة الى ان عند تاثير الفاعل تحقق امران
احدهما امر غير قار الذات كالزمان وثانيهما امر قار الذات مستمر الوجود
من اول التاثير الى منتهاه وذلك شبيه بالحركة التوسطية والاول
شبيه بالحركة بمعنى القطع مثاله ان القاطع ما دام يقطع خشبا مثلا
فقطع كل جزء من اجزاء الخشبة قطع اخر مغاير لقطع الاجزاء الاخر منه
وعند قطع الجزء الثاني لا يكون قطع الجزء الاول باقيا ولا قطع الجزء الثالث
موجودا وذلك شبيه بالحركة بمعنى القطع واما اصل القطع فهو امر
مستمر باق الى منتهاه وذلك شبيه بالحركة التوسطية وكذا الحال
في الانفعال **قوله** عليهما اي على الانفعال والفعل **قوله** عنهما اي عن الفعل
والانفعال **قوله** في اثبات الواجب تعالى لو حمل هذا على ظاهره
كان معناه جعل الوجود ثابتا للواجب تعالى وهذا المعنى باطل لان
كل ما يجعل الوجود ثابتا له يكون ممكنا مجعول الوجود فلا بد ان يحمل على
معنى بيان ثبوت الوجود له وبيان كونه موجودا او على معنى جعله
ثابتا في الذهن **قوله** اي حين لم يكن في الوجود موجود واجب
الوجود **قوله** منها اي من تلك الاحاد **قوله** فتكون اي فتكون الجملة
المركبة ممكنا **قوله** لاحتياجها اي لاحتياج الجملة **قوله** من اجزائها ضرورة
احتياج المركب الى اجزائه **قوله** اولى لانه ح يكون محتاجا الى ما هو محتاج
الى العلة وظ ان الاحتياج على هذا النحو يوجب الامكان بالطريق
الاولى **قوله** والعلم به اي العلم بكون الجملة محتاجة الى علة خارجة
بديهي لا يحتاج الى كسب ونظر **قوله** فطري القياس اي هو بحيث
اذا لاحظه العقل فهو بمجرد الملاحظة يجد القياس الدليل الدال على ثبوته

وتحققه

وتحققه كما في قولنا الاربعة زوج فان العقل اذا لاحظ الاربعة وجد
معها ما يدل على كونها زوجا وهو كونها منقسمة بمتساويين فيحكم بكونها
زوجا بلا ترتيب قياس هكذا الاربعة منقسمة بمتساويين وكل
ما هو منقسم بمتساويين فهو زوج فينتج الاربعة زوج **قوله** وتنويره
اي تنوير كون الجملة محتاجة الى علة خارجة **قوله** انها اي العلة الموجدة
قوله ولاجزائها فيكون خارجة عنها ضرورة ان العلة اذا لم يكن لنفسها
ولا جزئها يكون خارجة عنها **قوله** لكان بعضها اي بعض الاجزاء **قوله**
بل لبعضه فقط وهو خلاف المفروض فانا فرضنا ان تلك العلة
علة للمجموع **قوله** علة لنفسه اذ ذلك الجزء ايضا ممكن محتاج الى العلة فما هو
علة للمجموع يكون علة له ايضا فاذا كان علة المجموع ذلك الجزء كان
علة لنفسه ايضا وانه مح **قوله** واحدة بالشخص اذ الامكان يوجب
الاحتياج الى علة ما واما ان تلك العلة واحدة او متعددة
فالامكان لا يقتضيه **قوله** احتياجها اي احتياج المجموع **قوله** لمجموعها
علة اي لمجموع تلك العلل المتعددة **قوله** لا يخرج منها وهي ما فوق المعلول
الاخير فان كل ما هو فوق المعلول الاخير فله علية بالنسبة الى ما تحته
ومعلولية بالنسبة الى ما فوقه فيكون معروضا للعلية والمعلولية
قوله الا المعلول المحض وهو المعلول الاخير **قوله** وقال شارح المواقف
غرضه من نقل كلام شارح المواقف رد ما اورده على الدليل بقوله
وههنا بحث **قوله** لنفسه ضرورة ان نفسه لا يجوز ان يكون مستندا
الى علة اخرى والا لم يكن ما قبل المعلول الاخير علة مستقلة للسلسلة
باسرها وهو خلاف المفروض **قوله** كل واحد منها اي من الممكنات
قوله او التسلسل وذلك لانه اذا لم يكن العلة خارجة عن سلسلة
الممكنات كان علة كل واحد من الممكنات ممكنا اخر فاما ان يذهب

الاخصر الاوضح ان يقول في جواب البحث فيه

سلسلة العلية الى غير النهاية بان يكون واحد من الممكنات ممكنا
اخر وعلة ذلك الاخر ممكنا ثالثا وعلة الثالث ممكنا رابعا وهكذا الى
غير النهاية وذلك هو التسلسل او يعود بان يكون علة الممكن المفروض
اولا ممكنا اخر وعلة ذلك الاخر هو الاول بعينه وذلك هو الدور **قوله**
انه غير مناسب اى ما ذكره بقوله وقد يقال غير مناسب للمقام لان
البراهين المؤدية الى اثبات الواجب قسمان احدهما ما يتوقف على
ابطال الدور والتسلسل وثانيهما لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل
بل على تقدير الدور والتسلسل يفيد اثبات الواجب وما نحن فيه من قبيل
الثاني فلا يناسب ابتناؤه على ابطال الدور والتسلسل **قوله** وهو مح اى
الثبوت على تقدير العدم مح لانه جمع للنقيضين **قوله** فعدمه مح لان
المستلزم للمح مح **قوله** يغايرهما اى يغاير الذات والوجود **قوله** يغاير ذاته
لان الذات علة له فيكون غيره بالضرورة لامتناع اقتضاء الشيء
نفسه **قوله** بالنظر الى ذاته لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة **قوله**
هذا الانفكاك لان الذات غير الوجود فيمكن تصور احدهما منفكا
عن الاخر **قوله** فالمتصور وهو الانفكاك **قوله** كلاهما محالان ضرورة
امتناع انفكاك الشيء عن نفسه في الخارج والذهن جميعا **قوله**
ما قام به الضوء وقيام الشيء بنفسه وعروضه لنفسه محال **قوله** ذلك
المعنى اى ما قام به الضوء **قوله** فيه اى في ذلك المعنى **قوله** قبل الامتناع
حاصله ان الاحتمالات ثلث احدها كون الوجود عين الواجب
وثانيها كونه جزءا له وثالثها كونه عارضا له وما هو المط من هذه الاحتمالات
هو الاول فما لم يبطل الاحتمالان الاخران لا يثبت المط والمص
ابطل الاحتمال الثالث وهو كون الوجود عارضا له وترك الاحتمال
الثاني فاعترض صاحب القيل عن قبل المص بانه ترك الاحتمال الثاني

لات

بناء

بناء على ظهور بطلانه فلا حاجة له الى التعرض **قوله** فلا نم امتناعه
فعلى هذا يجوز ان يكون وجود الواجب جزءا عقليا له بان يكون
الواجب تعالى باعتبار وجوده في الخارج بسيطا لا يكون له جزء
في الخارج اصلا فلا يكون في الخارج محتاجا الى الغير مطلقا ويكون
باعتبار وجوده في الذهن مركبا من الوجود وجزء آخر فيكون الواجب
باعتبار وجوده في الذهن محتاجا الى الغير وذلك ليس بمح لانه
لا يوجب امكان الواجب لان الممكن هو الذي يكون محتاجا في
وجوده الخارجي الى الغير لا في وجوده الذهني **قوله** في وجوده الخارجي
لا في وجوده الذهني **قوله** لو كان عارضا اى ولو كان الوجود عارضا
لحقيقة الواجب **قوله** اى المعروض ضرورة احتياج العارض الى
المعروض **قوله** مستندا الى ان كل ممكن فانه لا بد ان يستند الى علة
قوله ان كان نفس الحقيقة بان يكون الذات بذاته مقتضية لوجوده
على ما هو مذهب المتكلمين في وجود الواجب فانهم يقولون بان
وجود الواجب زائد على ذاته والذات مقتضية له ولكن يمنعون
كون العلة متقدمة بالوجود على المعلول على الاطلاق بل يقولون ان
العلة اذا كانت مقتضية لوجود غيرها يجب ان يكون موجودة قبل
وجود المعلول واما اذا كانت مقتضية لوجود نفسها فلا يجب التقدم
المذكور والحكماء يقولون بوجوب ذلك التقدم مطلقا سواء
كانت مقتضية لوجود نفسها او غيرها **قوله** يلزم ان يكون اى يلزم
ان يكون نفس الحقيقة موجودة **قوله** يجب تقدمها سواء كانت العلة
مقتضية لوجود نفسها او لوجود غيرها **قوله** امتنع ان يلاحظ والمتكلمون
يمنعون ذلك الامتناع فيما اذا كانت العلة مفيدة لوجود نفسها
قوله وان كان غير تلك المهية اى ان كان علة وجود الواجب

غير ذات الواجب ومهيته قوله بل هو اى الوجود قوله حقيقتها اى حقيقة
الموجودات وعينها لان للموجودات حقيقة وراء الوجود بل الوجود
جميعها وامتياز بعض تلك الموجودات عن بعض اخر انما هو بالتعينات
التي هي امور اعتبارية لا حقيقة ولا وجود لها في الخارج قوله نفصل بهذا
الاعتبار اى باعتبار انكشاف الاشياء عليه قوله بهذا الاعتبار
اى باعتبار كونها مؤثرة بذاتها قوله اما الاول وهو ان وجوب الوجود
نفس ذاته قوله لو كان زائدا اى لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا
لان كونه داخلا يوجب تركب الواجب على ما مر قوله لمثل ما سبق من
انه ح يكون ممكنا لكونه محتاجا الى الغير وهو المعروض فيكون محتاجا
الى علة ولا يجوز ان يكون علة غير الذات والا يلزم ان يكون الواجب
محتاجا في وجوب وجوده الى الغير وانه مح فيكون علة نفس الذات
قوله استحال وجودها بناء على ما تقرر ان الشئ ما لم يجب لم يوجد قوله فذلك
الوجوب اى الوجوب السابق قوله ضرورة ان الوجوب بالغير لا يكون
سابقا على الوجوب بالذات قوله واما الثاني وهو كون تعينه نفس
ذاته قوله لكان معلولا بناء على ما مر من انه ح يكون التعين محتاجا الى
الغير وهو المعروض فيكون ممكنا محتاجا الى علة ولا يجوز ان يكون
علة غير الذات والا لاحتاج الواجب في تعينه الى غيره وانه مح
قوله لا توجد لان المبهم من حيث انه مبهم لا يمكن ان يوجد قوله فلا توجد
لان المعدوم لا يمكن ان يوجد شيئا قوله حاصلا قبل نفسه وذلك
لان التعين السابق لا يجوز ان تعينا اخر والا لكان الواجب متعينا
بتعينين او اكثر وانه مح فيكون التعين السابق عين التعين اللاحق
فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه بديهي البطلان قوله فكانا مشتركين
لتحقق وجوب الوجود في كليهما قوله متمايزين ضرورة ان الاشتراك

في

في امر يقتضي التغاير بامر اخر قوله تمام الماهية اى يكون امتياز كل
من الواجبين عن الاخر بنفس الحقيقة لا بامر آخر سوى الحقيقة سواء
كان ذلك الامر الاخر داخلا في نفس الحقيقة او خارجا قوله خارجا
عن حقيقة ضرورة ان الامتياز اذا كان بنفس الحقيقة اى يكون ما به
الامتياز نفس الحقيقة لا امر آخر لا يكون الحقيقتان مشتركتين في امر
والا لكان امتيازهما بامر آخر غير ذلك المشترك فلا يكون امتيازهما
بنفس حقيقتهما هف قوله وهو مح اى كون وجوب الوجود خارجا مح
قوله اثر صفة وجوب الوجود فيكون نفس الحقيقة نائبا مناب وجوب
الوجود ويترتب على نفس الحقيقة ما يترتب على وجوب الوجود فكونه
وجوب الوجود نفس الحقيقة بهذا المعنى لا ينافي امتياز كون كل من
الواجبين ممتازا عن الاخر بنفس الحقيقة وكون الوجوب المطلق
خارجا عن حقيقتهما وحاصله ما ذكره العلامة الدواني في بعض تصانيفه
من ان وجوب الوجود الذي هو عين الواجب هو الوجوب
الخاص لا المطلق بل الوجوب المطلق مفهوم عارض للوجوب
الخاص الذي هو عين الواجب قوله عين هذه ضرورة امتناع
كون الصفة عين الذات قوله وجوب الوجود اى الوجوب المطلق
قوله بتمام الحقيقة التي هي عين الوجوب الخاص قوله الى الثاني وهو
ان لا يكون الامتياز بتمام الحقيقة بل يكون الامتياز بامر اخر غير الحقيقة
قوله ح يكون اى حين يكون الامتياز بامر اخر قوله مما به الاشتراك
وهو وجوب الوجود قوله ومما به الامتياز وهو الامر الاخر قوله فيكون
ممكنا اى فيكون ذلك المركب ممكنا لذاته لا واجبا لذاته وقد فرضناه
واجبا هف قوله هو التركيب الخارجي لان الممكن هو الذي يكون في
وجوده الخارجي محتاجا الى غيره لا في وجوده الذهني والواجب هو الذي

لايكون فى وجوده الخارجى محتاجا الى غيره فيجوز ان يكون الواجب
محتاجا فى وجوده الذهنى الى غيره فح نقول ان يكون الواجب مركبا
مما به الاشتراك و ما به الامتياز وهما الجنس و الفصل اللذان هما جزآن
عقليان لا خارجيان ولا استحالة فى ذلك لان اللازم من تركب
الواجب منهما هو احتياج الواجب فى الوجود العقلى اليهما لا فى الوجود
الخارجى لان الجزء اذا كان عقليا كان الاحتياج اليه فى العقل فقط
وذلك غير مستحيل على ما مر قوله امرا عارضا كما فى افراد الانسان مثلا
فانها مشتركة فى تمام المهية و متمايزة بالتشخصات التى هى امور
عارضة فالواجبان يجوز اشتراكهما فى تمام الحقيقة وتمايزهما بالتشخصين
العارضين لهما قوله لا مقوما اى جزءا قوله خلاف ما ثبت فانه قد ثبت
فى الفصل المتقدم على هذا الفصل ان تعين الواجب نفس
ذاته قوله كل واحد منهما اى من الواجبين قوله اما على الاول وهو كونه
ما به الامتياز جزءا قوله و اما على الثانى وهو كونه ما به الامتياز عارضا
قوله فمن الحقيقة و التعيين فيه ان هذا انما يتم على مذهب من يقول
ان التشخص جزء من الشخص نسبته الى الشخص كنسبة الفصل الى النوع واما
من قال بان التشخص من الامور الاعتبارية التى تعرض للاشخاص
فى الذهن فالتشخص عنده عارض للشخص و عليه المحققون فلا يتم ما ذكره
من توجيه كلام المص على رأى المحققين قوله منحصر فى الشخص اذ لو لم
يكن منحصرا فى الشخص و كان له تشخصان كان هناك تشخصان متنافيان
فلم يكونا عين الماهية و الالم يتباينا قوله وهو غير ثابت اى كون واجب
الوجود حقيقة واحدة قوله بما مر من ان التعين نفس حقيقة واجب
الوجود قوله فلا بد مع ذلك اى مع كون تعين الواجب عين حقيقته
قوله اى ليس له بل جميع صفاته الحقيقية ثابتة له فى الازل قوله كافية فيها

اى

اى ذاته علة مستقلة لصفاته غير محتاجة فى شئ من الصفات
الى غيره قوله فى الجملة اى سواء كان شرطا او فاعلا او غيرهما قوله
اى عدمه اى عدم ذلك الغير قوله علة لان عدم العلة علة لعدم
المعلول قوله لعدمها اى عدم تلك الصفة قوله لم يكن ذاته اى ذا
الواجب قوله يجب لها اى لذات الواجب قوله لانها اى الذات
قوله اما ان يجب اى يجب الوجود قوله من حضور غيره لانه اذا كان
الواجب موجودا و كان وجوب وجوده مع تلك الصفة كان
حصول تلك الصفة بوجوب الوجود لا بامر آخر اذ لو كان حصولها
بامر آخر فما دام لم يحصل ذلك الامر لم يكن تلك الصفة حاصلة
وليس كذلك بل المفروض حصوله بوجود الواجب قوله و ان كان
اى ان كان وجوب الوجود قوله مع عدمها اى عدم تلك الصفة
قوله لم يكن عدمها اى عدم الصفة قوله من غيبته اى غيبة ذلك الغير
قوله لحصوله اى لحصول عدم تلك الصفة قوله بلا اعتبار غيبة الغير لانه
اذا كان وجوب الوجود مع عدم تلك الصفة فيكون تلك الصفة
فيكون تلك الصفة معدومة حين وجود الواجب سواء كان ذلك
الغير مدخل فى عدم تلك الصفة فلا يكون علة لها قوله ذلك الامر فيجوز معدوما او موجودا فلا يكون لعدم ذلك الغير صح
ان يكون وجوب الوجود مع وجود تلك الصفة و يكون وجود تلك
الصفة بوجود الغير و نحن لم نعتبر وجود الغير و ايضا يجوز ان يكون وجوب
الوجود مع عدم تلك الصفة و يكون عدمها بعدم الغير و نحن لم نعتبر
قوله واجبا لذاته بل يكون الواجب واجبا بسبب ذلك الشرط قوله
يجرى هذا الدليل فان رازقية زيد مثلا انما هو من الامور الاضافية
المتوقفة على زيد مع ان الدليل المذكور وهو قوله لانها اما ان يجب
مع وجود تلك الصفة الخ جار فيه فانا نقول ان وجوب الوجود اما

ان يكون مع وجود الرازقية او مع عدمها فان كان مع وجودها
لم يكن وجود الرازقية من غيره لحصوله بذات الواجب من حيث
هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها
من غيبة الغير لحصوله بذات الواجب بلا اعتبار عدم الغير فيلزم
من ذلك ان يكون ذات الواجب كافية وليس كذلك قوله
ضرورة فان النسب لا يتحقق الا بعد تحقق المنتسبين قوله اما الكبرى
وهو ان كل ما توجبه ذاته فهو واجب الحصول قوله فظ ضرورة ان المعلول
لا يتخلف عن علته الموجبة قوله اما الصغرى وهو ان كل ما هو ممكن للواجب
من الصفات توجبه ذاته قوله بغير الذات فان الذات اذا لم تكن موجبة
لصفاتها لم تكن الذات كافية في ثبوت تلك الصفات فيكون
لغير الذات مدخل في ثبوت الصفات قوله كونها اي كون الذات
قوله للبعض اي لبعض الصفات قوله فرضناها اي الذات قوله اياه
اي ذلك البعض قوله من الصفات فان الذات اذا كانت موجبة
لذلك الغير الذي هو الممكن وذلك الغير موجب لبعض الصفات
فان المفروض ان ثبوت بعض الصفات للذات بسبب ذلك الغير
كان الذات موجبة لذلك البعض من الصفات اذ الموجب
للموجب للشئ موجب لذلك الشئ مع ان المفروض هو ان الذات
غير موجبة لشئ من الصفات هف قوله او لا يكون عطف على قوله
فاما ان توجبه الذات اي لو لم يكن الذات موجبة لذلك الممكن
يكون وجوب ذلك الممكن بموجب آخر غير الذات قوله وننقل الكلام
اليه اي الى الموجب الثاني فنقول ان ذلك الموجب الثاني اما ان
توجبه الذات فيلزم ان يكون الذات موجبة لبعض الصفات
لان الذات اذا كانت موجبة للموجب الثاني والموجب الثاني

موجب

موجب للموجب الاول والموجب الاول موجب لبعض الصفات
كان الذات موجبا لبعض الصفات بناء على ما مر ان الموجب
للموجب للشئ موجب لذلك الشئ وهو خلاف المفروض قوله
اذ لو لم تم هذا اي هذا الدليل قديما فانا نقول ان الممكن الموجود
له علة موجبة فعلته الموجبة اما ذات الواجب فيلزم ان يكون ذلك
الممكن الموجود قديما لامتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة او يكون
علته الموجبة غير ذات الواجب فذلك الغير اما ان توجبه ذات الواجب
فيلزم ان يكون ذات الواجب موجبا للممكن الموجود ايضا لان الموجب
للموجب للشئ موجب لذلك الشئ فح يلزم ان يكون الموجود الممكن
قديما ايضا او يكون موجبه غير ذات الواجب وننقل الكلام اليه فاما
ان يذهب الى النهاية او ينتهي الى الواجب والاول مح فتعين
الثاني فيلزم ان يكون كل ممكن موجود قديما لان علته الموجبة هو
الواجب القديم قوله عليهما اي على وجود الواجب ووجود الممكنات
قوله بالتشكيك ومعنى كون الشئ مقولا بالتشكيك هو ان يكون
صدق ذلك الشئ على افراده وتحققه فيها مختلفا باحد الوجوه
الثلثة اما بالاولوية بان يكون صدق ذلك الشئ على بعض افراده
اولى من صدقه على بعض آخر كالموجود فان صدقه على وجود الواجب
اولى من صدقه على وجود الممكن واما بالاقدمية بان يكون صدق
ذلك الشئ على بعض افراده مقدما على صدقه على بعض آخر كالوجود
ايضا فان صدقه على وجود الواجب مقدم على وجود الممكن فان
وجود الواجب علة الوجود الممكن فيكون مقدما عليه واما بالاشدية
والاضعفية بمعنى ان يكون صدقه على بعض الافراد اشد من صدقه
على بعض آخر ومعنى كونه اشد هو ان يكون الآثار المترتبة عليه

ضرورة كون العلة التامة مقدما على المعلول فيغ

آخر على ذلك الشئ

اكثر من الاثار المترتبة على الاخر كالوجود ايضا فان الاثار المترتبة على
وجود الواجب اكثر من الاثار المترتبة على وجود الممكنات قوله
على الوجه المذكور وهو ان يكون الوجود طبيعة نوعية قوله اما ان يجب له
التجرد بان يكون الوجود قائما بذاته غير عارض لشئ اخر كوجود الواجب
فانه غير عارض لشئ اخر قوله هو اللاتجرد والمراد باللاتجرد الوجود هو ان
لايكون الوجود قائما بذاته بل يكون عارضا لشئ آخر كوجود الممكنات
قوله منهما اى من التجرد واللاتجرد قوله لايختلف بان يكون غير عارض
في البعض وعارضا في البعض بل يجب ان يكون غير عارض في الكل
اذا كان مقتضاه التجرد وعارضا في الكل اذا كان مقتضاه اللاتجرد
قوله وهو مح اى كون وجود الممكنات مجردا غير عارض مح قوله المناسب
ان يقال اى المناسب ان يقال بدل قوله لانا نعقل المسبع مع الشك
في وجوده وذلك لان الشك لاينافي التعقل بل الشك في الشئ
يستلزم تعقله فلايلزم من تعقل الشئ والشك في وجوده انفكاك
احدهما عن الاخر انما يلزم ذلك ان لو كان الشئ معقولا والوجود
غير معقول قوله معلوما وغير معلوم اما على تقدير كون الوجود نفس الحقيقة
فكون الشئ الواحد معلوما وغير معلوم ظ واما على تقدير كون الوجود
جزء فلان تعقل الكل مستلزم لتعقل الجزء فلو كان الوجود جزءا من المسبع
كان تعقل المسبع مستلزما لتعقل الوجود فيكون الوجود معلوما ولما كان
المفروض ان الوجود معقول كان غير معلوم فلزم كونه معلوما وغير معلوم
في حالة واحدة قوله معقولة بالكنه اما اذا كانت معقولة بالوجه فثبوتها
لنفسها وكذا ثبوت ذاتياتها لها لايجب ان يكون بينا مثلا اذا تعقلنا
الانسان بوجه الضحك يكون المعقول في حقيقة هو الضحك فثبوت
الحيوان او الناطق للضاحك غير ضروري بل يجوز العقل ان لايكون

الضاحك

الضاحك حيوانا ناطقا بل يكون امرا آخر نعم اذا كان الانسان معقولا
بالكنه وهو الحيوان الناطق كان ثبوت الحيوان الناطق له ضروريا
قوله مجردا بل يكون وجود الواجب عارضا للواجب لامقتضى الذات
لايختلف على ما مر قوله هف لانا اثبتنا ان وجود الواجب غير عارض له
قوله فلايكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف لانا بينا ان ذات
الواجب كافية فيما له من الصفات قوله قال بعض المحققين هو العلامة
الدواني قوله موجود فيهما اى في نفس الامر قوله قطعا لان الوجود
لما لم يكن عينه ولاجزءه فح اذا لم يكن الوجود منضما اليه اى عارضا له
قائما به في نفس الامر لم يكن هو موجودا لان الوجود ح يكون مباينا له
غير مرتبط به اصلا فيكون هو كساير المعدومات المباينة للوجود
غير مرتبط به اصلا فيكون هو ايضا معدوما قوله بكونه موجودا لانه
اذا لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه وارتباطه به يكون حاله بالنسبة
الى الوجود كحال ساير المعدومات عنده فلم يكن للعقل الحكم بكونه
موجودا ايضا قوله الا بامر مغاير والا لكان ممكنا كما تبين قوله جزئيا اذ لا وجود
للكلي من حيث هو كلي في الخارج قوله حقيقيا اى مانعا من اشتراكه
بين كثيرين قوله الا بامر زايد بناء على ما سبق من ان تعين الواجب
نفس حقيقته قوله اذ هو اى الوجود قوله عينه اى عين الواجب قوله كليا
والا اى امكن كونه عين الواجب الذي هو جزئي حقيقي قوله بل هو اى
الوجود قوله ولا انقسام الى الافراد قوله هو الوجود المطلق اى المعرى
اى بمعنى كونه مطلقا هو كونه معرى عن التقييد لا بما ينبادر منه وهو
كونه عاما وكليا والا لم يمكن كونه عين الواجب على ما بين قوله وعلى
هذا اى على تقدير كونه قائما بذاته غير منضم الى شئ قوله الى حضرة الوجود
لا بمعنى انها متصفة بالوجود والوجود عارض لها قوله فالموجود كلي

فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته

لانه صادق على جميع الموجودات المتكثرة قوله ان هذا اي كون الوجود
جزئيا حقيقيا قائما بذاته غير عارض لشئ من الموجودات وكونه
المهيات الممكنة موجودة بمعنى نسبتها الى حضرة الوجود مذهب جميع
الحكماء المحققين كما اشتهر من الحكماء ان المهيات الممكنة موجودة
بزيادة الوجود وعروضه لها فهو قول ظاهري لهم لا تحقيقي قوله لانه
الصورة العقلية مجردة لانها لو لم تكن مجردة لم تكن مرتسمة في النفس
التي هي مجردة على ما بين في موضعه قوله لان ذاته مجرد واعلم ان المحققين
من الحكماء ذهبوا الى ان المانع من الادراك انما هو المادة فاذا
لم يكن المدرك والمدرك ماديا لم يكن هناك مانع من الادراك
اصلا فاذا كان المدرك مجردا كان عالما بذاته اذ لا مانع هناك
من الادراك اصلا فالواجب تعالى شانه لما كان مجردا كان عالما
بذاته قوله محسوسا اي يكون من شانه الاحساس باحدى الحواس
لا ما يكون محسوسا بالفعل قوله فادراك الاحساس اي يسمى ادراكه
احساسا قوله فادراكه التخيل كما ندرك اجساما على اشكال مختلفة
لا وجود لها في الخارج كجبل من ياقوت قوله بل كليا كمفهوم الحيوان
ومفهوم الانسان وغيرهما من المفهومات الكلية قوله او يكون
جزئيا كالعقول والنفوس الناطقة قوله وهذا اعم اي حضور حقيقة
الشئ عند المدرك سواء كانت مغايرة للمدرك بالذات او بالاعتبار
قوله من كذب الاخص وهو حضور الحقيقة المغاير بالذات قوله ولان
كل واحد هذا دليل اخر على ان العلم بالشئ لا يقتضي تغاير العالم والمعلوم
بالذات قوله يعقل ذاته اي العاقل انما هو عين المعقول اذ لو لم يكن
العاقل عين المعقول لكان للعاقل نفسان والمعقول نفسا اخرى فيكون
لكل احد من الناس نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل احد يجد ان

المتصرف في بدنه امر واحد لا اثنان قوله متماثلين احدهما الصورة العلمية
المرتسمة في المدرك اذ لا بد في العلم الحصولي من ارتسام صور المعلوم
في العالم وثانيهما الصورة الخارجية التي للمدرك في الخارج والحاصل
كما على ما بين في موضعه قوله فلا اجتماع بل ليس هناك الا صورة واحدة
هي الصورة الخارجية اذ العلم الحضوري انما يكون بحضور المعلوم
بعينه والصورة الخارجية عند العالم لا بارتسام صورة اخرى غير الصورة
الخارجية قوله اصيل اي خارجي قوله ظلي اي ذهني قوله في الافق ونحن
فيه من قبيل الثاني دون الاول لان الصورة الظلية قد حلت
في الصورة الخارجية ولم يحل الصورتان معا في محل اخر قوله ولواحقها
وهي ما يعرض للشئ بسبب المادة قوله اذا كان اي ذلك المجرد قوله
مركزها في الفصل المتقدم على هذا الفصل حيث قال ان الواجب
لذاته عالم بذاته لانه مجرد قوله لانها اي الصغرى قوله واما الكبرى وهو
قوله وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عالما بالكليات

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات

قوله ان يعقل ويصير معقولا قوله وهذا بديهي اي كون المجرد
ممكن التعقل بديهي فيمكن ان يدرك مدرك ذلك المجرد قوله فان
ذاته اي ذات المجرد قوله تعقل بها اي بتلك المهية قوله فان لم يعقل

تعقل ظ

اي تلك المهية قوله من جهة العاقل لاخر جهة ذلك المجرد قوله في اخر
بان يدرك النفس ذلك المجرد وسائر المعقولات ويكون صورها
مرتسمة في النفس ومجتمعة فيها في زمان واحد قوله الى ماهيته بان
يكون ماهيته بانفرادها مقارنا لسائر المعقولات قوله في الخارج
بان يكون ماهيته موجودة في الخارج ومقارنا في الخارج لسائر
المعقولات قوله او في العقل بان يكون ماهيته مرتسمة في النفس
ويكون سائر المعقولات ايضا مرتسمة فيها فيكون مقارنتها

المراد بالعقل المدرك سواء كان عقلا او نفسا
منه

مع سایر المعقولات فی العقل قوله المطلقة ای الاعم من الخارجی و العقلی
قوله متقدمة لان استعداد کل شیٔ متقدم علی ذلک الشیٔ قوله لکونها
اعم فان العام متقدم علی الخاص قوله متقدمة لان صحة المقارنة المطلقة
اذا کانت متقدمة علی المقارنة المطلقة و المقارنة المطلقة متقدمة
علی المقارنة فی العقل کان صحة المقارنة المطلقة متقدمة علی المقارنة
فی العقل لان المتقدم علی المتقدم علی الشیٔ متقدم علی ذلک الشیٔ
قوله فلا یتوقف علیها لان المتقدم علی الشیٔ لا یجوز ان یتوقف
علی ذلک الشیٔ و الا لکان مؤخرا عن ذلک الشیٔ لا مقدما علیه و یلزم
الدور ایضا قوله و لا یتصور ای اذا کان مقارنة المعقولات للمجرد
ممکنا فی الخارج فذلک انما یکون باحد انحاء ثلثة الاول ان یکون
المعقولات حالة فی المجرد و الثانی ان یکون المجرد حالا فی المعقولات
و الثالث ان المعقولات و المجرد کلاهما حالین فی محل ثالث و القسمان
الاخیران باطلان فتعین الاول و هو المط قوله بان یحصل هی ای
المعقولات قوله لانه لما کان ای المجرد بحلوله فیه و الا لکان قائما
بذلک لا بذاته قوله ذاتیة لها لان العام اذا کان جزء للخاص کان
متقدما علی الخاص و اما اذا کان عارضا للخاص فالامر بالعکس
قوله و هو وهم ای کون المقارنة المطلقة ذاتیة للمقارنة الخاصة وهم
قوله هذا الخاص و هو المقارنة فی العقل فقط دون المقارنة
فی الخارج قوله متحدة فی الذهن لان الحاصل فی الذهن انما هو نفس قوله
الماهیة علی ما هو مذهب المحققین لا صورتها و شبحها الا ان وجودیها
ای الذهنی و الخارجی قوله متی لقال لان احد الوجودین و هو الوجود
الخارجی وجود اصیل یترتب علیه الاثار فی الخارج و الاخر ظلی
لا یترتب علیه الاثار الخارجیة قوله یدل بعینه فانا نقول ان صحة المقارنة

الظ کلاهما حالان او کلیهما حالان فیهما

المطلقة

المطلقة متقدمة علی المقارنة المطلقة و المقارنة المطلقة لکونها اعم
متقدمة علی المقارنة الخاصة و هی کون المجرد محلا و حلول المعقولات
فیه فیلزم تقدم صحة المقارنة المطلقة علی المقارنة الخاصة فلا یکون
صحة المقارنة المطلقة موقوفة علی المقارنة الخاصة و الا الدار فیجوز
ان یتحقق صحة المقارنة المطلقة فی ضمن قسم آخر و راء القسم الثالث
قوله الی القسم الثالث و هو ان یکون المجرد محلا و المعقولات حالة فیه
قوله اما فادوک و از اف دلیل امتناع توقف صحة المقارنة
المطلقة علی المقارنة العقلیة یجوز ان یکون موقوفة علیها فیکون المقارنة
فی الخارجی ممتنعا فلا یثبت المدعی قوله الدلیل ای دلیل امتناع توقف
صحة المقارنة المطلقة علی المقارنة العقلیة قوله هذه المقدمة و هی
تعین صحة المقارنة المطلقة فی ضمن القسم الثالث قوله بالامکان
العام الامکان العام هو ان لا یکون الطرف المخالف لطرف الحکم
ضروریا کما تقول واجب الوجود موجود بالامکان العام فمعناه
ان الطرف المخالف للحکم و هو کون الواجب معدوما لیس بممتنع
و الامکان الخاص هو سلب الضرورة عن الطرفین قوله لما
لانا بینا فیما سبق ان الواجب لذاته واجب من جمیع جهاته ای
ای لیس له حالة منتظرة قوله المناسب ان یجعل ای المناسب
ان یبدل کبری القیاس المذکور فیما سبق فی اول الفصل فی قوله لانه
مجرد عن المادة و لواحقها و کل مجرد عن المادة و لواحقها یمکن ان
یکون عالما بالکلیات ای یبدل الوجوب بالامکان لیلایم قوله فهنا
و هو کل ما یمکن لواجب الوجود بالامکان العام یجب وجوده له
فیصیر القیاس هکذا الواجب لذاته عالم بالکلیات لانه مجرد عن
المادة و لواحقها یمکن ان یکون عالما بالکلیات فینتج ان الواجب

يمكن ان يكون عالما بالكليات فنجعل هذه النتيجة صغرى ونضم اليها
مقدمة اخرى حتى ينتج المط فنقول الواجب يمكن ان يكون عالما بالكليات
وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له ينتج
ان الواجب يجب ان يكون عالما بالكليات وهو المط فيكون
علمه بالكليات ثابتا بطريق الوجوب قوله ههنا وهو قوله وكل ما يمكن
لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له قوله ليحصل المط اى
المط الذى ادعاه فى اول الفصل وهو قوله الواجب لذاته عالم
بالكليات قوله وكل ما يمكن للمجرد اى بذكر المجرد بدل واجب الوجود قوله
موقوفا لان كل حادث مسبوق بالمادة قوله ماديا فلا مجردا فيلزم
خلاف المفروض قوله لزم افتقار الواجب وهو مح لان العلم من صفات
الكمال وافتقار الواجب فى صفة الكمال الى الغير مح لانه يوجب النقص
نعم يجوز افتقار الواجب فى صفاته الاضافية الى الغير كرازقية زيد فان
الرازقية لزيد صفة للواجب بالقياس الى زيد فيكون اضافية مفتقرة
الى الطرفين وهو مح اى كون الواجب فاعلا وقابلا مح قوله والالاد
غير الثانى فلا يكون عين الواجب فلا بد فى الواجب من امرين
حتى يستعد باحدهما ويفعل بالاخر فيلزم ان يكون الواجب مركبا
فهو مح قوله اى الصورة اى الصورة العلمية قوله لا يمتنع لذاته اى
ذات الشئ الواحد لا يابى عن ان يتصور شيئا اخر والاستعداد
بهذا المعنى امر اعتبارى عدمى ينتزعه العقل من الشئ قوله حين اى
حين كونه محصل السؤال الماذكر قوله اضافتان عارضتان والامور
الاضافية لا تكون اجزاء لماله تلك الاضافات على ما فى موضعه
قوله فيه اى فى الواجب قوله لا نفسها لا صورها قوله وبالامور القائمة
بنا كالارادة والقدرة والشجاعة وغيرها من الصفات قوله واما الاول

اى

اى العلم الحضورى قوله بنفسه كما فى الحضورى قوله مثاله كما فى الحصولى
قوله والظ من كلام المص حيث قال فان الادراك والتعقل هو
حضور صورة المعقول فى العقل فان قوله هو حضور صورة المعقول
فى العقل دون ان يقول هو حضور المعقول عند العاقل يشعر بذلك
على ما لا يخفى قوله وهذا مشكل اى العلم الحضورى مشكل فى العلم بالمعدومات
واحوالها اذ لا شئ هناك يمكن حضوره عند المدرك اما اذا كان
علم الواجب بالاشياء بحصول صور تلك الاشياء ومثالاتها
عند الواجب امكن للواجب العلم بالمعدومات واحوالها فانه يمكن ارتسام
صور تلك المعدومات فى ذات الواجب على ما ذهب اليه الشيخ الرئيس
وارتسام صورها فى لوح اخر وحضور ذلك اللوح مع الصور المرتسمة
فيه عند الواجب على ما ذهب اليه المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات
مرتسمة فى العقول هذا ما ذهب اليه المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات
قوله ومن اعتقد ان علم البارى الخ ذهب طائفة من الحكماء الى
ان علم البارى تعالى عز اسمه بالاشياء ليس بارتسام صور الاشياء
فى ذات البارى والا لكان البارى فاعلا لتلك الصور لامتناع
احتياج البارى الى شئ فيما له من الاحوال والصفات وقابلا لتلك
الصور لارتسامها فيه وهو مح لما بين فى موضعه من ان الشئ الواحد
لا يكون فاعلا وقابلا بالنسبة الى شئ واحد بل علم البارى بالاشياء
نفس ذات البارى لا صورة مغايرة لذات البارى فالمص اشار
الى بطلان هذا المذهب بقوله ومن اعتقد الخ قوله نفس ذاته اى
نفس ذات الواجب قوله اذ الحصر مم اى الحصر المستفاد من قوله اذ
لا علم الا بالارتسام مم فان علمنا بذواتنا وبالصفات القائمة
بنا ليس بطريق ارتسام صورها فينا ولا بارتسام صور صفاتنا

محصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات

فيثا و بالجزئيات الغير المتغيرة كالجواهر المجردة قوله من حيث هي جزئية
اي يعلمها بحصولها وبعوارضها المشخصة قوله بالجزئيات المتغيرة اي
الجزئيات الحادثة بالحدوث الزماني سواء كانت مادية كالجسمانيات او غير مادية
كالنفوس الناطقة قوله لانه اي الواجب هذا دليل لكون الواجب
عالما بالجزئيات سواء كان بالوجه الكلي اولا اسبابها اي اسباب
الجزئيات قوله من جميع الوجوه اي يعلم تلك الاسباب وجميع احوالها
وصفاتها قوله لا يبقى اذ لو بقي الصورتان معا واجتمعا في زمان واحد
لزم كونه تعالى عالما بوجود الشيء وعدمه في زمان واحد وهو اجتماع
للنقيضين فيكون محالا فيكون علم الواجب بذلك الاجتماع جهلا غير
مطابق للواقع تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله متغير الذات اي يوجد في ذاته
التغير باعتبار صفته وعلمه فان الصورة الزائلة قد كانت ثابتة
قبل ثم زالت وحدث صورة اخرى فوجد في صفته التغير قوله الى الصورة اي صفة الواجب وهو العلم
فيكون الصورة العلمية حالة منتظرة قوله ليس له اي للواجب
علم وجه كلي ظاهره هو ان الواجب تعالى شانه يعلم زيدا مثلا بعنوان
كونه انسانا او ناطقا او غيرهما ولا يعلمه بتشخصه ولا يخفى شناعة هذا
بل المراد من الوجه الكلي ما يجيء في نقل كلام صاحب المحاكمات قوله لانهم
اي الحكماء قوله بواسطة اي سواء كان الصدور بواسطة كصدور
الافلاك وما فيها عن الواجب فان ذلك الصدور عن الواجب
بواسطة العقل الاول او بغير واسطة كصدور العقل الاول عنه تعالى
قوله من قاعدتهم المذكورة وهي ان العلم التام بخصوصيته العلة يستلزم
العلم بخصوصيات معلولاتها قوله علمه تعالى بها اي بالجزئيات المتغيرة
من حيث هي جزئية قوله لدفعه اي ذلك التناقض قوله الى التخصيص القاعدة
بان قالوا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم بمعلولاتها

الا

الا اذا كان هناك مانع فانه ح لا يستلزم فالعلم التام للواجب
بذاته لا يستلزم العلم بالجزئيات المتغيرة لاشتمالها على مانع هو التغير
قوله بموانع اي بسبب موانع قوله وذلك اي تخصيص القاعدة قوله
اليقينية لان حكم العقل اذا كان كليا كان ذلك بسبب ان العقل
وجد ذلك موافقا لما في نفس الامر فاذا خصص ذلك الحكم ببعض
الصور لمانع كان حكم العقل موقوفا على رفع ذلك المانع فالعقل يجوز
مثل ذلك المانع في الصور الاخر فلا يحكم كليا اصلا قوله لا يمنع الحمل فلو كان
جزئيا كان مانعا من الحمل على كثيرين قوله والتخيل بان يرتسم في الخيال
صورة هذا الكسوف المتخصصة قوله سوى ما ذكرنا وهو ان الواجب
تعالى شانه يعلم اسبابها علما تاما قوله فليس بالقياس بل تلك الاحوال
انما يتصف بها الاشياء التي لها امكنة قوله بعضها اي بعض الامكنة
قوله بعضها ماضيا اي بعض الازمنة قوله وبعضها انما يكون الآن
بتلك الاحوال للاشياء الزمانية قوله وكذا الامور الواقعة اي يعتبر
بعضها في الزمان الماضي وبعضها في الحال وبعضها في المستقبل
اذ لا مضي ولا حال ولا استقبال عنده قوله بل هي اي الموجودات
قوله بلا تغير اي بلا تغير في المضي والحال والاستقبال قوله بطبايعها
اي بحقايقها الكلية قوله مريد للاشياء وفي المواقف ان الحكماء
قالوا ان ارادته تعالى هي نفس علمه بوجه النظام الاكمل ويسمونه
عناية قال ابن سينا هي احاطة علم الاول تعالى بالكل وبما يجب
ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام فعلم الاول بكيفية الصواب
في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل من غير انبعاث قصد
وطلب من الاول الحق قوله وهذا اي كون الواجب بحيث يكون
الاشياء مرضية له هو الارادة قوله لما ينبغي وهو الصحة وازالة المرض

التي لا تتغير بتغير الملل والاصطلاحات ولا يكون بناؤها عليها منه

لان الواجب منزه عن آلة الابصار ليكون بها المشاهدة وعن قوة التخيل منه

محصل في ان الواجب لذاته مريد للاشياء وجواد

قوله ثم انها اي تلك الكيفية قوله توجب فيكون افادة الدواء الصحة
وازالة المرض بالعرض وبواسطة تلك الكيفية قوله وفيه نظر اي
في جواب المحقق الطوسي قوله وان لم يكن له لان افادته اولا انما هي
للكيفية لا للصحة وازالة المرض قوله وهي اي تلك الكيفية او المضادة
للمرض قوله مؤثر مرغوب اي مختار راي امر اختاره الطبيعة ومرغوب
لها فيكون افادتها افادة لما ينبغي قوله في مفهوم الجود اي الجواد
هو الذي يكون مفيدا بالقصد والارادة لما ينبغي لا للعوض فعلى
هذا لا يصدق التعريف على الدواء لان افادته الكيفية الملائمة
ليست بالقصد والارادة قوله الى كمال اي يفعل الفعل ليكون ذلك
الفعل سببا لاتصاف الواجب بصفة الكمال فيكون ذلك الكمال
منتظرا حاصلا بعد الفعل قوله الى كمال انما كان هذا مناسبا لانه انحصر
ولان المعتبر في الجواد هو ان لا يكون افادته لغرض ويحصل ذلك بمجرد
قوله او لا ولم يعتبر في مفهوم الجواد ان يفعل لانه نظام الخير في الجود فيوجد
الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق قوله والقسم الثاني وهو ان يفعل
الواجب لانه نظام الخير في الجود فيوجد الاشياء لا لغرض لا يقال
هذا اعتراض من قبل المعتزلة على الحكماء فان المعتزلة قالوا ان
افعال الله تعالى معللة بالاغراض لكن الغرض هو ايصال النفع على العباد
لان الفعل الخالي عن الغرض عبث يجب تنزيه الله تعالى عنه والاشاعرة
واتفقوا الحكماء في ان افعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عن
الفوائد الفائدة اعم من الغرض لان الغرض هو الفائدة التي تكون
باعثة على فاعلية الفاعل والفائدة هي التي تترتب على الفعل سواء
كان باعثا على الفعل او لا قوله على اقدامه اي اقدام الواجب على الفعل
قوله فلا يكون اغراضا انما يكون اغراضا لو كانت باعثة قوله يلزم استكماله

بها انما يلزم الاستكمال اذا كانت باعثة للفاعل الواجب فانها اذا كانت
باعثة تكون للواجب فيها منفعة لا تحصل تلك المنفعة الا بتلك الافعال
فيكون الواجب مستكملا اي طالبا للكمال وهو النفعة بسبب الفعل فيكون
قبل ذلك الفعل وفي حد ذاته ناقصا ثم بسبب ذلك الفعل يصير كاملا
وانه محال والمعتزلة قالوا ان ذلك النفع يعود الى العباد لا الى الواجب
فلا يلزم استكمال الواجب واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح
الاشارات بما حاصله هو ان ايصال النفع على العباد وعدمه
ان كانا متساويين عند الواجب فلا يكون ايصال النفع باعثا
كعدمه وان لم يكن متساويين بل يكون ايصال النفع راجحا عنده
من عدمه فيكون مطلوبا للواجب وكمالا له فيكون الواجب في
ايصال النفع على العباد ايضا مستكملا وانه محال فتدبر قوله وقد يطلق
اي الملائكة قوله لا تكثر فيه اي لا تكثر في ذاته ولا في صفاته اذ صفاته
انما هي عين ذاته فلا تكون متكثرة قوله كما مر في بحث العلة والمعلول
من قوله ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها
اكثر من الواحد قوله او صورة اي صورة جسمية او صورة نوعية
قوله لانه مركب فلا يكون واحدا والكلام في الصادر الواحد
بدون الصورة على ما مر في اوائل الكتاب من ان الهيولى لا تقوم
بالفعل بدون الصورة بل تحتاج في وجودها الى الصورة قوله
او بغير واسطة فلا يكون الهيولى صادرا اول قوله لما مر من ان الصورة
ليست علة للهيولى لان الصورة انما تجب وجودها مع الشكل او بالشكل
والشكل لا يوجد قبل الهيولى فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
لكانت متقدمة على الشكل قوله ولا جائز ان يكون اي الصادر الاول
قوله لاستحالة وجوده اي وجود العرض قوله لان صفاته عين ذاته فلو كان

الفن الثالث في الملائكة وفيه اربعة فصول

فصل الاول في اثبات العقل

ذلك العرض صنعة قائمة بذات الواجب لزم ان يكون ذلك العرض
عين الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله اذ النفس هي التي تفتقر
وتخصيصه اى تخصيص لدليل هو ان اول الصادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود
والتاثير وغير العقل ليس كذلك لانتفاء القيد الاول في الجسم والثاني
في الهيولى والصورة والعرض والثالث في النفس فيتعين
ان يكون اى الصادر الاول قوله بعد تذكر السوابق فان امتناع تقوم
الهيولى بدون الصورة وامتناع كون الهيولى علة للصورة مع
ما ذكر في اثباتهما مدخول على ما مر مفصلا قوله كالسلوب فان الواجب
متصف بسلب الجسمية والجوهرية والعرضية بل هو متصف بسلب جميع
ما هو ممكن على ما لا يخفى قوله فيتعدد اثاره اى اثار الواجب بسبب تلك
الشروط نعم لا يجوز تلك الجهات الاعتبارية عللا فاعلية قوله كما جوزوا
تعدديه فانهم قالوا ان العقل الاول له جهتان جهة الوجود وجهة الامكان
وبجهة الوجود يصدر عنه العقل الثاني وبجهة الامكان يصدر عنه الفلك
الاول قوله من هذا القبيل اى بدون آلة جسمانية فيكون اى النفس
قوله في الذات اما في الذات فلانه مجرد واما في الفعل فلانه فرض ان تاثيره

الفصل الثاني
في كثرة العقول

يجوز ان يكون بدون آلة جسمانية قوله بدون الالة لانها اذ جاز كونها
مؤثرة بدون الالة فيجوز ان تكون النفس موجدة للمعلول الثاني
بدون الالة قوله بلا واسطة اى لا تكون تاثيره في الافلاك بواسطة
مؤثر اخر ليكون مؤثرا بعيدا قوله عقلا واحدا بان يوجد عقل واحد جميع
الافلاك بانفراده بان يكون بعضها اى يكون بعض من الافلاك
كالفلك الاول مثلا مؤثرا في بعض اخر كالفلك الثاني ويكون الفلك
الثاني مؤثرا في الفلك الثالث والثالث في الفلك الرابع والرابع
في الخامس وهكذا حتى ينتهي الى الفلك الثامن ويكون هو مؤثرا في

الفلك التاسع وهو فلك القمر وذلك لان المحوى لما كان اخس
من الحاوي فلا يجوز ان يكون مؤثرا في الحاوي لان المؤثر يجب
ان يكون اشرف على ما سيجيء الا الواحد فلو كان العقل الواحد مصدرا
للافلاك يلزم ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد وانه خلاف
ما بينا قوله الى الثاني وهو ان يكون المؤثر فلكا واحدا قوله والثالث
وهو ان يكون بعض الافلاك مؤثرا في بعض اخر قوله وهي اى العناصر
اخس لان القبول للكون والفساد هو منشاء الخسة لان الاشرفية
انما هي بالتشبه بالباري الغير القابل للتغير بوجه من الوجوه لا في وجوده
ولا في ساير صفاته الحقيقية فاذا كان الشيء قابلا للكون والفساد
يكون قابلا للتغير في ذاته وفي جميع صفاته فلا يكون له تشبه بالمبدأ
الباري عز اسمه فيكون اخس والافلاك وان كانت متغيرة في
بعض صفاتها كالحركة الا انها لا تقبل الكون والفساد على ما مر فيكون
لها تشبه ما الى المبدا اى الباري فيكون اشرف من العناصر القابلة
لها قوله لهما اى للكون والفساد قوله وفيه بحث اى في كون المحوى
اصغر بحث قوله فيكون اى المحوى قوله وان كان الحاوي اطول لان
منطقة الحاوي اعظم من منطقة المحوى لاشتماله عليه فيكون قطره
ايضا اعظم قوله ان هذا اى قوله والاخس لا صغر استحال ان يكون
سببا للاشرف الاعظم قوله خطابي لا عبرة به اى امر ظني تفيد صدقه
بمجرد الظن ويمكن زواله بتشكيك المشكك قوله في المقامات البرهانية
فان العبرة في المقامات البرهانية انما هو بالمقدمات القطعية اليقينية
المطابقة للواقع التي لا يمكن زوالها بتشكيك المشكك قوله متاخرا عن
وجوب وجود الحاوي اى يجب وجود الحاوي اولا فيوجد ثم يجب
بعده يجب وجود المحوى فيوجد قوله واذا كان كذلك اى اذا كان

وجوب وجود الحاوي مقدما على وجوب وجود المحوي قوله مرتبة
وجوده اي وجود الحاوي قوله والا لكان وجوده اي لم يكن عدم المحوي
في مرتبة وجود الحاوي ممكنا بل كان ممتنعا قوله فرضناه اي فرضنا وجود
المحوي متاخرا عن وجود الحاوي قوله في تلك المرتبة اي مرتبة وجود
الحاوي قوله بحيث لا يمكن انفكاكه لان وجود الخلاء في داخل
الحاوي انما يكون اذا لم يكن المحوي موجودا وعدم وجود المحوي
مستلزم كون الفضاء الذي هو مكان المحوي خاليا عن الشاغل والمكان
الخالي عن الشاغل هو الخلاء قوله وفي التصور اي لا يمكن تصور وجود
الخلاء في داخل الحاوي بدون تعقل عدم المحوي ولا يمكن ايضا تعقل
عدم المحوي في داخل الحاوي بدون تعقل الخلاء وذلك هو كمال التلازم
بينهما كان الاخر وهو وجود الخلاء قوله واجب فيهما اي في تلك المرتبة
قوله كذلك اي ممكن في مرتبة وجود الحاوي قوله هف اي كون وجود
الخلاء ممكنا قوله لان ما بالذات وهو الامتناع لا يختلف بان يكون
ذات الخلاء ممكنا في مرتبة وممتنعا في مرتبة اخرى والا لكانت الطبيعة
الواحدة مقتضية لاثرين مختلفين وانه صح على ما بين من ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد قوله ولا يختلف بان يوجد الذات ولا يوجد
مقتضاه لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة قوله اعني وجود الخلاء
لان الخلاء انما يتحقق اذا كان الحاوي موجودا ويكون جوفه خاليا
عن الشاغل واما اذا لم يوجد الحاوي فلا جوف ح ولا خلاء فيما
نحن فيه وهو فرض كون وجود الحاوي علة متقدمة على وجود المحوي
وفرض عدم المحوي في مرتبة وجود الحاوي قوله كما بينا بقولنا فعدم المحوي
في مرتبة وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته الخ قوله بينهما اي بين عدم
المحوي ووجود الخلاء قوله مطلقا اي سواء كان عدم المحوي مع وجود

الحاوي

الحاوي او مع عدمه بل عدم المحوي مع وجود الحاوي يستلزم الخلاء
وبذلك يتم ما ادعينا قوله عدم المحوي المعين وهو المحوي الذي هو معلول
للحاوي فان عدم هذا المحوي بل عدم جميع المحويات لازم
لوجود الخلاء ضرورة انه اذا تحقق محوي ما لم يكن هناك خلاء لا يستلزم
لجواز ان يقوم محوي آخر مقامه فلا يوجد الخلاء في الوجوب بان
يكون احدهما واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير يجوز ارتفاعه
لان الواجب بالغير ممكن وكل ممكن يجوز ارتفاعه امكان الانفكاك
بان يوجد الواجب بالذات ولا يوجد الواجب بالغير قوله لا يقتضي
جوازه لان الواجب بالغير انما هو الممكن بالذات والممكن بالذات هو
الذي يجوز وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته فيجوز ان يكون عدمه بالنسبة
الى الغير كعلته التامة ممتنعا قوله عن الاخر وهو الواجب بالذات قوله
بواسطة الجسم بناء على ما مر من ان تاثير النفس في شيء يتوقف
على آلة جسمانية قوله بالطبع وهو تقدم الموقوف عليه على الموقوف
قوله فهو اما حاو اي ذلك الجسم الذي هو آلة للنفس بما ذكر من
ان المحوي لا يكون علة للحاوي ولا يكون الحاوي علة للمحوي لو كان
مؤثرا اي العرض قوله في تاثيره الى المحل لان تاثير العرض في شيء لا يكون
الا بعد تقوم العرض وتحققه وتقومه لا يكون الا بالمحل فتاثير العرض
في شيء لا يكون الا بالمحل قوله من كون المؤثر فلكا فانا نقول ان الفلك
الذي هو العرض ويتوقف تاثير العرض في شيء عليه اما ان يكون حاويا
او محويا وكلاهما باطل على ما مر قوله او نفسا فانا نقول ان محل العرض
اذا كان نفسا كان تاثير العرض في الفلك متوقفا على النفس
ولا يتحقق التاثير من النفس الا بآلة جسمانية فيكون تلك الآلة الجسمانية
متقدمة على الفلك فهي اما حاو على الفلك او محوي له وكلاهما باطل

على ما مر قوله وان كان عقلا اى محل العرض قوله لزم منه المط وهو كثرة
العقول لافتقار كل واحد توضيحه ان المؤثر فى الافلاك المتكثرة
لا يجوز ان يكون عرضا واحدا لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيكون
المؤثر فى الافلاك اعراضا متعددة فاذا كان محل العرض عقلا فتعدد العقول
لا يجوز كون تلك الاعراض المؤثرة فى الافلاك حالة فى عقل واحد ح
قوله على حدة دفع لما يمكن ان يورد ويقال انه لا يلزم من كون محل العرض
المؤثر فى الافلاك عقلا المط لان المط انما هو كثرة العقول ويجوز ان
يكون الاعراض المؤثرة فى الافلاك حالة فى عقل واحد فلا يثبت
الا عقل واحد قوله لاستلزامه تركب العقل لان محل كل من الاعراض غير
محل الاخر فلا بد ان يكون فى العقل امور متعددة فيكون مركبا
وهو المط اذ المط ليس الا تعدد العقول وكثرتها واما كونها عشرة
فليس مطلوبا فى هذا الفصل قوله وسبب المحوى اى الفلك الثانى
قوله لكونهما اى الفلك الاول والعقل الثانى بالعلية لان العقل الثانى
علة للفلك الثانى على ما سيأتى قوله تقدم الحاوى وهو الفلك الاعظم
قوله على المحوى وهو الفلك الثانى قوله بالعلية فيكون الحاوى علة للمحوى
وانتم قلتم انه لا يجوز ذلك مع ان السبب اى لا يلزم من كون الشيئين
معا ان يثبت لاحدهما ما ثبت للاخر قوله لا يجب ان يكون بل وجوب
ذلك انما هو فى الشيئين اللذين بينهما معية زمانية فان احد ذينك
الشيئين اذا كان متقدما على شئ ثالث بالزمان كان الاخر ايضا
متقدما على ذلك الشئ بالزمان وذلك ظ قوله علتين مستقلتين
اذ المراد من التقدم بالعلية انما هو تقدم العلة المستقلة على معلولها
فلو كان للشيئين تقدم بالعلية بالنسبة الى ثالث كانتا علتين مستقلتين
له وذلك مح لانه يستلزم احتياج المعلول الى كل منهما واستغنائه عنه

وذلك

وذلك اجتماع للنقيضين قوله للعلية لان العلة ما يحتاج اليه الشئ
قوله بالنظر الى الاخر لانه لما كان الاخر علة مستقلة كانت كافية فى
تحقق المعلول فلا يحتاج المعلول الى غيره فيكون الغير مستغنا عنه قوله
فيجوز عدمهما اى جاز عدمهما معا قوله لامكان الخلاء لانه على تقدير عدمهما
معا يكون الفضاء الذى شغلاها خاليا عن الشاغل فيكون
خلاء قوله من ذلك اى من امكانهما قوله فى جوفهما اى فى جوف
الحاوى والمحوى كالفلك الثالث قوله انتفائهما اذ على تقدير
انتفاء الفلك الاول والثانى يكون الفلك الثالث محيطا
جميع الاجسام ولا يكون جسم ما خارجا عن جوفه فيكون بمنزلة
الفلك الاول فكما ان ما وراء الفلك الثالث على ذلك التقدير
لا يكون خلاء ولا ملاء قوله اذ لا مكان اذ لا جسم هناك حتى يكون
له مكان قوله هناك فلا يكون هناك خلاء لان الخلاء هو المكان
الخالى عن الشاغل قوله على ذلك التقدير وهو انتفاء الحاوى والمحوى
معا قوله لان الحاوى وسبب المحوى لان الحاوى هو الفلك الاول
وسبب المحوى هو العقل الثانى وهما متلازمان لانهما معلولان
لعلة واحدة وهو العقل الاول قوله متلازمان فكلما تحقق الحاوى
يكون سبب المحوى متحققا فيكون المحوى متحققا لامتناع تحقق
العلة بدون تحقق المعلول قوله فيه ايهام للتكثير حيث قال مجموع
الجملة ما لا بد منه فان لفظ الجملة ينبئ عن الكثرة قوله وان كان
اى ذلك الغير قوله مقارنا له اى للواجب قوله كان صفة المقارن
لا يكون الا صفة قوله وهو خلاف مذهبهم لان مذهبهم هو ان
صفات الواجب عين ذاته قوله وان كان اى ذلك الغير قوله
منفصلا عنه اى عن الواجب قوله معلولا له اذ ليس وراء الواجب

الظ مشغلاه
منهى

الفصل الثالث فى ازلية العقول وابديتها

امر يكون علة له قوله سابقا لان ذلك الغير لما كان من جملة
ما يتوقف عليه المعلول الاول كان متقدما على المعلول الاول قوله
هف لان المعلول الاول ح لا يكون معلولا اول بل المعلول الاول
انما يكون ذلك الغير قوله لان كل ما يمكن لها اى للعقول قوله والا
لكان شئ منها اى من جملة ما لا بد منه قوله ازليتها اى ازلية العقول
قوله ان يستدل اى على ازلية العقول وقدمها قوله لو كان حادثا
زمانيا الحادث الزمانى هو الذى يوجد زمان ولا يوجد هو فى
ذلك الزمان ثم يوجد بعده ومحصله هو الذى يكون وجوده مسبوقا
بالزمان قوله مسبوق بمادة على ما سبق فى فن الالهيات فى
فصل القديم والحديث من ان كل حادث زمانى فهو مسبوق
بمادة ومدة قوله هف لان المراد بالعقل هو الجوهر المجرد عن المادة
قوله شئ منها اى من العقول قوله من الامور المعتبرة اذ لو لم ينعدم
شئ من الامور المعتبرة فى وجوده عند انعدامه وكان جميع ما اعتبر
فى وجوده متحققة حين انعدامه لزم تخلف المعلول عن علته التامة وانه
مح على ما مر غير مرة قوله كل منها اى من العقول قوله لذات العلة فيكون
انعدام شئ من تلك الاحوال موجبا لتغير العلة من حال الى حال
ولما كان علة العقول هى الواجب تعالى او شئ آخر فتغير احوال
العلة يكون تغيرا فى احوال الواجب او شئ من العقول فيكون
البارى او شئ من العقول قابلا للتغير وانه بط لان التغير من
لوازم المادة على ما مر قوله هف اى كون البارى عز اسمه او شئ
من العقول قابلا للتغير والحوادث بط لان القابل للتغير والحوادث
لا يكون الا الماديات قوله فى كيفية توسط العقول اى كون العقول
واسطة بين البارى عز اسمه وبين العالم الجسمانى فى وصول

الفصل الرابع
فى كيفية توسط العقول

اثر البارى الى الجسمانيات قوله قد مر ان واجب ح قد مر ذلك
فى فصل توحيد الواجب قوله هو العقل قد مر ذلك فى فصل اثبات
العقل قوله معلولات للعقول قد مر ذلك فى اثبات كثرة
العقول قوله مباديها كثيرة اى لا يجوز ان يكون مبدا الافلاك
المتكثرة امرا واحدا لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
قوله والعقل الذى اه وهو العقل الاول قوله لزم صدور الكثرة
وقد بينا بطلانه قوله واجب لوجود لعلتها لان المعلول ما لم
يجب عن علته لا يوجد على ما بين فى موضعه قوله يجب ان يكون
تابعا وذلك ظا يحكم الوجدان الصحيح قوله مبدا للعقل الثانى لان
الواجب وان كان وجوبا بالغير اشرف من الامكان والعقل
الثانى وان كان صادرا فى المرتبة الثانية لكنه جوهر مجرد فيكون
اشرف من الفلك الاول الذى هو مادى مفتقر الى المادة
فيكون الوجوب الذى هو الاشرف جهة فى صدور العقل
الذى هو الاشرف قوله ممكن الوجود لان الامكان اخس من الوجوب
بالغير فيكون جهة فى صدور الفلك الذى هو مادى واخس من
المجرد قوله انهم ضبطوا اى الحكماء قوله وجعلوه اى الامكان قوله علة
للفلك اى جهة لا علة فاعلية قوله ومنهم اى من الحكماء قوله بدلهما
اى بدل الوجود والامكان قوله علة لعقل اى جعل تعقله لوجوده
علة وجهة لصدور العقل الثانى وجعل امكانه علة لصدور الفلك
قوله وجوده فى نفسه اى وجوده الذى هو فى نفسه موجود بذلك
الوجود احترز بقوله فى نفسه عن الوجود الرابطى الذى هو وجود
الشئ لغيره كوجود البياض قوله يصدر عنه اى عن العقل الاول
قوله يصدر عنه نفس هو الجوهر المجرد عن المادة فى ذاته لا فى

فعله قوله نوع الكثرة اى كثرة الجهات والاعتبارات قوله باعتبار
ماله اى للواجب قوله من غير ان يجعل الخ فانهم جعلوا العقل الاول
واسطة فى صدور العقل والفلك الاعظم قوله ليس الا واحدا بل
يجوز على هذا ان يصدر اولا امور متكثرة عن الواجب باعتبار
ماله من السلوب والاضافات قوله الا بعد ثبوت الغير اى يتوقف
ثبوتها على ثبوت الغير لان السلوب والاضافات امور نسبية
ولا يمكن تحقق النسبة الا بعد تحقق المنتسبين فيكون السلوب
والاضافات متوقفة على الغير الذى يكون السلب سلبا له كسلب الجوهرية
عن الواجب فانه انما يكون بعد تحقق الجوهرية وكذا الاضافات فلو كان
تحقق الغير بمدخلية السلوب والاضافات اى كان متوقفا عليها يلزم
الدور وذلك ظ قوله ورد بان ثبوتها اى ثبوت السلوب والاضافات
قوله فلا دور اذ السلوب والاضافات متوقفة على الغير فى التعقل اى
الوجود الذهنى والغير موقوف عليها فى الوجود الخارجى فلا دور
لتغاير جهتى التوقف انما يلزم الدور لو كان توقف كل منهما على
الاخر فى جهة واحدة على ما تقرر قوله لا يتوقف على تحقق شئ اذ تصدق
على جميع المعدومات انه ليس شئ منها عين الاخر قوله لا يرد عليه ذلك
اى الاعتراض المذكور بقوله واعترض بها الخ قوله شيئان لا يتقوم
احدهما ج والاخر د قوله لا احدهما على الاخر قوله ثلثة اشياء احدها جيم وثانيها
دال وثالثها ذلك الشئ الاخر قوله فى ثالثة المراتب اذ الصادر فى
المرتبة الاولى ليس الا اب والصادر فى المرتبة الثانية ليس الا
جيم ودال فيكون هذه الاشياء كلها فى ثالثة المراتب قوله وهذ
الطريق وهو كون العقل ذا ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود
لعلتها قوله عن كل عقل عقل فالعقل الثانى بما هو واجب بالغير يصدر عنه

العقل الثالث وبما يكون ممكن الوجود فى ذاته يصدر عنه فلك
ثان وهكذا فى ساير العقول قوله الكثرة فعله فان الفعال صيغة
مبالغة فيكون المراد به الفاعل للافعال الكثيرة قوله ويسمى بلسان
الشرع اى يسمى العقل الفعال قوله فيصدر عنه اى عن العقل الفعال
قوله وهو العقل العاشر قوله والصور النوعية اى التى للعناصر قوله
بشرط استعداد اى صدور الصور النوعية العنصرية من العقل
الفعال موقوف على استعداد هيولى العناصر لتلك الصور قوله من جهة
العقل المفارق اى لم يجعل العقل المفارق هيولى العناصر مستعدة
للصور النوعية المختلفة لان العقل المفارق غير متغير الذات والصفة
فلا يمكن ان يصدر عنه امور مختلفة هى استعدادات هيولى العناصر
قوله لا تغير فيه لا فى ذاته ولا فى صفته قوله بل استعدادها اى استعداد
الهيولى قوله اوضاعا سماوية فان للافلاك فى كل وقت وضعا
خاصا بسبب الحركة ليس لها ذلك الوضع فى وقت اخر قوله يقتضى
حدوث اى ذلك الوضع الحادث قوله يوجب لفيضان اى ذلك
الاستعداد الذى فى الهيولى قوله من العقل الفعال وهو العقل العاشر
قوله المناسب ان يقال وجه المناسبة ظهور دلالة هذه العبارة
على المدعى وكونه اخصر قوله دائما بان لا يكون لوجودها اول وهو المعنى
بالازلية قوله فتعين الثانى وهو ان توجد بعد حدوث حادث قوله
فهذه الحوادث اى الحوادث السابقة على الحركات قوله على الاجتماع
بان يوجد الجميع فى وقت واحد ولا يكون وجود بعض منها
حين انعدام البعض الاخر قوله وعلى التعاقب بان يوجد بعض
منها ثم انعدم ووجد عقيبه بعض اخر قوله وهو ممتنع على ما يدل عليه
ادلة ابطال التسلسل كبرهان التطبيق وغيره على ما سيجئ وانما قال لها

المبدا والص

ترتب لان برهان التطبيق مثلا لا يدل على بطلان امور غير متناهية
متعاقبة كالحوادث اليومية على زعمهم ولا يدل ايضا على بطلان امور
مجتمعة غير متناهية اذا لم يكن لها ترتب على ما سيجئ ايضا بل البراهين
الدالة على بطلان التسلسل انما يدل عليه اذا كان الامور المتسلسلة
مترتبة ومجتمعة في الوجود ولذا قيد بهما قوله غير ظ مما ذكره بل الظ مما
ذكره هو ان يكون قبل كل حادث حادث آخر سواء كان ذلك
الحادث الاخر حركة او امرا اخر قوله اذ الحصر المذكور وهو حصر كون الحركات
والحوادث موجودة دائما او بعد حدوث حادث لجواز ان يوجد
حادث لا دائما ولا بعد حدوث حادث بل بعد قديم بان يكون
القديم علة تامة لبعض الحوادث قوله هو اول الحوادث بان لا يكون
قبل ذلك الحادث حادث اخر بل يكون وجود ذلك الحادث مستندا
الى القديم ويكون القديم علة تامة له وان ابين ذلك اي نفي حادث
هو اول الحوادث قوله مستدرك لانه يكفي ح ان يقال ان وجود الحركات
والحوادث يكون بعد حدوث حادث اخر فقبل كل حادث حادث
اخر لا الى اول قوله والا لزم قدم الحادث لان قدم العلة التامة تستلزم
معلولها لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة قوله على جزء حادث
فيكون العلة التامة حادثة بحدوث بعض اجزائها قوله ايضا علة
تامة لان ذلك الجزء الحادث يكون ممكنا البتة فلا بد له من علة تامة
ايضا قوله حالة مستمرة وهي الحركة التوسطية قوله ولولاها اي لولا
تلك الحركة المستمرة المستلزمة للتجددات قوله ارتباط احدهما اي
عالم القدم وعالم الحدوث قوله باسرها قديمة والا لزم قدم الحادث
قوله لا تتخلف عنه معلوله لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة
الى قديم بان يكون القديم علة لبعض الحوادث قوله الى حادث بان يكون

بعض

بعض معلولات القديم حادثا قوله استمرار بان لا يكون لوجوده
اول قوله فمن حيث استمراره اي قدمه قوله عدم استمراره اي حدوثه
وتجدده قوله لانا اذا اخذنا هذا هو برهان التطبيق الذي اعتمد
عليه الحكماء في ابطال التسلسل قوله بمرتبة واحدة او بمراتب متناهية
قوله فاما ان تتطابقا اي الجملتان قوله من الجملة الاولى وهي الجملة
التامة قوله من الجملة الثانية وهي الجملة الناقصة قوله في عدة الاحاد
بان يكون احاد الزايد مساويا لاحاد الناقص قوله هف لظهور
بطلان مساوات الزايد مع الناقص قوله فيلزم الانقطاع اي
انقطاع الجملة الناقصة قوله زائدة عليها اي على الجملة الثانية قوله
بعدد متناه وهو الواحد في الفرض المذكور قوله كالحركات الفلكية
فان الحركة امر غير قار الذات لا يمكن اجتماع اجزائها في الوجود
قوله اذ ليست مجتمعة اي ليست الاحاد مجتمعة موجودة في الخارج
في زمان من الازمنة فكيف يمكن التطبيق بينهما وهي معدومة
قوله في الوجود الذهني اي ليست الاحاد مجتمعة موجودة في الذهن
ايضا لان الاحاد غير متناهية واحاطة الذهن بالامور الغير
المتناهية مفصلة مح قوله دفعة اي في زمان واحد قوله وقوع احاد
وهو معنى التطبيق قوله موجودة معا لان التطبيق بين الشيئين
فرع لوجودهما وهو ظ قوله كالنفوس الناطقة فان النفوس الناطقة
غير متناهية عند الحكماء القائلين بقدم العالم لكن لا ترتب بين
النفوس الناطقة اذ ليست النفوس بعضها علة لبعض بل هي
فائضة من المبدأ الفياض عند استعداد البدن قوله بازاء
الثالث اذ لا اول والثاني والثالث لها في نفس الامر اذ لا
ترتب بينها بل الاولية والثانوية والثالثية انما يحصل لها بحسب

الطابقتيها

اعتبارنا وعدنا لها ولما لم نكن قادرين على عد غير المتناهي مفصلة
فلم يكن لها اول وثان وثالث وهكذا المراتب الباقية الى غير النهاية
في فرضنا ايض فاذا فرضنا مرتبة من احدهما يمكن ان يقع بازاء تلك
المرتبة احاد كثيرة من الاخر اذ ليس للجملة الاخرى تلك المرتبة قوله من
الاولى اى من الجملة الاولى قوله من الاخرى اى الجملة الاخرى قوله بانقطاع
الوهم والعقل فان العقل كلما تعقل واستحضر الاحاد يمكنه التطبيق
بين تلك الاحاد المتعقلة وما لم يتعقلها لا يمكنه التطبيق بينها فينقطع
التطبيق عندها قوله كان ذلك اى التطبيق الطرف على الطرف قوله
بفرض ذلك اى وقوع احاد احديهما بازاء احاد الاخرى قوله يظهر الخلف
ومساوات احاد الزايد والناقص في ذلك الفرض اى فرض وقوع
احاد احدى الجملتين بازاء احاد الاخرى قوله احادهما اى احاد الجملتين
قوله ملاحظتها اى ملاحظة الاحاد قوله بينها ترتب كما في صورة التسه
قوله ولا كما في النفوس الناطقة قوله لما تبين فيها اى تبين في احوال
النشاة الناطقة الاخرة قوله بلا تعلق اى على بدن قوله الى الادل
وهو فساد النفس بعد خراب البدن قوله والا لكان اى لو قبل قوله بمنزلة
المادة اذ القبول انما هو من خواص المادة قوله غير القابل للفساد
فلابد ان يكون في النفس شيئان يقبل باحدهما الفساد ويفسد بالاخر
قوله قبول الجسم اى كقبول الجسم للاعراض الحالة فيه قوله بل معناه اى
معنى قبول الشيء للعدم والفساد قوله ليس في الخارج اى ليس في الخارج
شيء على تقدير كون الشيء معدوما في الخارج قوله فتكون مركبة اى اذا كان
في النفس شيئان قابل وفاسد يكون النفس مركبة مع انا بينا ان
النفس بسيط قوله تركبها اى تركب النفس قوله لجواز ان يكون اى لمحل
امكان الفساد قوله كما مر من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة والمراد

خاتمة في احوال الاخرة وفيها ست هدايات
الهداية الاولى في ان النفس بعد خراب اه

بالمادة

بالمادة اعم من ان يكون موضوعا كما في الاعراض او هيولى
كما في صور الاجسام او متعلقا كما في النفس فان البدن مادة
ومتعلق لحدوث النفس قوله وفسادها فيجوز ان يكون النفس البسيطة
فاسدة ويكون امكان فسادها قائما بالبدن فلا يلزم تركب
النفس كونها مركبة قوله لكنها متعلقة بالبدن والبدن مادي فلا
ارتباط بينهما بحسب الذات الا ان النفس لما كانت متعلقة
بالبدن تعلق التدبير والتصرف وكان البدن الة لتحصيل كمالات
النفس كان بينهما ارتباط من هذه الحيثية فليس البدن
مباينا للنفس من جميع الوجوه قوله ليصير اى البدن قوله الة لها اى
للنفس قوله لهذا الارتباط وهو كون النفس متعلقة بالبدن
ومتصرفة فيه وكون البدن الة لتحصيل كمالات النفس قوله الذي بينهما
اى بين النفس والبدن قوله هو جهة مقارنة اى سبب مقارنة
النفس للبدن قوله على معنى انه اى البدن قوله مستعد الوجود لها اى
لوجود النفس من حيث انها متعلقة بالبدن وهو الوجود الرابطي
كوجود البياض للجسم لا وجوده في نفسه قوله من حيث انها اى النفس
قوله مقارنة له للبدن قوله بل هو محل اى البدن قوله وتصرفها فيه فان
البدن ما لم يكن مستعدا التعلق النفس به لم يتعلق النفس به
قوله على وجودها في نفسها ضرورة ان كون النفس مدبرة للبدن
ومتصرفة فيه انما هو بعد وجودها في نفسها قوله هذا الاستعداد
اى استعداد البدن للنفس قوله وجودها من حيث انها له اى
وجودها الرابطي قوله ثانيا وبالعرض اذ لو لم التعلق على وجود النفس يتوقف
لم يكن بين البدن ووجود النفس في نفسها ارتباط فيكون الارتباط
بين البدن ووجود النفس في نفسها ثانيا وبالعرض لا بالذات

قوله متعلقة به اى وجودها الرابطى قوله فى ذلك اى فى فيضان
الوجود عليها متعلقة بالبدن قوله قيامه اى قيام استعداد الوجود قوله
لانها اى النفس قوله مباينة له للبدن قوله ومن هذه الجهة اى جهة
ارتباط النفس بالبدن قوله لعدم النفس اى عدمها الرابطى وهو عدم
التعلق قوله مقارنة له وهى تعلقها بالبدن قوله مباينة اياه وهى باعتبار
وجود النفس فى نفسها قوله بل هو اى البدن قوله انقطاع تدبيرها وهو
قطع التعلق قوله على عدمها فى نفسها لجواز ان يكون النفس مع كونها
موجودة غير متعلقة بالبدن فعدم التعلق لا يتوقف على عدمها
فى نفسها قوله لم يكن هذا الاستعداد اى استعداد البدن لعدم
تعلق النفس به قوله ولا بالعرض لان عدم تعلق النفس بالبدن لا
على عدم النفس فى نفسها لجواز عدم التعلق مع كون النفس
موجودة قوله وقد مر امتناعه اى امتناع قيام استعداد البدن
لعدم النفس فى نفسها لان البدن مباين للنفس باعتبار وجودها
فى نفسها وعدمها فى نفسها والشئ لا يكون مستعدا لما هو مباين
له بالبديهة قوله مع انه اى البدن قوله وجودها اى وجودها فى نفسها
قوله لا سبيل الى الثانى وهو ان تتعلق النفس ببدن آخر بعد خراب
البدن على سبيل التناسخ قوله على ما مر فى فن العنصريات فى فصل
الانسان من قوله ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة
مع حدوث الابدان قوله لان البدن هذا الدليل اورده الشيخ فى
الاشارات بقوله واما التناسخ فى اجسام من جنسها كانت فيه
فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا تفيض عليه وقارنتها النفس
المستنسخة فكان لحيوان واحد نفسان قوله بان لا يصادف اما اذا
صادف البدن الصالح للنفس نفسا اخرى فيجوز ان تتعلق بذلك البدن

الصالح

الصالح هذه النفس المصادفة ولا يفيض اليه نفس اخرى من
المبداء فلا يلزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان شرط الفيضان
وهو عدم مصادفة البدن لنفس موجودة قد بطل بدنها حين كمال
استعداد ذلك البدن لفيضان النفس اليه قوله ببقاء النفس
وهو الشق الثالث الذى هو المط قوله فيما قبل فى فن العنصريات
فى فصل الانسان قوله كما اشير اليه حيث قال الشارح هناك هذه
الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلاف النفوس
قبل الابدان المتعلقة بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان
اخر سابقة الى غير النهاية قوله فيلزم الدور لتوقف بطلان التناسخ
على حدوث النفس المتوقف على بطلان التناسخ قوله لزم ان تتذكر
اى النفس قوله قبله اى قبل هذا البدن قوله هو جوهر النفس لا البدن
الفاسد قوله كما كان اى جوهر النفس الباقية بعد فساد البدن
كانت موجودة حين تعلقها بالبدن الذى فسد الان قوله بط
قطعا فانا نعلم شيئا من احوال البدن الفاسد قوله بذلك البدن
اى البدن الذى الذى كان لها قوله البدن الاخر وهو البدن الثانى
الحادث بعد فساد البدن الاول فان النفس لما كانت مدبرة
للبدن فيجوز ان يكون حين تعلقه بالبدن الثانى مشغولة بتدبيره
ومستغرقة فى ذلك التدبير بحيث لا يبقى لها مجال تذكر شئ من احوال
البدن السابق فيذهب عنها العلم باحوال البدن السابق قوله او طول
العهد بان يكون بين فساد البدن الاول وبين تعلق النفس
ببدن اخر زمان طويل فاذا تعلق النفس بذلك البدن الاخر كانت
لنا منسية لاحوال البدن السابق كما نجد من انفسنا انا قد ننسى اكثر احوال
الذى كان معلوما لنا بعد انقضاء زمان طويل فيجز اليه ان يكون

ذلك من هذا القبيل التالي بط وهو عدم زيادة الابدان الهالكة علی عدد الابدان الحادثة **قوله** فيلزم تعطيل النفس لانها اذا لم تكن متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه فتكون معطلة اذ لا شغل لها الا التدبير والتصرف **قوله** وكلتاهما اي تتعلق بالبدن الحادث كلتا النفسين البدنين الهالكين **قوله** فيجتمع علی بدن وهو البدن الحادث **قوله** ولم تكن هناك الا نفس واحدة واعلم ان الشيخ قد اورد في الاشارات هذا البرهان الثاني واوضحه الشارح المحقق الطوسي بهذه العبارة الحجة الثانية ان يقال النفس المستنسخة اما ان تتصل بالبدن الثاني حال فساد البدن الاول او تتصل به قبله او بعده فان اتصل به في تلك الحالة فاما ان يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحالة فاما ان يكون عدد النفوس المفارقة وعدد الابدان الحادثة في جميع الاوقات متساوية او يكون عدد النفوس اكثر او يكون اقل وعلی التقدير الاول يجب ان يتصل كل فناء بدن بكون بدن اخر ووجب ايضا ان يكون عدد الكائنات من الابدان عدد الفاسدات منها وهما بالتواتر والاستواء محلان فضلا عن ان يكونا واجبين وعلی التقدير الثاني وهو ان لايكون عدد النفوس اكثر منه

بكون النفوس المجتمعة علی بدن واحد اما متشابهة في استحقاق الاتصال به او مختلفة والاول يقتضي اما اتصال الكل به فيكون لبدن واحد نفوس كثيرة وقد مر بطلانه واما ان يتدافع ويتمانع فيبقی الكل غير متصلة ببدن بعد فساد البدن الاول وقد فرضناها متصلة هف والثاني يقتضي اتصال البعض وبقاء البعض غير متصلة ويعد الخلف وعلی التقدير الثالث وهو ان يكون عدد النفوس اقل منه لا يخ اما ان يتصل نفس واحدة بابدان اكثر من واحد حتی يكون حيوان واحد هو بعينه

غيره وهذا مح او يبقی بعض الابدان المستعدة للنفس بلا نفس وهو ايضا مح او يتصل بعض الابدان ويحدث للبعض الاخر نفوس اخر ويلزم منه محالان احدهما اتصال تلك النفوس ببعض تلك الابدان دون بعض من غير اولوية والثاني حدوث البعض لبعض الابدان المستحقة دون بعض من غير اولوية وان اتصلت النفس المفارقة قد حدث قبل حالة المفارقة فذلك البدن لا يخ اما ان يكون ذا نفس اخری اولا يكون ويلزم علی الاول اتصال نفسين ببدن واحد وعلی الثاني وجود بدن مستعد للنفس معطل عنها واما ان اتصلت النفس المفارقة بعد المفارقة بزمان فجواز كونها معطلة في زمان يقتضي جواز ذلك في ساير الازمنة ولا يحتاج الی القول بالتناسخ وايضا لا يخ اما ان يكون اتصالها ببدن موقوفا علی حدوث مزاج مستعد او لم يكن ويلزم علی الاول حدوث نفس اخری مع حدوث ذلك المزاج ويعود المحالات المذكورة وعلی الثاني ان تخصص اتصالها بزمان دون زمان مع تساوي الازمنة بالنسبة اليه وهو مح شرح الاشارات **قوله** كانت متعلقة اي تلك النفس **قوله** والتوالي وهي تعطل النفس واجتماع نفسين علی بدن واحد وتعلق نفس واحدة باكثر من بدن واحد **قوله** لو كان التعلق مح لم لا يجوز ان لا تتعلق النفس بعد المفارقة ببدن اخر **قوله** وعلی الفور بان تتعلق ببدن اخر حين فساد البدن الاول لم لا يجوز ان لا تتعلق ببدن اخر حين فساد البدن الاول تتعلق ببدن اخر بعد فساد البدن الاخر بمدة طويلة **قوله** اذا كان جايزا اي التعلق ببدن اخر وعدم التعلق به جايزا **قوله** او لازما اي التعلق ببدن اخر لازما **قوله** فلا اي فلا يلزم ما ذكر **قوله** ان لا تنتقل اي لا تنتقل تلك النفوس الی ابدان اخر **قوله** لا حجة اذ لم

يتم دليل على انه لابد للنفس من شغل وعمل دائما قوله بالكمالات اى الكمالات
التى اكتسبها حين التعلق بالبدن قوله اللذة ادراك ونيل اللذة
هى ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك اشارات قوله فادراكه من حيث انه ح واعلم ان الشئ
قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شئ وهو لا يعتقد كماليته وخيريته
ولا يلتذ به وقد لا يكون كذلك وهو يعتقده فيلتذ به فالمعتبر كماليته لبقه
وخيريته عند المدرك لا فى نفس شرح الاشارات قوله ادراك
المعقولات اى الامور المجردة عن المادة سواء كانت كلية
او جزئية قوله بان تتمكن اى تصير قادرة قوله ان يتبين اى يظهر
له من الحق اى من صفات الحق قوله فان تعقله اى تعقل الحق الاول
على ما هو غير ممكن لذاته بل هو ممتنع فلذا قال المص قدر ما يمكن ان يتبين
من الحق الاول قوله وانه اى الحق الاول قوله عن النقايص اذ النا قص
لا يصلح الواجبية قوله لفيضان الخير اى لفيضان الموجودات على
الوجه الذى لا يمكن ان يكون تلك الموجودات على نحو اخر اشرف
واصوب من الوجه الذى وجد عليه قوله ثم ادراك اى الملايم للنفس
الناطقة اولا هو ادراك الواجب بما له من صفات الكمالات
ثم ادراك ما يصدر عنه قوله الجرم الجسم سواء كان عنصريا او فلكيا
قوله السماوية اى التى هى السموات وما فيها قوله صور الموجودات
سواء كان مجردا او ماديا جسما او غيره قوله هو اى الترتيب لها
اى للموجودات قوله فتكون اى النفس الناطقة قوله عالما عقليا
اى عالما مجردا قوله مضاهيا للعالم اى مشابها للعالم الموجود كله
لان صور جميع الموجودات لما ارتسمت فيها فكانها هى عالم الموجود
كله لان صور جميع الموجودات انما توجد فى عالم الموجودات

كل

كل فى عالمها المجرد فى عالم المجرد والمادى فى عالم المادى فاذا
وجد جميع الصور فيها كانت كانها هى العالم كله قوله كله اى سواء
كان عالم المجردات او عالم الماديات قوله كمال اخر اى وراء ذلك
الادراك الملايم قوله من حيث انها كمالاتها قال ذلك لانه يجوز ان
يكون لها كمالات ولا يدركها من حيث انها كمالات ولا يعلمها
انها كمالات فلا يلتذ بل قد يتنفر عنها اذا ادركها غير كمال وغير ملايم
قوله وهذا اى ادراك المعقولات والمجردات قوله حاصل
لها اى للنفس قوله وهى اكمل اى اللذة العقلية قوله اما الاول
اى كون مدركات العقل اشرف من مدركات الحس قوله واشباهها
من الامور الحالة فى الماديات قوله واما الثانى وهو كون الادراكات
العقلية اقوى من الادراكات الحسية قوله الى كنه الشئ لان حقايق
الاشياء المركبة ليست الا الاجناس والفصول الكلية وادراكها
لا يمكن الا بالعقل من غير مدخلية للحواس الظاهرة والباطنة فى
ذلك الادراك فيكون الوصول الى كنه الاشياء المركبة وحقايقها
بالعقل فقط واما البسايط العقلية فقد مر ان المدرك ليس
لها الا العقل فيكون الواصل الى كنه الاشياء مطلقا هو العقل فقط
قوله وجنس الجنس وذلك اذا كان للجنس جنس اخر كالحيوان
فانه جنس للانسان مثلا وله ايضا جنس كالجسم النامى والجسم
المطلق والجوهر قوله وجنس الفصل فى تحققه بعد حيث قالوا جنس
الفصل لا يعقل قوله وفصل الجنس كالحساس فانه فصل للحيوان الذى
هو جنس قوله ويميز اى الادراك العقلى الخارج اللازم وهو ما يمتنع
انفكاكه عن الشئ قوله والمفارق وهو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشئ
كالضحك بالفعل فانه ينفك عن الشئ وهو الانسان قوله اللازم

بوسط كالضحك اللازم للانسان بواسطة انه متعجب قوله او بغير
وسط كالتعجب اللازم لذات الانسان الا الى الظاهر المحسوس فان
الباصرة مثلا لا تصل الا الى الالوان والاضواء القائمة بالاجسام
والذائقة لا تصل الا الى الطعوم والشامة الى الروايح وعلى هذا
القياس ساير الحواس الباطنة قوله بخلاف الادراك لما بينا
ان القوى الجسمانية لا يقدر على امور غير متناهية بخلاف
الامور المجردة فانها تقوى على امور غير متناهية هدايه الالم ادراك
اى الالم هو ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك افة وشر
اشارات قوله وانما لم تتألم اى النفس قوله قبل المفارقة عن البدن
عن الشوايب العادية بل كانت تعقلاتها مشوبة بالامور الغاشية
بان تقتبس الامور العقلية المجردة الى الامور التى تجرى العادات
من الامور الحسية قوله صفت اى صفت عن الشوايب والظنون
والاوهام الكاذبة قوله وامتناع نيلها لان النيل بتلك الكمالات
انما كان بالبدن فاذا كانت مفارقة عن البدن امتنع نيلها اليها
قوله وحصول نقصانها بسبب فوت تلك الكمالات قوله فيه التباس
لان الالتباس انما يعرض للعقل بسبب العلايق الجدانية فاذا
كانت مفارقة عنها لم يعرض لها الالتباس غير الكمال بالكمال قوله
بتصورات اى بسبب تصورات حقايق الاشياء وبسبب
الاعتقادات الحاصلة من البراهين الجازمة المطابقة للواقع
قوله لتحققه فان الصدق يستعمل بمعنى التحقق ولما كان ذلك
المقعد امرا متحققا كان ذا صدق فصح اضافته اليه قوله تناله اى تنال
ذلك المقعد بسبب صدق القول وصدق النية اى الاعتقادات
المطابقة لما فى نفس الامر قوله فان لم يحصل لها اى للنفس الكاملة

قوله

قوله رجاء الوصول اى الى المعشوق قوله فتتأذى بها اى بالمحجوبية
قوله هذا الامر اى عدم التنزه عن العلايق الجدانية قوله كان لاجله
اى لاجل هذا الامر قوله اذا فارقت اى تلك النفوس قوله ذلك
الجزم اى الجزم بحقية العقايد الباطلة قوله وان لم يجز اى وان لم
يجز ان يزول عنها الجزم بحقية العقايد الباطلة قوله كما لم يكن اى كما
لم يكن ذلك الشعور قبل الموت قوله فلا يكون لها شعور بنقصانها
بل كانت حينئذ ايضا جازمة بحقيتها وبجزم بكونها كمالات فلا يكون
لها شعور بانها باطلة والكمال هو ما عداها ونقايضها قوله فلا تكون
مشتاقة اذ التعذيب انما يكون بان يدرك الكمال ولم ينل به
فتصير مشتاقة ومعذبة بسبب ذلك الاشتياق وعدم النيل قوله
فكانها كانت اى كانت حين تعلقها بالابدان ذوات ادراك
قوله فصارت اى بعد المفارقة عن الابدان قوله مع ذلك اى مع ذلك
الادراك قوله وتم بذلك اى بسبب ذلك النيل قوله واعتقدت انها
اى اضداد الكمال قوله تفقد بعد الموت فانها عقايد باطلة فتفقد
بالضرورة بعد كشف الحجب قوله لا بزوال الجزم وحاصل الجواب
ان التعذب ليس بسبب زوال الجزم بحقية العقايد الباطلة حتى
اذا لم يزل ذلك الجزم لم تتعذب بل التعذب انما هو بسبب عدم
نيل ما رجت النفس الوصول اليه فان النفس لما جزم بحقية العقايد
الباطلة فترجى الوصول اليها وتفرح بذلك فاذا فارقت البدن
ولم يصل الى ما رجت تتعذب قوله هداية النفس الناطقة الساذجة
اى العارية عن تصور حقايق الاشياء وعن الاعتقادات البرهانية
الثابتة وعن الاعتقادات الغير المطابقة والظنون الفاسدة
قوله متعلق بقوله ظهر فيصير المعنى ان النفوس الساذجة اذا

ظهر لها بسبب كسب بعض العلوم المجهولة ان من شان تلك
النفوس كان ادراك الحقايق لزم لتلك النفوس بسبب
هذا الكسب شوق الى الكمال قوله وقواه من الحواس الظاهرة
والباطنة قوله مدة تعلقها اى فى مدة تعلقها بالبدن قوله من اللذات
الحسية بيان لما كانت صارفة لها اذ الصارف عن الاكتساب
هو اللذات الحسية والوهمية قوله ايضا اليه اى الى العلم والشرف
قوله عن الى الشوق لانها تشتاق الى الشرف قوله المضادة
لانها خالية عن الهيئات البدنية الردية قوله اى ناقصة اى من
فطانة ناقصة توجب تلك الفطانة مجرد الشوق من غير وصول
الى الكمال قوله واما اذ لم تكن اى اذ لم تكن تلك
النفوس التى لم تكسب العلم والشرف
اليهما قوله عن الهيئات بل كانت [متكيفة]
بالهيئات البدنية الرديه قوله غير
دائم لامكان زوال تلك
الهيئات الرديه عنها
وبسبب هذا الانتقال
من بدن الى
بدن

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب فى شهر جمادى الاولى
سنة ١٠٨٣

حسبى الله وحده
من الكتب التى وقفها الفقير
الى الله ربه ذى المواهب
محمد عوض بن الصدر ...
عفى عنه ١١٧٥